ISSN:2708-1796
E-ISSN: 2708-180x

مجلة البحث العلمي الإسلامي

مجلة إسلامية علمية محكَّمة تُعنى بالبحوث والدراسات الإسلامية

السنة السادسة عشرة – العدد الثامن والثلاثون – ١٤٤٣/٢/٢٢هـ. الموافق ٢٠٢١/٩/٣٠ م. – تصدر كل ٦ أشهر مؤقتاً

الأحاديث الواردة في الحياء في الكتب التسعة ومسند أبي يعلى الموصلي ومسند أبي بكر البزار

جمعاً ودراسةً حديثية

د. عبدالله محمد مدني حافظ

***

تخريج الأحاديث والآثار الواردة في الرايات السود

دراسة حديثية موضوعية

د. فاضل خلف الحمادة

***

تحقيق المناط في إعلان موت الإنسان طبياً

د. أحمد عبدالعزيز عبدالرحمن

1443 2021

الدكتور فاضل بن خلف الحمادة
أستاذ الحديث المساعد في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
الجامعة الإسلامية بمنيسوتا / مكتب لبنان

تخريج الأحاديث والآثار الواردة في الرايات السود
دراسة حديثية موضوعية

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

اللهُـمَّ لـكَ الحمدُ على مَا أَوليتَ من نِعَم، ولكَ الحمدُ على مَا دَفعتَ من نِقَم، ونَسـأَلُكَ اللهُمَّ البرَّ والإحسَانَ، ونَعوذُ بِكَ من الذُّلِّ والخُسرَانِ، وأشهدُ أن لا إلهَ إلا الله وحدهُ لا شَريكَ لهُ، اللطيفُ الخبيرُ بالعبادِ، وأشهدُ أن محمداً عبدُه المرسَلُ إلى الناسِ خير هادٍ، صلى اللهُ عَليه وسلّمَ، وعلى آلهِ وأصحابِه، والتابعين وتابعيهم بإحسانٍ إلى يومِ المعادِ.

وبعد: فأحداث آخر الزمان، وما يكون قبل السـاعة من ملاحم وفتن وأشراط، إنما ذلك كله جزء من الميراث الخبري؛ حفظته لنا كتب الإسناد، وعليها العهدة، على اختلاف شرط مصنفيها، فمنها الصـحيح ومنها الكذب المختلق، وما بينهما أنواع عدة، وتطرقت تلك الأخبار إلى تفاصـيل دقيقة، ترسـخ فـي ذهن المطلع عليها، ويحاول ربطها بأحداث يعاصـرها، أو وقائع مضـت، ومن تلك الجزئيات الواردة في تلك الأخبار: الرايات السـود، وهي محل اهتمام في عصـرنا، والعصور السـابقة، وقـد حاول البعض تنزيلهـا على الأحداث الجاريـة، معتمداً على كثـرة الرواية في هذا الباب، ودقة تفاصيلها من حيث الشخوص والزمان والمكان، وتسلسل الأحداث.

ولما كانت هذه الأخبار مرويةً بالإسـناد، كان لابد من صـحتها قبل الاستنباط والتنزيل، من هنـا أحببت المشـاركة بجزء حديثي أجمع فيه أخبار الرايات السـود، فعمـدت إلى جمع وتخريج الأحاديث والآثار الواردة في الرايات السود، وجاء التخريج مشفوعاً ببعض ما يستفاد من الأخبار وبيان العوامل المؤثرة في نقلها وتنزيلها، فجاء هذا البحث الموسوم بـ:

«تخريج الأحاديث والآثار الواردة في الرايات السود» دراسة حديثية موضوعية.

أولاً: موضوع البحث وحدوده:

الأحاديث والآثار التي ذكرت الرايات السود، ودراستها دراسة حديثية موضوعية.

ثانياً: أسباب اختيار الموضوع:

تتلخص أسباب اختيار هذا الموضوع بما يأتي:

أ- عدم وجود دراسة حديثية جامعة للأحاديث والآثار في هذا الباب.

ب- كثرة النصوص الواردة في هذا الباب؛ سواء كانت نصوصاً تأريخية، أو إسنادية.

ج- كثرة المغالطات في التنزيل قديماً وحديثاً.

ثالثاً: مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في التساؤلات التالية:

أ- ما درجة أحاديث الرايات السود؟

ب- ما أثرها على المسلم والمجتمع؟

رابعاً: أهداف البحث:

أ- بيان درجة أخبار الرايات السود.

ب- بيان الشطط الواقع في تنزيلها قديماً وحديثاً.

ج- تجلية منزع العلماء في التعامل مع أحاديث الفتن ثبوتاً ودلالة، من خلال أحاديث الرايات السود كنموذج.

خامساً: الدراسات السابقة:

لم أقف على دراسة خاصة في هذا الباب[1]، ويمكن لنوعين من الدراسات أن تتقاطع مع هذا البحث، وهي:

١- الدراسات المتعلقة بالمهدي؛ وذلك لارتباط الرايات السود بالمهدي، كتمهيد لخروجه.

٢- الدراسات المتعلقة بالملاحم، كأخبار السفياني وغيره؛ وذلك لأن الرايات السود تخوض ملاحم مع السفياني وغيره.

سادساً: منهج البحث:

اتبعت في هذا البحث المنهج الاستقرائي التحليلي، وذلك من خلال:

(١) هناك بعض الأحكام منشورة لبعض طرق الحديث المرفوع.

١- جمع النصوص المتعلقة بالبحث من كتب الإسناد، وترتيبها.

٢- دراستها دراسة حديثية وفق قواعد أهل الحديث.

٣- نقل أقوال أهل العلم في هذا الباب؛ سواء في الجرح والتعديل، أو الحكم على الخبر.

٤- الاعتماد على المصادر والمراجع الأصيلة في التحرير والتوثيق والجمع والتخريج.

٥- التركيز على موضوع البحث وتجنب الاستطراد.

٦- الإشارة إلى القضايا المعاصرة مما له صلة واضحة بالبحث.

٧- كتابة الآيات بخط المصحف، وترقيمها وبيان سورها.

٨- تخريج الأحاديث والآثار من مصادرها، وبيان ما ذكره أهل الشأن في درجتها.

٩- العناية بقواعد اللغة العربية والإملاء وعلامات الترقيم، وعلامات التنصيص.

١٠- تكون الخاتمة متضمنة أهم النتائج والتوصيات.

١١- أرتّب مراجع البحث على حسب الترتيب الهجائي، مبيناً معلومات الكتاب كاملة.

سابعاً: خطة البحث:

تتكون خطة البحث من مقدمة، وتمهيد، وستة مباحث، وخاتمة.

أما المقدمة: وتشمل: موضوع البحث وحدوده، وأسباب اختيار الموضوع، ومشكلة البحث وأهدافه، والدراسات السابقة، ومنهج البحث، وخطة البحث.

التمهيد: الثبوت والدلالة لأحاديث أحداث آخر الزمان: وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ثبوت أحاديث أحداث آخر الزمان.

المطلب الثاني: دلالة أحاديث أحداث آخر الزمان.

المبحث الأول: الأحاديث المرفوعة الواردة في الرايات السود: وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: حديث ثوبان رضي الله عنه.

المطلب الثاني: حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

المطلب الثالث: حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

المطلب الرابع: الخامس: حديث ذي مخمر رضي الله عنه.

المطلب الخامس: حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما.

المبحث الثاني: الأحاديث المرسلة: وفيه مطلبان:

المطلب الأول: مرسل سعيد بن المسيب.

المطلب الثاني: مرسل الحسن.

المبحث الثالث: الآثار الموقوفة: وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: أثر حذيفة بن اليمان رضي الله عنه.

المطلب الثاني: أثر علي رضي الله عنه.

المطلب الثالث: أثر العباس رضي الله عنه.

المطلب الرابع: أثر ابن عباس رضي الله عنهما.

المطلب الخامس: أثر ابن عمر رضي الله عنهما.

المطلب السادس: أثر عمرو بن مرة الجهني رضي الله عنه.

المبحث الرابع: آثار يحتمل أنها موقوفة: وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أثر يوسف بن عبد الله بن سلام.

المطلب الثاني: أثر شيخ أدرك الجاهلية.

المبحث الخامس: الآثار المقطوعة: وفيه اثنا عشر مطلباً:

المطلب الأول: أثر كعب الأحبار.

المطلب الثاني: أثر محمد ابن الحنفية.

المطلب الثالث: أثر الحسن بن محمد بن علي.

المطلب الرابع: أثر تبيع.

المطلب الخامس: أثر الشعبي.

المطلب السادس: أثر الحسن البصري.

المطلب السابع: أثر ابن سيرين.

المطلب الثامن: أثر أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين.

المطلب التاسع: أثر الزهري.

المطلب العاشر: أثر أبي قبيل.

المطلب الحادي عشر: أثر عقبة بن أبي زينب.

المطلب الثاني عشر: أثر أرطأة بن المنذر.

المبحث السادس: دراسة تحليلية لأحاديث الرايات السود: وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: أصول جامعة للتعامل مع أحاديث الرايات السود.

المطلب الثاني: أمثلة من التنزيل المعاصر لأحاديث الرايات السود

المطلب الثالث: أثر الملل والنحل في أحاديث الرايات السود.

المطلب الرابع: المعجم الجغرافي لأحاديث الرايات السود.

المطلب الخامس: الوعاء الزماني لأحاديث الرايات السود.

الخاتمة: وتشتمل على أهم النتائج والتوصيات.

التمهيد

الثبوت والدلالة لأحاديث أحداث آخر الزمان

المطلب الأول

ثبوت أحاديث أحداث آخر الزمان

يقول الإمام أحمد بن حنبل: «ثلاثة كتب ليس لها أصول: المغازي والملاحم والتفسير»[1].

والمراد: أن الغالب أنه ليس لها إسناد صحيح متصل[2].

قال يحيى بن معين: «وهذه الأحاديث كلها التي يحدثون بها في الفتن، وفي الخلفاء، تكون كلها كذب وريح، لا يعلم هذا أحد إلا بوحي من السماء»[3].

قال الخطيب مفسراً ومعقباً على كلام الإمامين أحمد وابن معين: «وهذا الكلام محمول على وجه؛ وهو أن المراد به كتب مخصوصة في هذه المعاني الثلاثة، غير معتمد عليها، ولا موثوق بصحتها؛ لسوء أحوال مصنفيها، وعدم عدالة ناقليها، وزيادات القصاص فيها.

فأما كتب الملاحم فجميعها بهذه الصفة، وليس يصح في ذكر الملاحم المرتقبة، والفتن المنتظرة، غير أحاديث يسيرة، اتصلت أسانيدها إلى الرسول ﷺ من وجوه مرضية، وطرق واضحة جلية»[4].

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ١٦٢/٢.

(٢) المسودة في أصول الفقه، ص١٧٥، والبرهان في علوم القرآن ١٥٦/٢.

(٣) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ١٦٢/٢.

(٤) المرجع السابق.

وكلام الأئمة مع تفسير الخطيب البغدادي مهم في بابه، ويرشد إلى:

١- إن أحاديث وأحداث آخر الزمان، لابد فيها من الوحي؛ لأنها جزء من الغيب.

٢- ولابد أن تكون تلك النصوص النبوية صحيحة، فالمرسل والضعيف والمنكر، وما دون ذلك لا يقبل.

٣- ثم إن الأحاديث على تلك الصفة قليلة جداً، ولهذا لا يمكن الوثوق بكثير من النصوص التفصيلية.

وعلى هذا فستكون العمدة على الأحاديث المرفوعة؛ جمعاً ودراسة، ويلحق بها ما جاء عن الصحابة؛ لأن المروي عن الصحابة في الأمور الغيبية، ومما لا يدرك بالرأي، له حكم المرفوع، لكن ذلك مشروط بشرطين:

الأول: صحة الإسناد.

والثاني: ألا يكون الصحابي ممن عرف بالنظر في الإسرائيليات[١].

وأما آثار التابعين؛ فأقتصر على أهمها، وأذكرها على سبيل الاستئناس لا الاحتجاج، ولبيان جذر الراوية التأريخي.

فائدة: هل تلتحق أحاديث الملاحم بأحاديث الفضائل من حيث التساهل في الإثبات؟

ذكر الذهبي في ترجمة ابن لهيعة؛ قال: «وبعض الحفاظ يروي حديثه، ويذكره في الشواهد والاعتبارات، والزهد، والملاحم، لا في الأصول»[٢].

قلت: وهو مذهب إلى الضعف أقرب؛ فالملاحم من الأصول؛ لأن الملاحم جزء من الغيب، والإيمان بالغيب من الأصول.

ثم إن الأئمة المتقدمين لم ينقل عنهم إلحاق أحاديث الملاحم بأحاديث الزهد والرقائق، وقد حكى ابن عبد البر الإجماع على ذلك حيث قال: «أهل العلم بجماعتهم يتساهلون في الفضائل فيروونها عن كل أحد، وإنما يتشددون في أحاديث الأحكام»[٣].

وقال أيضاً: «وأحاديث الفضائل لا يحتاج فيها إلى من يحتج به»[٤].

قال النووي في جوابه عن رواية بعض كبار الأئمة عن الضعفاء: «أنهم قد يروون عنهم

---

(١) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث ١/١٦٤.

(٢) سير أعلام النبلاء ٨/١٤.

(٣) جامع بيان العلم وفضله، ١/٢٢.

(٤) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ٦/٣٩.

أحاديث الترغيب والترهيب وفضائل الأعمال والقصص وأحاديث الزهد ومكارم الأخلاق ونحو ذلك مما لا يتعلق بالحلال والحرام وسائر الأحكام، وهذا الضرب من الحديث يجوز عند أهل الحديث وغيرهم التساهل فيه ورواية ما سوى الموضوع منه»[1].

وبالجملة فقد «ورد عن غير واحد من السلف أنه لا يجوز حمل الأحاديث المتعلقة بالتحليل والتحريم إلا عمن كان بريئاً من التهمة بعيداً من الظنة، وأما أحاديث الترغيب والمواعظ ونحو ذلك فإنه يجوز كتبها عن سائر المشايخ»[2].

المطلب الثاني

دلالة أحاديث أحداث آخر الزمان

مما لا شك فيه أن كل ما ثبت من نصوص الوحي مما يتعلق بأحداث آخر الزمان، سيقع على الوصف الذي جاء به النص الصحيح.

إذا تمَّ هذا واستقر في القلوب والأذهان، ففرق بين هذا الاعتقاد، وبين تنزيل نصٍّ صحيحٍ على حدث وقع.

فالجزم بأن الحدث الواقع هو ما جاء به الحديث، دون النظر إلى صحة الأثر، ودون تطابق الشخوص والأحداث، إن صح الخبر، هذا التنزيل هو مظنة الزلل الخالص.

ومن ذلك ما جزم به مؤلف كتاب «هرمجدون» من أن السفياني هو صدام حسين حين غزوه للكويت، وأن تلك الأحداث هي أولى الملاحم[3].

وأبعد من هذا أن يعمد الشخص إلى بعض النصوص الخارجة عن محل النزاع، فيقحمها في تقوية ما يذهب إليه من تنزيل، ومثال ذلك من جاء إلى الحروف المقطعة فاستخرج منها أوقات الملاحم؛ قال ابن كثير: «وأما من زعم أنها دالة على معرفة المُدد، وأنه يستخرج من ذلك أوقات الحوادث والفتن والملاحم، فقد ادعى ما ليس له، وطار في غير مطاره، وقد ورد في ذلك حديث ضعيف، وهو مع ذلك أدل على بطلان هذا المسلك من التمسك به على صحته»[4].

---

(١) شرح صحيح مسلم ١/١٢٥.

(٢) الكفاية في علم الرواية، ص١٣٣.

(٣) هرمجدون، ص١٩.

(٤) تفسير ابن كثير ١/١٦١.

المبحث الأول

الأحاديث المرفوعة الواردة في الرايات السود

المطلب الأول

حديث ثوبان رضي الله عنه

روى حديث ثوبان رضي الله عنه خالد الحذاء، عن أبي قلابة؛ عبد الله بن زيد الجرمي.

واختلف فيه على خالد على أربعة أوجه:

الوجه الأول: عن خالد، عن أبي قلابة، عن أبي أسماء الرحبي، عن ثوبان رضي الله عنه، مرفوعاً.

الوجه الثاني: عن خالد، عن أبي قلابة، عن ثوبان رضي الله عنه، مرفوعاً.

الوجه الثالث: عن خالد، عن أبي قلابة، عن أبي أسماء الرحبي، عن ثوبان رضي الله عنه، موقوفاً.

الوجه الرابع: عن خالد، عن أبي قلابة، عن ثوبان رضي الله عنه، موقوفاً.

وفيما يلي دراسة لهذه الأوجه:

الوجه الأول: عن خالد، عن أبي قلابة، عن أبي أسماء، عن ثوبان رضي الله عنه، مرفوعاً.

رواه ابن ماجه في سننه[1] قال: حدثنا محمد بن يحيى، وأحمد بن يوسف.

ورواه البزار في مسنده[2] قال: حَدَّثنا أحمد بن منصور.

ورواه الروياني في مسنده[3]، من طريق يحيى بن معين.

ورواه البيهقي في الدلائل[4]، من طريق: إبراهيم بن سويد الشامي، ومن طريق: أبي جعفر محمد بن مسعود.

ورواه البيهقي في الدلائل[5]، وابن عساكر في تاريخ دمشق[6]، من طريق يعقوب بن حميد بن كاسب.

---

(١) سنن ابن ماجه، أبواب الفتن، باب خروج المهدي، ٢١١/٥، رقم الحديث (٤٠٨٤).

(٢) مسند البزار ١٠٠/١٠، رقم الحديث (٤١٦٣).

(٣) مسند الروياني ٤١٧/١، رقم الحديث (٦٣٧).

(٤) دلائل النبوة للبيهقي ٥١٥/٦.

(٥) ( ) دلائل النبوة للبيهقي ٥١٥/٦.

(٦) تاريخ دمشق لابن عساكر ٢٨١/٣٢.

سبعتهم (محمد بن يحيى، وأحمد بن يوسف، وأحمد بن منصور، ويحيى بن معين، إبراهيم بن سويد الشامي، وأبو جعفر محمد بن مسعود، ويعقوب بن حميد)، عَنْ عَبد الرَّزاق، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ خَالد الحَذَّاء، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي أَسْمَاءَ الرَّحَبِيِّ، عَنْ ثَوْبَانَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَقْتَتِلُ عِنْدَ كَنْزِكُمْ ثَلَاثَةٌ، كُلُّهُمْ ابْنُ خَلِيفَةٍ، ثُمَّ لَا يَصِيرُ إِلَى وَاحِدٍ مِنْهُمْ، ثُمَّ تَطْلُعُ الرَّايَاتُ السُّودُ مِنْ قِبَلِ المَشْرِقِ، فَيَقْتُلُونَكُمْ قَتْلًا لَمْ يُقْتَلْهُ قَوْمٌ». ثُمَّ ذَكَرَ شَيْئًا لَا أَحْفَظُهُ، فَقَالَ: «فَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَبَايِعُوهُ وَلَوْ حَبْوًا عَلَى الثَّلْجِ، فَإِنَّهُ خَلِيفَةُ اللَّهِ المَهْدِيُّ».

واللفظ لابن ماجه.

قال البزار: «وَهَذَا الحَدِيثُ قَدْ رُوِيَ نَحْوُ كَلامه مِنْ غَيْرِ هَذَا الوَجْهِ بِهَذَا اللَّفْظِ، وَهَذَا اللَّفْظُ لا نَعْلَمُهُ إِلاَّ فِي هَذَا الحَدِيثِ، وَإِنْ كَانَ قَدْ رُوِيَ أَكْثَرُ مَعْنَى هَذَا الحَدِيثِ، فإنا اخترنا هذا الحَدِيثَ لِصِحَّتِهِ وَجَلالَةِ ثَوْبَانَ وَإِسْنَادُهُ إِسْنَادٌ صَحِيحٌ»[1].

قال ابن كثير: «تفرد به ابن ماجه، وإسناده قوي صحيح»[2].

قال البوصيري: «هذا إسناد صحيح، رجاله ثقات»[3].

قلت: وقد اعترض على صحة الإسناد بأمور:

الأمر الأول: عبد الرزاق الصنعاني عَمي في آخر عمره وخلط:

نصَّ على ذلك ابن خلدون؛ فقال: «فيه عبد الرزاق بن همام، وكان مشهوراً بالتشيّع، وعمي في آخر وقته فخلط»[4].

قال النسائي: «فيه نظر لمن كتب عنه بآخرة»[5].

«وفي رواية أخرى: عبد الرزاق بن همام من لم يكتب عنه من كتاب ففيه نظر، ومن كتب عنه بأخرة جاء عنه بأحاديث مناكير»[6].

الجواب: يكفي في رد هذا الاعتراض أن أحمد بن منصور وابن معين، أخذوا عن عبد الرزاق قبل العمى.

قال أحمد بن منصور الرمادي: «خرجت مع أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين إلى عبد الرزاق، خادماً لهما»[7].

---

(١) مسند البزار ١٠/١٠٠.

(٢) البداية والنهاية ١٩/٦٢.

(٣) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه ٤/٢٠٤.

(٤) تاريخ ابن خلدون ١/٣٩٩ – ٤٠٠.

(٥) الضعفاء والمتروكون للنسائي، ص٦٩.

(٦) تاريخ دمشق لابن عساكر ٣٦/١٨١.

(٧) تاريخ بغداد ١٤/٣٠٧.

قال أحمد بن حنبل: «أتينا عبد الرزاق قبل المئتين وهو صحيح البصر، ومن سمع منه بعدما ذهب بصره فهو ضعيف السماع»[١].

الأمر الثاني: تفرد عبد الرزاق بالحديث:

قال البيهقي: «تفرد به عبد الرزاق عن الثوري»[٢].

قال ابن عدي: «روى أحاديث فِي الفضائل مما لا يوافقه عَلَيْهَا أحد من الثقات، فهذا أعظم ما رموه به من روايته لهذه الأحاديث»[٣].

الجواب: لم ينفرد عبد الرزاق بالحديث؛ بل تابعه الحسين بن حفص، عن سفيان الثوري، كما عند الحاكم في مستدركه[٤].

والحسين بن حفص «من المختصين بسفيان الثوري»[٥].

الأمر الثالث: عبد الرزاق متهم بالتشيع:

نصَّ على ذلك ابن خلدون؛ فقال: «فيه عبد الرزاق بن همام، وكان مشهوراً بالتشيّع، وعمي في آخر وقته فخلط»[٦].

قال ابن عدي: «ولعبد الرزاق بن همام أصناف وحديث كَثِير، وقد رحل إليه ثقات المسلمين وأئمتهم وكتبوا عنه، ولم يروا بحديثه بأساً، إلا أنهم نسبوه إلى التشيع، وقد روى أحاديث فِي الفضائل مما لا يوافقه عليها أحد من الثقات، فهذا أعظم ما رموه به من روايته لهذه الأحاديث، ولما رواه في مثالب غيرهم»[٧].

الجواب: أنكر تشيعه الإمام أحمد؛ قال عبد الله بن أحمد: «سألت أبي: قلت له: عبد الرزاق كان يتشيع، ويفرط في التشيع؟ فقال: أما أنا فلم أسمع منه في هذا شيئاً، ولكن كان رجلاً تعجبه أخبار الناس، أو الأخبار»[٨].

ثم إن متابعة الحسين بن حفص له تُضعف شبهة أثر التشيع في الخبر الذي رواه في الرايات السود، والله أعلم.

---

(١) تاريخ الإسلام ٥/٢٧٥.

(٢) دلائل النبوة للبيهقي ٦/٥١٥.

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال ٦/٥٤٥.

(٤) المستدرك ٤/٥١٠، رقم الحديث (٨٤٣٢). وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين». قلت: وفي الحكم نظر؛ لأن الحسين بن حفص، روى له مسلم فقط، ومتابعة. ينظر: صحيح مسلم، الحديث رقم (٢٦٦٢)، و(٢٦٦٣).

(٥) تاريخ أصبهان ١/٣٢٧.

(٦) تاريخ ابن خلدون ١/٣٩٩ – ٤٠٠.

(٧) الكامل في ضعفاء الرجال ٦/٥٤٥.

(٨) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله ٢/٥٩.

الأمر الرابع: سفيان الثوري مدلس:

نصَّ على ذلك ابن خلدون؛ فقال: «فيه أبو قلابة الجرمي، وذكر الذهبي وغيره أنه مدلس، وفيه سفيان الثوري وهو مشهور بالتدليس، وكلّ واحد منهما عنعن ولم يصرح بالسماع؛ فلا يقبل»[1].

الجواب: سفيان الثوري ممن يحتمل تدليسه وإن عنعن.

قال العلائي: «من احتمل الأئمة تدليسه وخرجوا له في الصحيح وإن لم يصرح بالسماع وذلك إما لإمامته، أو لقلة تدليسه في جنب ما روى، أو لأنه لا يدلس إلا عن ثقة».

وذكر منهم الثوري ثم نقل قول البخاري: «قال البخاري: لا أعرف لسفيان الثوري عن حبيب بن أبي ثابت، ولا عن سلمة بن كهيل، ولا عن منصور، وذكر مشايخ كثير، لا أعرف لسفيان عن هؤلاء تدليساً، ما أقل تدليسه»[2].

وهذا تنبيه مهم لمن يتعامل مع أحاديث المدلسين؛ فالمدلسون ليسوا على طبقة واحدة، فمن كان في مثل سفيان الثوري في الإمامة وقلة التدليس، فحديثه يقبل وإن عنعن.

الأمر الخامس: تفرد خالد الحذاء:

قال يحيى بن آدم: «قلت لحماد بن زيد: ما لخالد الحذاء في حديثه؟ قال: قدم علينا قَدمة من الشام، فكأنا أنكرنا حفظه»[3].

وقد أنكر هذا الحديث ابن عُلية؛ قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: «حدثني أبي قال: قيل لابن علية في هذا الحديث، فقال: كان خالد يرويه، فلم يلتفت إليه؛ ضعَّف ابن علية أمره، يعني حديث خالد، عن أبي قلابة، عن أبي أسماء، عن ثوبان، عن النبي ﷺ في الرايات»[4].

فحماد بن زيد وإسماعيل بن علية البصريان أشارا إلى ردِّ الحديث الذي تفرد به خالد الحذاء؛ وهذا مقبول منهما:

أ- لأن خالد بصري أيضاً؛ وبلدي الرجل أدرى بحاله.

ب- ولأن مخرج الحديث شامي؛ فثوبان رضي الله عنه، وأبو أسماء وأبو قلابة، كلهم من الشام.

---

(١) تاريخ ابن خلدون ١/٣٩٩.

(٢) جامع التحصيل، ص١١٣. وينظر: طبقات المدلسين لابن حجر، ص١٣.

(٣) الضعفاء الكبير للعقيلي ٢/٤، وتاريخ الإسلام ٣/٨٥٥.

(٤) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله ٢/٣٢٥.

وحماد أنكر حفظ خالد بعد قَدمة قدمها من الشام، والأمر محتمل إذا ثبت تعدد رحلة خالد الحذاء إلى الشام.

ج- نصَّ ابن علية على نكارة حديث الرايات، وهو من طريق خالد الحذاء.

وهـذا الأمـر هو أقوى مـا أُعلَّ به الحديث، خاصـة أن الإمام أحمد نقل تعليـل ابن علية دون تعقيب.

ومما يقوي عدم حفـظ خالد الحذاء؛ أن الحديـث جاء بهذه الطريق موقوفـاً، ومداره على خالد الحذاء، كما سيأتي بيانه في الوجه الثالث.

فائدة: لم ينفرد خالد الحذاء بالحديث عن أبي قلابة؛ بل تابعه علي بن زيد.

قال البيهقي في الدلائل: «روي من وجه آخر عن أبي قلابة وليس بالقوي».

ثم رواه من طريق: شـريك، عن علي بن زيد، عن أبي قلابة، عن أبي أسـماء، عن ثوبان قال: قال رسـول الله ﷺ: «إذا أقبلوا برايات السـود من عقب خراسان فأتوها ولو حبوا فإن فيها خليفة الله المهدي»[1].

قلت: يشير البيهقي إلى ضعف علي بن زيد بن جدعان.

قال ابن عدي: «كَانَ يُغَالِي فِي التشيع فِي جملة أهل البصرة، ومع ضعفه يكتب حديثه»[2].

وشريك فيه كلام[3]، فلا يُفرح بهذا المتابعة، والله أعلم.

الأمر السادس: أبو قلابة مدلس:

نصَّ على ذلك ابن خلـدون؛ فقال: «فيه أبو قلابة الجرمي، وذكر الذهبي وغيره أنه مدلس، وفيـه سـفيان الثوري وهو مشـهور بالتدليس، وكل واحد منهما عنعن ولم يصـرح بالسـماع؛ فلا يقبل»[4].

قـال الذهبي عن أبي قلابة: «ثقة في نفسـه، إلا أنه يدلس عمـن لحقهم، وعمن لم يلحقهم، وكان له صحف يحدث منها ويدلس»[5].

---

(١) دلائل النبوة للبيهقي ٥١٦/٦.

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال ٦/ ٣٤٤. وينظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٤٣٤/٢٠ - ٤٤٥.

(٣) تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٤٦٢/١٢ - ٤٧٥.

(٤) تاريخ ابن خلدون ٣٩٩/١. وينظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، للألباني ١٩٧/١، فقد نصَّ على هذه العلة.

(٥) ميزان الاعتدال ٤٢٦/٢.

وتبعه العلائي[١]، وأبو زرعة العراقي[٢]، وسبط ابن العجَمي[٣]، وابن حجر[٤].

الجواب: نفى أبو حاتم التدليس عن أبي قلابة، وهو أقدم من الذهبي.

قال أبو حاتم: «أبو قلابة لا يعرف له تدليس»[٥].

وقد ساق هذا الكلام الذهبي، وفسره بقوله: «معنى هذا أنه إذا روى شيئاً عن عمر أو أبي هريرة مثلاً مرسلاً، لا يدري من الذي حدثه به، بخلاف تدليس الحسن البصري، فإنه كان يأخذ عن كل ضرب، ثم يسقطهم»[٦].

ومع قيام التدليس بين النفي والإثبات؛ فإن ابن حجر ذكر أبا قلابة في الطبقة الأولى من المدلسين؛ وهذه الطبقة يقبل تدليس أصحابها وإن لم يصرحوا بالسماع[٧].

والخلاصة: إن هذه الاعتراضات لا تثبت أمام ميزان النقد العلمي؛ إلا الاعتراض الخامس، أي تفرد خالد الحذاء بهذا الحديث، وعليه فالحديث فيه نكارة، والله أعلم.

الوجه الثاني: عن خالد، عن أبي قلابة، عن ثوبان رضي الله عنه، مرفوعاً.

رواه أبو عمرو الداني من طريق أحمدَ بنِ مَنْصُورٍ الرَّمَادِيّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، عَنْ خَالِدٍ الحَذَّاءِ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ ثَوْبَانَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَقْتَتِلُ عِنْدَ كَنْزِكُمْ نَفَرٌ ثَلَاثَةٌ، كُلُّهُمُ ابْنُ خَلِيفَةٍ، ثُمَّ لَا يَصِيرُ المُلْكُ إِلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ، ثُمَّ تُقْبِلُ الرَّايَاتُ السُّودُ مِنْ قِبَلِ خُرَاسَانَ، فَائْتُوهَا وَلَوْ حَبْوًا عَلَى الرُّكَبِ؛ فَإِنَّ فِيهَا خَلِيفَةَ اللَّهِ المَهْدِيَّ»[٨].

وهذا الإسناد فيه انقطاع؛ أبو قلابة لم يسمع من ثوبان رضي الله عنه شيئاً[٩].

ويقال في هذا الوجه ما قيل في الوجه السابق من اعتراضات وردها.

وروى الحديث من هذا الوجه المنقطع الإمام أحمد في مسنده قال: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ شَرِيكٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ ثَوْبَانَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِذَا رَأَيْتُمُ الرَّايَاتِ السُّودَ قَدْ

(١) جامع التحصيل، ص١١٢.
(٢) المدلسين، ص٦٣.
(٣) التبيين لأسماء المدلسين، ص٦٥.
(٤) طبقات المدلسين، ص٢١.
(٥) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٥٨/٥.
(٦) سير أعلام النبلاء ٤٧٣/٤.
(٧) طبقات المدلسين، ص٢١.
(٨) السنن الواردة في الفتن للداني ١٠٣٢/٥، رقم الحديث (٥٤٨).
(٩) الثقات للعجلي، ص٢٥٧..

جَاءَتْ مِنْ قِبَلِ خُرَاسَانَ فَأْتُوهَا؛ فَإِنَّ فِيهَا خَلِيفَةَ اللهِ المَهْدِيَّ»[1].

وقد سبق الكلام على هذا الإسناد في الوجه الأول.

والحديث أورده ابن الجوزي في العلل المتناهية[2].

وقال الذهبي: «أراه منكراً»[3].

وقال ابن القيم: «علي بن زيد قد روى له مسلم متابعة، ولكن هو ضعيف، وله مناكير تفرد بها فلا يحتج بما ينفرد به»[4].

الوجه الثالث: عن خالد، عن أبي قلابة، عن أبي أسماء، عن ثوبان رضي الله عنه، موقوفاً.

رواه الحاكم في مستدركه من طريق عَبْدِ الوَهَّابِ بْنِ عَطَاءٍ، أَنْبَأَنَا خَالِدٌ الحَذَّاءُ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي أَسْمَاءَ، عَنْ ثَوْبَانَ رضي الله عنه قَالَ: «إِذَا رَأَيْتُمُ الرَّايَاتِ السُّودَ خَرَجَتْ مِنْ قِبَلِ خُرَاسَانَ فَأْتُوهَا وَلَوْ حَبْوًا، فَإِنَّ فِيهَا خَلِيفَةَ اللَّهِ المهْدِيَّ».

وقال: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَلَمْ يُخْرِجَاهُ[5].

قلت: وفي قوله على شرط الشيخين نظر؛ لأن عبد الوهاب الخفاف من رجال مسلم فقط، ثم إن مسلماً لم يخرج له عن خالد الحذاء[6].

ولعل السبب في ذلك ما قيل في تغير حفظ خالد بأخرة، وعبد الوهاب الخفاف هو آخر من روى عنه[7].

وفي هذا الوجه خالف عبدُ الوهاب سفيانَ الثوري؛ فروى الحديث عن خالد، عن أبي قلابة، عن أبي أسماء، عن ثوبان رضي الله عنه، موقوفاً.

وقد سبق الحديث من طريق سفيان الثوري بهذا الإسناد مرفوعاً، في الوجه الأول.

والحمل فيه على خالد الحذاء، فتارة يرويه مرفوعاً، وتارة موقوفاً.

وعليه فهذا الوجه منكر أيضاً.

---

(١) مسند أحمد ٣٧/٧٠، رقم الحديث (٢٢٣٨٧).

(٢) العلل المتناهية في الأحاديث الواهية ٢/٣٧٧.

(٣) ميزان الاعتدال ٣/١٢٨.

(٤) المنار المنيف في الصحيح والضعيف، ص١٤٩.

(٥) المستدرك على الصحيحين ٤/٥٤٧، رقم الخبر (٨٥٣١). ومن طريقه: البيهقي في دلائل النبوة ٦/٥١٦.

(٦) تنظر ترجمة عبد الوهاب الخفاف: تهذيب الكمال في أسماء الرجال ١٨/٥٠٩ - ٥١٦.

(٧) تهذيب الكمال في أسماء الرجال ١٨/٥٠٩.

الوجه الرابع: عن خالد، عن أبي قلابة، عن ثوبان رضي الله عنه، موقوفاً.

رواه نعيم بن حماد قال: حَدَّثَنَا أَبُو نَصْرٍ الخَفَّافُ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ ثَوْبَانَ قَالَ: «إِذَا رَأَيْتُمُ الرَّايَاتِ السُّودَ خَرَجَتْ مِنْ قِبَلِ خُرَاسَانَ فَائْتُوهَا وَلَوْ حَبْوًا عَلَى الثَّلْجِ، فَإِنَّ فِيهَا خَلِيفَةَ اللَّهِ المَهْدِيَّ»(١).

وهذا الإسناد فيه:

أ- انقطاع؛ لأن أبا قلابة لم يسمع من ثوبان رضي الله عنه، كما سبق في الوجه الثاني.

ب- وفي هذا الوجه خالف عبدُ الوهاب الخفاف سفيانَ الثوري؛ فروى الحديث عن خالد، عن أبي قلابة، عن ثوبان رضي الله عنه، موقوفاً.

وقد سبق الحديث من طريق سفيان الثوري بهذا الإسناد مرفوعاً، في الوجه الثاني.

والحمل فيه على خالد الحذاء، فتارة يرويه مرفوعا، وتارة موقوفاً.

الخلاصة: الحديث منكر، لما سبق بيانه في الأوجه الأربعة الماضية؛ من تفرد خالد الحذاء، واضطرابه فيه، ثم إن متابعة علي بن زيد محكوم عليها بالنكارة، والله أعلم.

المطلب الثاني

حديث ابن مسعود رضي الله عنه

روي الحديث من طريق إبراهيم، عن علقمة، عن ابن مسعود رضي الله عنه.

واختلف فيه على إبراهيم:

١- فرواه نعيم بن حماد في الفتن(٢)، وابن أبي شيبة في المصنف(٣)، وابن ماجه في السنن(٤)، والبزار في مسنده(٥)، وأبو يعلى في مسنده(٦)، والشاشي في مسنده(٧)، والطبراني في الأوسط(٨)، وغيرهم، من طريق يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: بَيْنَمَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذْ أَقْبَلَ فِتْيَةٌ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ، فَلَمَّا رَآهُمُ النَّبِيُّ ﷺ اغْرَوْرَقَتْ عَيْنَاهُ

(١) الفتن لنعيم بن حماد ٣١١/١، رقم الخبر (٨٩٦).
(٢) الفتن لنعيم بن حماد ٣١٠/١، رقم الحديث (٨٩٥).
(٣) مصنف ابن أبي شيبة ٥٢٧/٧، رقم الحديث (٣٧٧٢٧).
(٤) سنن ابن ماجه، أبواب الفتن، باب خروج المهدي، ٢٠٩/٥، رقم الحديث (٤٠٨٢).
(٥) مسند البزار ٣٥٤/٤، رقم الحديث (١٥٥٦).
(٦) مسند أبي يعلى الموصلي ١٧/٩، رقم الحديث (٥٠٨٤).
(٧) المسند للشاشي ٣٤٧/١، رقم الحديث (٣٢٩)، ٣٦٢/١، رقم الحديث (٣٥١).
(٨) المعجم الأوسط ٦/ ٢٩، رقم الحديث (٥٦٩٩).

وَتَغَيَّـرَ لَوْنُـهُ، قَالَ: فَقُلْتُ: مَا نَزَالُ نَرَى فِي وَجْهِكَ شَـيْئًا نَكْرَهُهُ، فَقَالَ: «إِنَّـا أَهْلُ بَيْتٍ اخْتَارَ اللهُ لَنَا الآخِرَةَ عَلَى الدُّنْيَا، وَإِنَّ أَهْلَ بَيْتِي سَـيَلقَوْنَ بَعْدِي بَلَاءً وَتَشْـرِيدًا وَتَطْرِيـدًا، حَتَّى يَأْتِيَ قَوْمٌ مِنْ قِبَلِ المَشْـرِقِ مَعَهُمْ رَايَاتٌ سُودٌ، فَيَسْـأَلُونَ الخَيْرَ فَلَا يُعْطَوْنَهُ، فَيُقَاتِلُونَ فَيُنْصَرُونَ، فَيُعْطَوْنَ مَا سَأَلُوا، فَلَا يَقْبَلُونَهُ حَتَّى يَدْفَعُوهَا إِلَى رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي فَيَمْلَؤُهَا قِسْطًا كَمَا مَلَؤوهَا جَوْرًا، فَمَنْ أَدْرَكَ ذَلِكَ مِنْكُمْ فَلْيَأْتِهِمْ وَلَوْ حَبْوًا عَلَى الثَّلجِ». واللفظ لابن ماجه.

زاد نعيم بن حماد: «فإنه المهدي».

وفي مسـند أبي يعلى: «تجيء رايات سـود من قبل المشرق، وتخوض الخيل الدماء إلى ثنتها يظهرون العدل ويطلبون العدل فلا يعطونه، فيظهرون، فيطلب منهم العدل، فلا يعطونه».

أقوال أهل العلم في هذه الطريق:

أ- ساق ابن كثير إسناد أبي يعلى، ثم قال: «وهذا إسناد حسن»[١].

وهذا التحسين مخالفٌ لجمع من الأئمة السابقين، ومخالف لحال يزيد بن أبي زياد.

ب- قال أبو أسـامة؛ حماد بن أسـامة في حديث يزيد: «لو حلف عندي خمسين يميناً قسامة ما صدقته؛ أهذا مذهب إبراهيم، أهذا مذهب علقمة، أهذا مذهب عبد الله؟»[٢].

قال الذهبي معلقاً على كلام أبي أسـامة: «معذور -والله- أبو أسـامة، وأنا قائل كذلك، فإن من قبله ومن بعده أئمة أثبات، فالآفة منه عمداً أو خطأ»[٣].

ج- وقال أحمد بن حنبل عنه: حديثه في الرايات ليس بشيء[٤].

د- وقال الذهبي: «في إسناده يزيد بن أبي زياد وهو سيء الحفظ اختلط في آخر عمره»[٥].

وأنكره في السير[٦]، وقال في الميزان: «ليس بصحيح»[٧].

هـ- وقال الهيثمي: «فيه يزيد بن أبي زياد وهو لين، وبقية رجاله ثقات»[٨].

---

(١) البداية والنهاية ٩/٢٧٩.

(٢) الضعفاء الكبير للعقيلي ٤/٣٨٠.

(٣) سير أعلام النبلاء ٦/١٣٢.

(٤) الضعفاء الكبير للعقيلي ٤/٣٧٩، وسير أعلام النبلاء ٦/ ١٣٢.

(٥) المنار المنيف، ص١٥٠.

(٦) سير أعلام النبلاء ٦/ ١٣١.

(٧) ميزان الاعتدال ٤/ ٤٢٤.

(٨) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ٧/ ٣١٦.

و- وقال البوصيري: «هذا إسناد فيه يزيد بن أبي زياد الكوفي مختلف فيه»[١].

فهـذا الوجـه من الطريـق الأولى منكر جـداً، والحمل فيه علـى يزيد بن أبي زيـاد، وهو مع ضعفه، كان من أئمة الشيعة الكبار[٢].

٢- ورواه البزار في مسنده[٣]، وابن عدي في الكامل[٤]، من طريق عَبْد اللَّه بْن دَاهر الرَّازيُّ قَالَ: حدثنا أبي، عَن ابْن أبي لَيْلَى، عَن الحَكَم، عَنْ إبْرَاهيمَ، عَنْ عَلقَمَةَ، عَنْ عَبْد اللَّه، أَنَّ النَّبيَّ ﷺ ذَكَرَ فتْيَةً منْ بَني هَاشم فَاغْرَوْرَقَتَا عَيْنَاهُ، وَذَكَرَ الرَّايَاتِ السُّودِ، فَقَالَ: «فَمَنْ أَدْرَكَهَا فَليَأْتهَا، وَلَوْ حَبْوًا عَلَى الثَّلجِ». واللفظُ للبزار.

وإسناد ابن عدي: عن إبراهيم، عن علقمة والأسود، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، وسياقه قريب من لفظ الطريق السابقة.

والحمل فيه على داهر الرازي وابنه.

أما عبد الله بن داهر: فقال عنه صالح جزرة: صَدُوق[٥].

وقال يحيى بن معين: ليس بشيء، ما يكتب عنه إنسان فيه خير[٦].

وقال العقيلي: عبد الله بن داهر الرازي رافضي خبيث[٧].

قال ابن عدي: وعامة ما يرويه في فضائل علي، وهو فيه متهم[٨].

وأما داهر بن يحيى الرازي: فقال العقيلي: كان ممن يغلو في الرفض ولا يتابع على حديثه[٩].

وقال الذهبي: داهر بن يحيى الرازي، رافضي بغيض، لا يتابع على بلاياه[١٠].

ومع ضعف داهر وابنه، فأهل هذا الشأن رجحوا الطريق السابقة؛ قال البزار: «وهذا الحديث لا نعلـم رواه عـن الحكم إلا ابن أبي ليلى، ولا نعلم يروى إلا من حديث داهر بن يحيى، عن ابن أبي ليلـى، وداهر هذا رجل من أهل الرأي صـالح الحديث، وإنما يُعـرف من حديث يزيد بن أبي زياد، عن إبراهيم»[١١].

---

(١) مصباح الزجاجة ٤/٢٠٣

(٢) ميزان الاعتدال ٤/ ٤٢٤.

(٣) مسند البزار ٤/٣١٠، رقم الحديث (١٤٩١).

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال ٥/٣٧٨.

(٥) تاريخ الإسلام ٥/ ٥٩٦.

(٦) الضعفاء الكبير للعقيلي ٢/ ٢٥٠.

(٧) المرجع السابق.

(٨) الكامل في ضعفاء الرجال ٥/ ٣٨٠.

(٩) الضعفاء الكبير للعقيلي ٢/ ٤٦.

(١٠) ميزان الاعتدال ٢/ ٣.

(١١) مسند البزار ٤/٣١٠.

وكذا رجَّحها الدارقطني كما سيأتي.

٣- ورواه الحاكم في مستدركه[١]، من طريق حَنَان بْن سُدَيْر، عَنْ عَمْرو بْن قَيْس المُلَائِيِّ، عَنِ الحَكَم، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلقَمَةَ بْن قَيْس، وَعَبِيدَةَ السَّلمَانِيِّ، عَنْ عَبْد اللَّه بْن مَسْعُود رضي اللَّه عنه قَالَ: أَتَيْنَا رَسُولَ اللَّه ﷺ فَخَرَجَ إِلَيْنَا مُسْتَبْشِرًا يُعْرَفُ السُّرُورُ فِي وَجْهِه، فَمَا سَأَلْنَاهُ عَنْ شَيْءٍ إِلَّا أَخْبَرَنَا بِه، وَلَا سَكَتْنَا إِلَّا ابْتَدَأَنَا، حَتَّى مَرَّتْ فِتْيَةٌ مِنْ بَنِي هَاشِم فِيهِمُ الحَسَنُ وَالحُسَيْنُ، فَلَمَّا رَآهُمُ التَزَمَهُمْ وَانْهَمَلَتْ عَيْنَاهُ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّه مَا نَزَالُ نَرَى فِي وَجْهِكَ شَيْئًا نَكْرَهُهُ، فَقَالَ: «إِنَّا أَهْلُ بَيْت اخْتَارَ اللَّهُ لَنَا الآخِرَةَ عَلَى الدُّنْيَا، وَإِنَّهُ سَيَلقَى أَهْلُ بَيْتِي مِنْ بَعْدِي تَطْرِيدًا وَتَشْرِيدًا فِي البِلَاد، حَتَّى تَرْتَفِعَ رَايَاتٌ سُودٌ مِنَ المَشْرِق، فَيَسْأَلُونَ الحَقَّ فَلَا يُعْطَوْنَهُ، ثُمَّ يَسْأَلُونَهُ فَلَا يُعْطَوْنَهُ، ثُمَّ يَسْأَلُونَهُ فَلَا يُعْطَوْنَهُ، فَيُقَاتِلُونَ فَيُنْصَرُونَ، فَمَنْ أَدْرَكَهُ مِنْكُمْ أَوْ مِنْ أَعْقَابِكُمْ فَلْيَأْتِ إِمَامَ أَهْلَ بَيْتِي وَلَوْ حَبْوًا عَلَى الثَّلجِ، فَإِنَّهَا رَايَاتُ هُدًى يَدْفَعُونَهَا إِلَى رَجُل مِنْ أَهْلِ بَيْتِي يُوَاطِئُ اسْمُهُ اسْمِي، وَاسْمُ أَبِيهِ اسْمَ أَبِي، فَيَمْلِكُ الأَرْضَ فَيَمْلَأُهَا قِسْطًا وَعَدْلًا كَمَا مُلِئَتْ جَوْرًا وَظُلمًا».

قال الذهبي في تعليقه على المستدرك: هذا موضوع[٢].

والحمل فيه على حنان بن سدير؛ قال الدارقطني: «هو من شيوخ الشيعة»، ثم ساق الإسناد عن «حنان بن سدير قال: سمعت عمرو بن قيس يحدث عن الحكم، عن عبيدة، عن عبدالله.

وقال مرة: عن الحكم، عن إبراهيم، عن عبيدة، عن عبد الله»[٣].

قلت: وقد اضطرب فيه حنان بن سدير على وجه آخر فقال مرة: عن عمرو بن قيس، عن الحسن، عن عبيدة، عن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا أقبلت الرايات السود من خراسان فائتوها، فإن فيها خليفة المهدي».

رواه ابن الجوزي، وقال: هذا حديث لا أصل له، ولا نعلم أن الحسن سمع من عبيدة، ولا عمرو سمع من الحسن[٤].

وقد جمع طرق الحديث إمام العلل الدارقطني، حين «سئل عن حديث عبيدة، عن عبد الله: مر على النبي ﷺ فتية من بني هاشم، ... الحديث.

فقال: يرويه عمرو بن قيس الملائي، عن الحكم، واختلف عنه:

---

(١) المستدرك على الصحيحين ٤/٥١١، رقم الحديث (٨٤٣٤).

(٢) المرجع السابق.

(٣) المؤتلف والمختلف للدارقطني ١/٤٣٠.

(٤) الموضوعات لابن الجوزي ٢/ ٣٩.

فرواه حنان بن سدير من شيوخ الشيعة، عن عمرو بن قيس، عن الحكم، عن عبيدة، عن عبد الله.

قال ذلك عباد بن يعقوب، ومحمد بن ثواب الهباري عنه.

وخالفهما محمد بن أحمد القطواني، فرواه عن حنان، عن عمرو بن قيس، عن الحكم، عن إبراهيم، عن عبيدة، عن عبد الله.

وخالفه داهر بن يحيى الرازي، فرواه عن ابن أبي ليلى، عن الحكم، عن إبراهيم، عن علقمة، والأسود، عن عبد الله.

ورواه يزيد بن أبي زياد، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله.

وكذلك قال عمارة بن القعقاع، عن إبراهيم، عن علقمة.

وهو أصحها، والله أعلم»[1].

وقول الدارقطني: «أصحها» لا يعني به التصحيح، وإنما ترجيح طريق الحديث حين الاختلاف، فالمقام مقام ترجيح لا مقام تصحيح، والله أعلم.

والخلاصة: الحديث منكر جداً، إن لم يكن موضوعاً.

المطلب الثالث

حديث أبي هريرة رضي الله عنه

روي عن أبي هريرة رضي الله عنه من طُرق:

الطريق الأولى: رواها نعيم بن حماد[2]، وأحمد في مسنده[3]، والترمذي في سننه[4]، والبزار في مسنده[5]، والطبراني في الأوسط[6]، والبيهقي في الدلائل[7]، من طريق رِشْدِين بْن سَعْد، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ الزُّهْرِيِّ، عَنْ قَبِيصَةَ بْنِ ذُؤَيْبٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَخْرُجُ مِنْ خُرَاسَانَ رَايَاتٌ سُودٌ لَا يَرُدُّهَا شَيْءٌ حَتَّى تُنْصَبَ بِإِيلِيَاءَ». واللفظ للترمذي.

---

(١) علل الدارقطني ٥/ ١٨٤.

(٢) الفتن لنعيم بن حماد ١/ ٢١٣، رقم الحديث (٥٨٤).

(٣) مسند أحمد ١٤/ ٣٨٣، رقم الحديث (٨٧٧٥).

(٤) سنن الترمذي، أبواب الفتن، باب، ١٠١/٤، رقم الحديث (٢٢٦٩).

(٥) مسند البزار ١٢٤/١٤، رقم الحديث (٧٦٢٥).

(٦) المعجم الأوسط ٤/ ٣١، رقم الحديث (٣٥٣٦).

(٧) دلائل النبوة ٦/ ٥١٦ – ٥١٧.

في رواية البزار: من قبل المشرق.

قال الترمذي: هذا حديثٌ غَرِيبٌ.

وقال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن الزهري، إلا يونس، تفرد به رشدين.

وقال البيهقي: تفرد به رشدين بن سعد، عن يونس بن يزيد، ويروى قريب من هذا اللفظ عن كعب الأحبار، ولعله أشبه، والله أعلم.

قلت: والحمل فيه على رشدين بن سعد، كما نصَّ الأئمة، ورشدين ضعيف، قال أبو حاتم: منكر الحديث، وفيه غفلة، ويحدث بالمناكير عن الثقات، ضعيف الحديث[1].

وقد توبع؛ فتابعه عبد اللهُ بن سويد، فرواه أبو القاسم الحِنّائي في فوائده من طريق: ابن أبي مريم قال: حدثنا عبد الله بن سويد ورشدين بن سعد، عن يونس، به.

قال مخرّج الفوائد: «هذا حديث غريب من حديث عبد الله بن سويد وأبي الحجاج رشدين بن سعد المهري المصري، عن أبي يزيد يونس بن يزيد الأيلي، عن أبي بكر محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري، عن أبي سعيد قبيصة بن ذؤيب الخزاعي، عن أبي هريرة.

لا نعرفه إلا من هذا الوجه، ورشدين بن سعد المصري ضعيف الحديث، وعبد الله بن سويد أحسن حالاً منه، والله أعلم»[2].

وعبد الله بن سويد بن حيان مصري، قال عنه أبو زرعة: صدوق[3].

وذكره ابنُ حِبَّان في الثقات[4].

لكن ابن أبي مريم خالفَ جمعاً من الرواة، وهم:

١- قتيبة بن سعيد: عند نعيم وأحمد والترمذي.

٢- ويحيى بن غيلان: عند أحمد.

٣- وأبو كريب: عند البزار.

٤- وعبد الله بن يوسف: عند الطبراني والبيهقي.

---

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٥١٣/٣. وتنظر أقوال الأئمة فيه: تهذيب الكمال في أسماء الرجال ١٩١/٩ - ١٩٥، والكاشف ٣٩٦/١، وتقريب التهذيب، ص٢٠٩.

(٢) فوائد الحنائي ٣٩٤/١. وينظر: مشيخة ابن البخاري ١١٠٠/٢.

(٣) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٥/ ٦٦.

(٤) الثقات لابن حبان ٨/ ٣٤٣.

أربعتهم عن رشدين بن سعد، ولم يقرنوا معه عبد الله بن سويد.

ثم إن الطبراني والبيهقي قالا بتفرد رشدين عن يونس[1].

مما يشير إلى أن رواية ابن أبي مريم غير محفوظة، ولهذا استغرب الحِنائي هذا الوجه.

وعليه يبقى الحديث في حيز الردِّ، والله أعلم.

فائـدة: روى الحديث ابن عسـاكر فجعل الحديث: عن رشـدين، عن عقيـل ويونس، عن ابن شهاب، به[2].

فقرنَ عقيل بيونس، وهذا لا أثر له في درجة الحديث، لأن مداره على رشدين.

الطريق الثانية: رواها ابن عساكر في تاريخه من طريق: علي بن أحمد الرقي، حدثنا عمر بن راشـد، حدثنا عبد الله بن محمد، عن أبيه، عن جده[3]، عن أبي هريرة قال: بعث رسـول الله ﷺ إلى عمه العباس بن عبد المطلب، وإلى علي بن أبي طالب، فأتياه في منزل أم سلمة، فنهاهما عن بعض الأمر وأمرهما ببعض الأمر، فاختلفا وامتريا حتى ارتفعت أصـواتهما واشتد اختلافهما بين يدي رسول الله ﷺ، فقال النبي ﷺ: «يا علي، مه»، وأقبل عليه وقال: «هل تدري لمن أغلظت؟ أبي وعمي، وبقيتي وأصلي وعنصري، وبقية نسل آبائي خير أهل الجاهلية محتداً، وأفضل أهل الإسلام نفساً وديناً بعدي، من جهل حقه فقد ضيع حقي، أما علمت أن الله جل ذكره مخرج من صلب عمي العباس أولاداً يجعل الله ولاة أمر أمتي، يجعلهم خلفاء ملوكاً ناعمين، ومنهم مهدي أمتي، يا علي لسـت أنا ذكرتهم، ولكن الله هو الذي ذكرهم، ورفع أصـواتهم، فيخذل من ناوأهم، يجعل الله عز وجل فيهم نوراً سـاطعاً عبداً صـالحاً مهدياً سيداً يبعثه الله حين فرقة من الأمر واختلاف شديد، فيحيـي الله به كتابه وسـنتي، ويعز به الدين وأولياءه في الأرض، يحبه الله في سـمائه، وملائكته وعباده الصـالحون في شـرق الأرض وغربها، وذلك يا علي بعد اختلاف الأخوين من ولد العباس، فيقتـل أحدهما صـاحبه، ثم تقع الفتنـة، ويخرج قوم من ولدك يا علي فيفسـدون عليهم البلدان، ويعادونهـم ويفتـرون عليهم في قطر الأرض، ويفسـد عليهم، فيكون ذلك أشـهراً أو تمام السـنة، ثم يرد الله عزوجل النعمة على ولد العباس، فلا يزال فيهم حتى يخرج مهدي أمتي منهم، شـاب حدث السـن فيجمع الله به الكلمة، ويحيي به الكتاب والسـنة، ويعيش في زمانه كل مؤمن متمسك بكتـاب الله وسـنته، ينزل الله به رحمتـه، ويفرج به كل كربة كان في أمتي، يحبه سـاكن السـماء

(١) المعجم الأوسط ٤/ ٣١، ودلائل النبوة ٦/ ٥١٦ – ٥١٧.

(٢) تاريخ دمشق لابن عساكر ٣٢/ ٢٨١.

(٣) عبد الله بن محمد: هو عبد الله بن محمد بن صالح مولى التوأمة، كما سيأتي بيانه في سند آخر.

وســاكن الأرض، فلا يزال ذلك فيه وفي نسله حتى ينزل عيسى بن مريم روح الله وكلمته، فيقبض ذلك منهم، يا علي أما علمت أن للعباس ولآل العباس من الله حافظاً، أعطاني الله ذلك فيهم، أما علمت أن عدوهم مخذول، ووليهم منصور».

قال: وغضــب رســول الله ﷺ غضباً شــديداً، حتى درَّ عرق بين عينيه، واحمر وجهه، ودرت عروقــه، فمــا كان يقلــع في المقالــة في العباس وولــده عامة نهــاره، فلما رأى ذلك علــيٌّ وثب إلى العباس، فعانقه وقبل رأســه، وقال: أعوذ بالله من ســخط الله، وسخط رسوله، وسخط عمي، فما زال كذلك حتى ســكن غضــب رســول الله ﷺ، ثم قال: «يا علي، إنه من لم يعرف حق أبي وعمي، وبقيتــي وبقيتك العباس بن عبد المطلب، ومكانه من الله ورســوله، فقد جهل حقي، يا علي احفظ عترتــه وولــده، فإن لهم من الله حافظاً، يلون أمر أمتي، يشــد الله بهم الدين، ويعز بهم الإســلام بعد ما أكفئ الإســلام، وغيرت ســنتي، يخرج ناصــرهم من أرض يقال لها خراسان برايات سود، فــلا يلقاهــم أحــد إلا هزموه، وغلبوا علــى ما في أيديهم، حتى تضــرب راياتهم ببيــت المقدس»، ثم أمرهما رســول الله ﷺ فانصــرفا، فلما أدبرا دعا لهما رســول الله ﷺ دعــاء كثيراً، وخرجا راضيين غير مختلفين[1].

والحديث أورده السيوطي مختصراً في اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة[2].

والحمل فيه على عمر بن راشد المديني.

قال أبو حاتم: «كتبت من حديثه ورقتين ولم أســمع منه لما وجدته كذباً وزوراً، والعجب من يعقوب بن ســفيان كيف كتب عنه، وكيف روى عنه! لأني في ذلك الوقت، وأنا شــاب علمت أن تلك الأحاديث موضوعة؛ فلم تطب نفسي أن أسمعها، فكيف خفي على يعقوب بن سفيان ذلك؟»[3].

وقال ابن حبان: «يضع الحديث على مالك وابن أبي ذئب وغيرهما من الثقات، لا يحل ذكره في الكتب إلا على سبيل القدح فيه، فكيف الرواية عنه»[4].

وقال ابن عدي: «ليس بالمعروف، وكلها مما لا يتابعه الثقات عليه»[5]. أي أحاديثه.

وقال الذهبي: «وهو مُنْكر الحديث بمرّة، يأتي بعجائب.

قال الدارقطني: متروك»[6].

---

(١) تاريخ دمشق لابن عساكر ٣٤٦/٢٦ - ٣٤٧.

(٢) اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة ١/ ٤٠١.

(٣) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١٠٨/٦.

(٤) المجروحين لابن حبان ٩٣/٢.

(٥) الكامل في ضعفاء الرجال ٣٤/٦.

(٦) تاريخ الإسلام ٤١٠/٥.

وســاق له الذهبي حديثاً منكراً؛ قال: «ومن حديثه: عن محمد بن صــالح مولى التوأمة، عن أبيه، عن عمرو، عن جابر قال: قال النبي ﷺ: ليكونن في ولد العباس ملوك... وذكر الحديث»[١].

قلت: وهذا الحديث رواه ابن عســاكر من طريق علي بن أحمد السواق، حدثنا عمر بن راشد الحارثــي، حدثنــا عبد الله بن محمد بن صــالح مولى التوأمة، عن أبيه، عــن عمرو بن دينار، عن جابــر بن عبد الله الأنصــاري قال: ســمعت رســول الله ﷺ يقول: «من لم يحــب العباس بن عبد المطلب وأهل بيته فقد برئ الله ورسوله منه»[٢].

وسقت هذا الحديث لأمرين:

١- لبيان المراد بعبدالله بن محمد في الحديث السابق؛ فقد نسبه هنا.

والراوي عن عمر بن راشد هو: علي بن أحمد بن سريج السواق الرقي.

قال الخطيب البغدادي: ما علمت من حاله إلا خيراً[٣].

٢- كلا الحديثين في مناقب العباس رضي الله عنه.

وبهذا يتبين أن عمر بن راشد من شيعة ولد العباس، والله أعلم.

الطريق الثالثة: رواها ابن عدي قال: حدثنا أحمد بن حفص السعدي، حدثنا سويد بن سعيد، حدثنا داود بن عبد الجبار الأزدي، عن أبي شراعة، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا أقبلت الرايات السود من قبل المشرق لا يردها شيء حتى تنصب بإيلياء»[٤].

وهذا الإسناد مسلسل بالضعفاء والمتروكين:

١- أحمد بن حفص بن عمر أبو محمد السعدي الجرجاني:

قــال ابن عدي: «تــردد إلى العراق مراراً كثيرة، وكتب فأكثر، حدث بأحاديث منكرة لم يتابع عليه»[٥].

وساق له عدة أحاديث، ثم قال: «هو عندي ممن لا يتعمد الكذب، وهو ممن يشبه عليه فيغلط فيحدث به من حفظه»[٦].

---

(١) ميزان الاعتدال ٣/١٩٦.
(٢) تاريخ دمشق لابن عساكر ٢٦/٣٣٦.
(٣) تاريخ بغداد ١٣/ ٢١٠.
(٤) الكامل في ضعفاء الرجال ٣/٥٤٩.
(٥) الكامل في ضعفاء الرجال ١/ ٣٢٨.
(٦) الكامل في ضعفاء الرجال ١/ ٣٣٠.

٢- سويد بن سعيد الحدثاني:

قال البخاري: «فيه نظر، وكان قد عمي فتلقن ما ليس من حديثه»[١].

وقال الخطيب: «كان قد كف بصره في آخر عمره، فربما لقن ما ليس من حديثه، ومن سمع منه وهو بصير، فحديثه عنه حسن»[٢].

قلت: وسويد توفي سنة (٢٤٠هـ) وله مائة سنة[٣]، وتوفي الراوي عنه أحمد بن حفص سنة (٢٩٣هـ)[٤]، فيحتمل أن أحمد بن حفص روى عنه آخراً؛ فبين وفاتيهما (٥٣) سنة، يضاف إليها سنين كف البصر والتلقين.

٣- داود بن عبد الجبار: قال يحيى بن معين: ليس بثقة[٥].

وقال مرة: قد رأيته وكان يكذب[٦].

قال البخاري وأبو حاتم وأبو زرعة: منكر الحديث[٧].

٤- أبو شراعة: سلمة بن المجنون، نصَّ على ذلك ابن عدي[٨]، وتبعه ابن القيسراني[٩]، وقال ابن حجر: أمره يحتمل[١٠].

فإن كان هو سلمة؛ فسيأتي الكلام عليه في المتن التالي، وإن يكن غيره؛ فهو مجهول[١١]، لا يُعرف[١٢].

وقد جاء الحديث بلفظ آخر؛ رواه نعيم بن حماد قال: حدثنا رجلٌ، عن دَاوُدَ بْنِ عَبْدِ الجَبَّارِ الكُوفِيِّ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ مَجْنُونٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه يَقُولُ: كُنْتُ فِي بَيْتِ ابْنِ عَبَّاسٍ فَقَالَ: أَغْلِقُوا البَابَ، ثُمَّ قَالَ: هَاهُنَا مِنْ غَيْرِنَا أَحَدٌ؟ قَالُوا: لَا، وَكُنْتُ فِي نَاحِيَةٍ مِنَ القَوْمِ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: إِذَا رَأَيْتُمُ الرَّايَاتِ السُّودَ تَجِيءُ مِنْ قِبَلِ المشْرِقِ فَأَكْرِمُوا الفُرْسَ، فَإِنَّ دَوْلَتَنَا فِيهِمْ، قَالَ أَبُو

(١) الكامل في ضعفاء الرجال ٤/٤٩٦.
(٢) تاريخ بغداد ١٠/٣١٦. وتنظر أقوال أئمة الجرح والتعديل فيه في: ميزان الاعتدال ٢/٢٤٨.
(٣) تقريب التهذيب، ص٢٦٠.
(٤) تاريخ الإسلام ٦/٨٧٨.
(٥) تاريخ ابن معين، رواية الدوري ٣/ ٥١٦.
(٦) تاريخ ابن معين، رواية الدوري ٤/ ٣٨٣.
(٧) التاريخ الكبير للبخاري ٣/٢٤١، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣/٤١٨.
(٨) الكامل في ضعفاء الرجال ٣/ ٥٤٩.
(٩) ذخيرة الحفاظ ١/٢٨٣.
(١٠) لسان الميزان ٧/٦٣.
(١١) تاريخ بغداد ٤/٢٠٣.
(١٢) ميزان الاعتدال ٤/٥٣٦.

هُرَيْرَةَ: فَقُلْتُ لابْنِ عَبَّاسٍ: أَفَلَا أُحَدِّثُكَ مَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: وَإِنَّكَ لَهَاهُنَا؟ قُلْتُ: نَعَمْ، فَقَالَ: حَدِّثْ، فَقُلْتُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا خَرَجَتِ الرَّايَاتُ السُّودُ فَإِنَّ أَوَّلَهَا فِتْنَةٌ، وَأَوْسَطَهَا ضَلَالَةٌ، وَآخِرَهَا كُفْرٌ»[1].

وهذا الإسناد منكر جداً؛ فيه:

١- شيخ نعيم مجهول.

٢- داود بن عبد الجبار: سبق الكلام عليه في الطريق السابقة.

٣- سلمة بن مجنون: أورده البخاري في تاريخه الكبير[2]، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، وسكتا عنه[3]، وذكره ابن حبان في الثقات[4].

ورواه الخطيب في تاريخ بغداد من طريق سُوَيْدِ بْنِ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ عَبْدِ الجَبَّارِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو شُرَاعَةَ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ، فِي البَيْتِ فَقَالَ: هَل فِيكُمْ غَرِيبٌ؟ قَالُوا: لا. قَالَ إِذَا خَرَجَتِ الرَّايَاتُ السُّودُ فَاسْتَوْصُوا بِالفُرْسِ خَيْرًا، فَإِنَّ دَوْلَتَنَا مَعَهُمْ.

فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: أَلا أُحَدِّثُكَ مَا سمعت مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: وَإِنَّكَ هَاهُنَا؟ هَات حَدِّثْ، قَالَ: سمعت رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا أَقْبَلَتِ الرَّايَاتُ السُّودُ مِنْ قِبَلِ المَشْرِقِ فَإِنَّ أَوَّلَهَا فِتْنَةٌ وَأَوْسَطُهَا هَرْجٌ، وَآخِرُهَا ضَلالَةٌ».

ثم قال الخطيب: «أَبُو شِرَاعَةَ مَجْهُولٌ، وَدَاوُدُ بْنُ عَبْدِ الجَبَّارِ مَتْرُوكٌ»[5].

قلت: وقد سبق الكلام على سويد، وداود، وأبي شراعة، في الطريق السابقة.

والحديث أورده ابن الجوزي في الموضوعات[6]، والسيوطي في اللآلئ[7].

والخلاصة: الحديث بطرقه كلها لا يصح، بل هو منكر إن لم يكن موضوعاً.

---

(١) الفتن لنعيم بن حماد ٢٠٢/١، رقم الحديث (٥٥١).

(٢) التاريخ الكبير للبخاري ٧٤/٤.

(٣) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١٧٢/٤.

(٤) الثقات لابن حبان ٣١٧/٤.

(٥) تاريخ بغداد ٢٠٣/٤.

(٦) الموضوعات لابن الجوزي ٣٨/٢.

(٧) اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة ٣٩٩/١.

المطلب الرابع

حديث ذي مِخْمَر رضي الله عنه

رواه مُكرم في فوائده قال: حدثنا عيسى بنُ إسحاقَ بنِ موسى الأَنصاريُّ، حدثنا أبو عقيل، حدثنا عبدُ الرزاق، عن معمر، عن الزُّهريِّ، عن سعيد، عن ذي مِخْمَرٍ ابنِ أخي النَّجاشيِّ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «يَقتتلُ على كنزِكُم هذا سبعةٌ كلُّهم وَلدُ خليفةٍ في يوم واحد فلا يَصِلُ إليهم، ثم يأتي بعدَ ذلكَ الرَّاياتُ السودُ مِن قبَلِ المشرقِ، فاتَّبعوها ولو حَبواً على الثلجِ، ثم يأتي بعدَ ذلكَ المَهديُّ خليفةُ اللهِ»[1].

أبو عقيل هو محمد (شاه) بن حاجب المروزي؛ نصَّ على ذلك الخطيب[2].

قال عنه أبو حاتم: صدوق[3].

قلت: وقد جعلَ الحديث من مسند ذي مخمر رضي الله عنه، وقد خولف في ذلك كما مضى في تخريج حديث ثوبان رضي الله عنه؛ والمعروف أنه من حديث عبد الرزاق، عن سفيان، به.

المطلب الخامس

حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما

روى نعيم بن حماد بسنده عن كعب قال: «لا تذهب الأيام حتى تخرج لبني العباس رايات سود من قبل المشرق».

ثم قال: وقال عبد الله، وأخبرني أبي، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن النبي ﷺ نحوه[4].

عبد الله هو ابن مروان بن معاوية الفزاري، وثَّقه الخطيب البغدادي[5].

وأما والده مروان فلم يسمع من عمرو بن شعيب؛ لما يلي:

١- مروان بن معاوية ولد سنة (١١٢هـ)؛ قال ابن سعد: «مروان بن معاوية بن الحارث بن أسماء بن خارجة بن حصن بن حذيفة بن بدر الفزاري، ويكنى أبا عبد الله، كان من أهل الكوفة، ثم أتى الثغر، فأقام به، ثم قدم بغداد، فأقام بها ونزلها، وسمع منه البغداديون، وكان ثقة، ثم

(١) فوائد مُكرم البزاز، ص٣٤٠.

(٢) تاريخ بغداد ٥٠١/١٢.

(٣) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٧/ ٢٤٠.

(٤) الفتن لنعيم بن حماد ٢٠٦/١، رقم الحديث (٥٦٣).

(٥) تاريخ بغداد ٣٨٧/١١.

خـرج إلى مكة، فأقام بها، فمات بها في عشـر ذي الحجة قبل التروية بيوم، سـنة ثلاث وتسـعين ومائة، وكان يوم مات ابن إحدى وثمانين سنة»[١].

وعمرو بن شعيب توفي سنة (١١٨هـ)[٢].

فيكون عمر مروان حين وفاة عمرو بن شعيب ست سنوات.

٢- ويُسـتبعد أن يسـمع مروان من عمرو بن شعيب في هذا السن؛ لأنه في الكوفة، وعمرو في مكة[٣].

٣- ثم إن مروان بن معاوية لم يخرج إلى مكة إلا بعد أن أصبح شيخاً في الرواية؛ ونزل بغداد وسمع منه البغداديون، ثم خرج إلى مكة، كما نصَّ على ذلك ابن سعد وتبعه ابن عساكر[٤].

٤- مروان بن معاوية موصوف بالتدليس عن الضعفاء، وأحياناً يسقط الرواة تدليساً[٥].

«قـال عباس الدوري: سـألت يحيى بن معين عن حديث مروان بـن معاوية، عن علي بن أبي الوليد، فقال: هذا هو علي بن غراب، والله ما رأيت أحيل للتدليس منه»[٦].

والخلاصـة: الحديث ضـعيف؛ لانقطاعه، هذا مع قَبول حديث عمرو بن شـعيب؛ «وقد احتج أكثـر أهـل الحديث بحديثـه، حملاً لمطلق الجد فيه على الصـحابي عبد الله بـن عمرو دون ابنه محمد والد شعيب، لما ظهر لهم من إطلاقه ذلك»[٧].

وفي نهاية المبحث: السؤال: هل طرق الحديث بقوي بعضها بعضاً؟

الجواب: لا؛ لأن:

١- حديث ثوبان رضي الله عنه منكر.

٢- وحديث ابن مسعود رضي الله عنه منكر جداً، إن لم يكن موضوعاً.

٣- وحديث أبي هريرة رضي الله عنه منكر إن لم يكن موضوعاً.

٤- وحديث ذي مِخْمَر رضي الله عنه خطأ.

---

(١) الطبقات الكبرى ٧/ ٣٢٩.

(٢) تقريب التهذيب، ص٤٢٣.

(٣) تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٢٢/ ٦٥.

(٤) الطبقات الكبرى ٧/ ٣٢٩، وتاريخ دمشق لابن عساكر ٥٧/ ٣٥٠.

(٥) سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل، ص١٩١.

(٦) سير أعلام النبلاء ٩/ ٥٣.

(٧) مقدمة ابن الصلاح، ص٣١٥.

٥- وحديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما ضعيف.

فمجموع طرقه تدل على نكارته.

قال ابن كثير: «لا يخلو سند منها عن كلام، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب»[١].

المبحث الثاني

الأحاديث المرسلة

المطلب الأول

مرسل سعيد بن المسيب

رواه نعيم بن حماد قال: حدثنا محمد بن عبد الله أبو عبد الله التِّيهِرْتِيُّ، عن عبد الرحمن بن زياد بن أنعم، عن مسلم بن يسار، عن سعيد بن المسيب قال: قال رسول الله ﷺ: «يَخْرُجُ مِنَ الْمَشْرِقِ رَايَاتٌ سُودٌ لِبَنِي الْعَبَّاسِ، ثُمَّ يَمْكُثُونَ مَا شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ تَخْرُجُ رَايَاتٌ سُودٌ صِغَارٌ تُقَاتِلُ رَجُلًا مِنْ وَلَدِ أَبِي سُفْيَانَ وَأَصْحَابِهِ مِنْ قِبَلِ الْمَشْرِقِ، يُؤَدُّونَ الطَّاعَةَ لِلْمَهْدِيِّ»[٢].

والحديث مع الإرسال فيه علل:

١- شيخ نعيم: محمد بن عبد الله التيهرتي (التَّاهَرتي)، لم أجد له ترجمة.

٢- عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقي: ضعيف[٣].

٣- مسلم بن يسار الطُّنْبُذِي:

قال أحمد بن حنبل: مسلم بن يسار الذي يروي عنه الإفريقي؛ لا أعرفه[٤].

وذكره ابن حبان في الثقات[٥].

واختلف النقل عن الدارقطني فيه:

أ- ففي سؤالات البرقاني للدارقطني: «من أهل مصر، لا يعتبر به»[٦].

ب- ونقل عنه الذهبي وابن حجر؛ قوله: يعتبر به[٧].

---

(١) البداية والنهاية ٢٨٣/٩.

(٢) الفتن لنعيم بن حماد، ٣١٣/١، رقم الحديث (٩٠٦).

(٣) تهذيب الكمال في أسماء الرجال ١٠٢/١٧ - ١١٠، وتقريب التهذيب، ص٣٤٠.

(٤) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١٩٩/٨.

(٥) الثقات لابن حبان ٤٤٧/٧.

(٦) سؤالات البرقاني للدارقطني، ص٦٥.

(٧) سير أعلام النبلاء ٥١٤/٤، وميزان الاعتدال ١٠٧/٤، وتهذيب التهذيب ١٤٢/١٠.

واختلف حكم الذهبي فيه:

أ- قال في الكاشف: ثقة[1].

ب- وفي سير أعلام النبلاء: قليل الحديث، صَدُوْقٌ[2].

ج- وفي ميزان الاعتدال: ولا يبلغ حديثه درجة الصحة، وهو في نفسه صدوق[3].

وقال ابن حجر: مقبول[4].

ومع هذا الاختلاف بين الجهالة والتوثيق، والصدق في نفسه، فيميل الباحث إلى أن حكم ابن حجر؛ وهو أن حديثه مقبول إذا توبع، والله أعلم.

والخلاصة: أن الحديث مرسل ضعيف.

المطلب الثاني

مرسل الحسن

رواه نعيم بن حماد قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّه بْنُ مَرْوَانَ، عَنِ العَلَاءِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنِ الحَسَنِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّه ﷺ ذَكَرَ «بَلَاءً يَلقَاهُ أَهْلُ بَيْته حَتَّى يَبْعَثَ اللَّه رَايَةً مِنَ المَشْرِقِ سَوْدَاءَ، مَنْ نَصَرَهَا نَصَرَهُ اللَّه، وَمَنْ خَذَلَهَا خَذَلَهُ اللَّه، حَتَّى يَأْتُوا رَجُلًا اسْمُهُ كَاسِمِي، فَيُوَلُّوهِ أَمْرَهُمْ، فَيُؤَيِّدُهُ اللَّه وَيَنْصُرُهُ»[5].

وهذا مرسل ضعيف؛ للانقطاع بين عبد الله بن مروان والعلاء بن عتبة؛ فعبد الله بن مروان كان حياً سنة (٢٣١هـ)[6]، والعلاء بن عتبة ذكره الذهبي في الطبقة الثالثة عشرة[7]، أي وفاته ما بين (١٢١ – ١٣٠هـ).

فبين وفاتيهما على أقل تقدير (٩٠) سنة، فيكون احتمال الانقطاع قوياً.

فائدتان:

الفائدة الأولى: العلاء بن عتبة الحمصي: فقال عنه أبو حاتم: شيخ صالح الحديث[8].

---

(١) الكاشف ٢/٢٦١.

(٢) سير أعلام النبلاء ٤/٥١٤، وينظر: تاريخ الإسلام ٢/١١٧١.

(٣) ميزان الاعتدال ٤/١٠٧.

(٤) تقريب التهذيب، ص٥٣١.

(٥) الفتن لنعيم بن حماد، ١/٣١٣، رقم الحديث (٩٠٤).

(٦) تاريخ دمشق لابن عساكر ٣٣/ ٣٩.

(٧) تاريخ الإسلام ٣/ ٤٦٥.

(٨) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٦/ ٣٥٨.

ووثقه ابن معين[١]، والعجلي[٢]، وابن شاهين[٣]، وذكره ابن حبان في الثقات[٤].

وقال الذهبي: صويلح الحديث[٥].

وقال ابن حجر: شذَّ أبو الفتح الأزدي فقال فيه لين[٦].

الفائدة الثانية: أقوال أهل العلم في مراسيل الحسن البصري:

١- منهم من ردّها، وعدّها من أضعف المرسلات، وممن قال بذلك الإمام أحمد، والعراقي[٧].

٢- ومنهم مَن فتّش مرسلات الحسن البصري فوجد لها أصلاً خلا أحاديث قلة، وممن قال بذلك أبو زرعة، ويحيى بن سعيد القطان[٨].

٣- وقال ابن المديني: مرسلات الحسن البصري التي رواها عنه الثقات صحاح ما أقل ما يسقط منها[٩].

٤- وقد استحسن مرسلات الحسن البصري الإمامُ الشافعي[١٠]، وقال يحيى بن معين: لا بأس بها[١١].

وعلى كل الأحوال السند إلى الحسن البصري ضعيف.

---

(١) تهذيب التهذيب ٨/ ١٨٩.
(٢) الثقات للعجلي، ص٣٤٣.
(٣) تاريخ أسماء الثقات، ص١٧٣.
(٤) الثقات لابن حبان ٧/ ٢٦٥.
(٥) تاريخ الإسلام ٣/ ٤٦٥.
(٦) تهذيب التهذيب ٨/ ١٨٩.
(٧) تدريب الراوي ١/ ٢٠٤.
(٨) المرجع السابق.
(٩) المرجع السابق.
(١٠) البحر المحيط في أصول الفقه، ٣/ ٤٦٦.
(١١) تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، ٤/ ٢٥٨.

المبحث الثالث

الآثار الموقوفة

الحديث الموقوف على ثوبان رضي الله عنه تقدَّم ذكره في المطلب الأول من المبحث الأول؛ فلم أذكره هنا اختصاراً، وخشية التكرار.

المطلب الأول

أثر حذيفة بن اليمان رضي الله عنه

رواه نعيم بن حماد قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ القُدُّوس، عَنْ سَعِيدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ أَبِي الزَّاهِرِيَّةِ[1]، عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ اليَمَانِ رضي الله عنه قَالَ: يَخْرُجُ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ المَشْرِقِ يَدْعُو إِلَى آلِ مُحَمَّد، وَهُوَ أَبْعَدُ النَّاسِ مِنْهُمْ، يَنْصِبُ عَلَامَاتٍ سُودًا، أَوَّلُهَا نَصْرٌ، وَآخِرُهَا كُفْرٌ، يَتْبَعُهُ خُشَارَةُ العَرَبِ، وَسَفِلَةُ المَوَالِي، وَالعَبِيدُ الأُبَّاقُ، وَمُرَّاقُ الآفَاقِ، سِيمَاهُمُ السَّوَادُ، وَدِينُهُمُ الشِّرْكُ، وَأَكْثَرُهُمُ الجُدَّعُ، قُلتُ: وَمَا الجُدَّعُ؟ قَالَ: القُلفُ.

ثُمَّ قَالَ حُذَيْفَةُ لابْنِ عُمَرَ: وَلَسْتَ مُدْرِكَهُ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّه: وَلَكِنْ أُحَدِّثُ بِهِ مَنْ بَعْدِي، قَالَ: فِتْنَةٌ تُدْعَى الحَالِقَةُ، تَحْلِقُ الدِّينَ، يَهْلِكُ فِيهَا صَرِيحُ العَرَبِ، وَصَالِحُ المَوَالِي، وَأَصْحَابُ الكُنُوزِ، وَالفُقَهَاءُ، وَتَنْجَلِي عَنْ أَقَلَّ مِنَ القَلِيلِ[2].

وهذا الأثر إسناده منكر؛ فيه سعيد بن سنان الحمصي: قال البخاري: صاحب مناكير عن أبي الزاهرية[3].

قال ابن عدي: «وعامة ما يرويه، وخاصة عَن أبي الزاهرية غير محفوظة، ولو قلنا إنه هو الذي يرويه، عَن أبي الزاهرية لا غيره جاز ذلك لي، وكان من صالحي أهل الشام وأفضلهم إلا أن في بعض رواياته ما فيه»[4].

المطلب الثاني

أثر علي رضي الله عنه

روي عن علي من طريقين:

الطريق الأولى: رواها نعيم بن حماد قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَرْوَانَ، عَنِ الهَيْثَمِ بْنِ عَبْدِ

(١) أبو الزاهرية: حدير بن كريب الحمصي. ينظر: تهذيب التهذيب ٢/٢١٨.

(٢) الفتن لنعيم بن حماد ١/٢١٢، رقم الأثر (٥٨٠).

(٣) التاريخ الأوسط ٢/١٨٥.

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال ٤/ ٤٠٣.

الرَّحْمَـنِ، عَمَّـنْ حَدَّثَهُ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِب رضـي الله عنه قَالَ: المهْدِيُّ مَوْلِـدُهُ بالمدينَة، مِنْ أَهْلِ بَيْتِ النَّبِيِّ ﷺ، وَاسْـمُهُ اسْـمُ أَبِي، وَمُهَاجِرُهُ بَيْتُ المقْدس، كَثُّ اللِّحْيَة، أَكْحَلُ العَيْنَيْن، بَرَّاقُ الثَّنَايَا، فِي وَجْهِهِ خَالٌ، أَقْنَى أَجْلَى، فِي كَتِفه عَلَامَةُ النَّبِيِّ، يَخْرُجُ بِرَايَة النَّبِيِّ ﷺ مِنْ مرْط مُخْمَلَة سَـوْدَاء مُرَبَّعَة، فِيهَا حَجَرٌ لَمْ يُنْشَـرْ مُنْذُ تُوُفِّيَ رَسُولُ اللَّه ﷺ، وَلَا تُنْشَرُ حَتَّى يَخْرُجَ المهْدِيُّ، يَمُدُّهُ اللَّهُ بِثَلَاثَـة آلَاف مِـنَ الملَائكَة يَضْـرِبُونَ وجُوهَ مَنْ خَالَفَهُمْ وَأَدْبَارَهُمْ، يُبْعَـثُ وَهُوَ مَا بَيْنَ الثَّلَاثِينَ وَالأَرْبَعِينَ[1].

هذه الأثر إسناده ضعيف جداً؛ فيه:

١- الهيثـم بـن عبـد الرحمن: ذكـره الخطيب فـي تاريخ بغداد، ولـم يذكر فيـه جرحاً ولا تعديلاً[2].

٢- قوله: عمن حدثه؛ يحتمل أنه عمار بن سيف الضبي؛ فالهيثم مشهور بالرواية عنه[3].

فإن كان هو؛ فالأكثر على تضعيفه، وقال البخاري: لا يتابع، منكر الحديث ذاهب[4].

ثم إن عمار بن سيف لم يدرك علياً رضي الله عنه.

الطريـق الثانية: رواها نعيم بن حماد قال: حدثنا الوليد ورِشـدين، عـن ابن لَهِيعةَ، عن أبي قَبيل[5]، عن أبي رُومان، عن علي رضي الله عنه، بألفاظ متعددة، منها:

أ- إذا رأيتم الرَّايات السُّـودَ فالزَمُوا الأرضَ فلا تُحَرِّكُوا أَيْدِيَكُمْ، وَلَا أَرْجُلَكُمْ، ثُمَّ يَظْهَرُ قَوْمٌ ضُعَفَاءُ لَا يُؤْبَهُ لَهُمْ، قُلُوبُهُمْ كَزُبَرِ الحَدِيد، هُمْ أَصْحَابُ الدَّوْلَة، لَا يَفُونَ بعَهْد وَلَا ميثَاق، يَدْعُونَ إِلَى الحَقِّ وَلَيْسُـوا مِنْ أَهْله، أَسْمَاؤُهُمُ الكُنَى، وَنِسْـبَتُهُمُ القُرَى، وَشُعُورُهُمْ مُرْخَاةٌ كَشُعُورِ النِّسَاءِ، حَتَّى يَخْتَلِفُوا فِيمَا بَيْنَهُمْ، ثُمَّ يُؤْتِي اللَّهُ الحَقَّ مَنْ يَشَاءُ[6].

ب- إِذَا اخْتَلَفَـتْ أَصْـحَابُ الرَّايَات السُّـودِ خُسِـفَ بقَرْيَة مِنْ قُـرَى أُرَمَ[7]، وَيَسْـقُطُ جَانِبُ مَسْـجِدِهَا الغَرْبِيُّ، ثُمَّ تَخْرُجُ بِالشَّام ثَلَاثُ رَايَات: الأَصْهَبُ، وَالأَبْقَعُ، وَالسُّفْيَانِيُّ، فَيَخْرُجُ السُّفْيَانِيُّ مِنَ الشَّام، وَالأَبْقَعُ مِنْ مِصْرَ، فَيَظْهَرُ السُّفْيَانِيُّ عَلَيْهِمْ[8].

(١) الفتن لنعيم بن حماد ٣٦٦/١، رقم الأثر (١٠٧٣).
(٢) تاريخ بغداد ٨٢/١٦.
(٣) المرجع السابق.
(٤) تهذيب التهذيب ٤٠٣/٧.
(٥) أبو قبيل: هو حيي بن هانئ المعافري. ينظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٤٩٠/٧.
(٦) الفتن لنعيم بن حماد ٢١٠/١، رقم الأثر (٥٧٣).
(٧) في رواية: كَانَ خَسْفُ قَرْيَة بِإِرَمَ، يُقَالُ لَهَا حَرَسْتَا. ينظر: الفتن لنعيم بن حماد ٢١٦/١.
(٨) الفتن لنعيم بن حماد ٢٨٨/١، رقم الأثر (٨٤١).

ج- إِذَا خَرَجَتْ خَيْلُ السُّفْيَانِيِّ إِلَى الكُوفَةِ، بَعَثَ فِي طَلَبِ أَهْلِ خُرَاسَانَ، وَيَخْرُجُ أَهْلُ خُرَاسَانَ فِي طَلَبِ المَهْدِيِّ، فَيَلتَقِي هُوَ وَالهَاشِمِيُّ برَايَاتٍ سُودٍ عَلَى مُقَدِّمَتِه شُعَيْبُ بْنُ صَالِحٍ[1]، فَيَلتَقِي هُوَ وَأَصْحَابُ السُّفْيَانِيِّ بِبَابِ إِصْطَخْرَ، فَتَكُونُ بَيْنَهُمْ مَلحَمَةٌ عَظِيمَةٌ، فَتَظْهَرُ الرَّايَاتُ السُّودُ، وَتَهْرُبُ خَيْلُ السُّفْيَانِيِّ، فَعِنْدَ ذَلِكَ يَتَمَنَّى النَّاسُ المَهْدِيَّ وَيَطْلُبُونَهُ[2].

د- إِذَا هَزَمَتِ الرَّايَاتُ السُّودُ خَيْلَ السُّفْيَانِيِّ الَّتِي فِيهَا شُعَيْبُ بْنُ صَالِحٍ، تَمَنِّي النَّاسُ المَهْدِيَّ، فَيَطْلُبُونَهُ فَيَخْرُجُ مِنْ مَكَّةَ وَمَعَهُ رَايَةُ النَّبِيِّ ﷺ، فَيُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ بَعْدَ أَنْ يَئِسَ النَّاسُ مِنْ خُرُوجِه لَمَا طَالَ عَلَيْهِمْ مِنَ البَلَاءِ، فَإِذَا فَرَغَ مِنْ صَلَاتِه انْصَرَفَ، فَقَالَ: أَيُّهَا النَّاسُ، أَلَمَّ البَلَاءُ بِأُمَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ، وبِأَهْلِ بَيْتِه خَاصَّةً قُهِرْنَا وَبُغِيَ عَلَيْنَا[3].

هذا الأثر إسناده ضعيف جداً؛ فيه:

١- رشدين بن سعد: ضعيف[4]، وقد سبق الكلام عليه.

٢- ومعه الوليد بن مسلم: قال الذهبي: كان مدلساً فيُتقى من حديثه ما قال فيه: عن[5].

٣- عبد الله بن لهيعة: قال الذهبي: العمل على تضعيف حديثه[6].

وقال ابن حجر: صدوق، من السابعة، خلط بعد احتراق كتبه، ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما[7].

٤- أبو رُومان: ذكره ابن منده فقال: حدث عَن: عَليّ بن أبي طَالب فِي الفِتَن.

روى حَدِيثه: عبد الله بن لَهِيعَة، عَن أبي قبيل، عَن أبي رُومَان[8].

ولم أقف له على ترجمة.

وقد علق الذهبي على خبرٍ قريب من أثر علي وبالطريق ذاتها، فقال: خبر واهٍ.

والخبر عند الحاكم من طريق: نعيم بن حماد، ثنا الوليد، ورشدين، قالا: حدثنا ابن لهيعة،

---

(١) في رواية: يَلتَقِي السُّفْيَانِيُّ وَالرَّايَاتُ السُّودُ، فِيهِمْ شَابٌّ مِنْ بَنِي هَاشِم، فِي كَفِّه (كتفه) اليُسْرَى خَالٌ، وَعَلَى مُقَدِّمَتِهِ رَجُلٌ مِنْ بَنِي تَمِيم يُقَالُ لَهُ شُعَيْبُ بْنُ صَالِح. ينظر: الفتن لنعيم بن حماد ١/٣٢١، و١/٣١٤.

(٢) الفتن لنعيم بن حماد ١/٣١٦، رقم الأثر (٩١٢).

(٣) الفتن لنعيم بن حماد ١/٣٤٤، رقم الأثر (٩٦٦).

(٤) ينظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٩/١٩١ - ١٩٥، والكاشف ١/٣٩٦، وتقريب التهذيب، ص٢٠٩.

(٥) الكاشف ٢/٣٥٥. وينظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٣١/٨٦.

(٦) الكاشف ١/٥٩٠.

(٧) تقريب التهذيب، ص٣١٩.

(٨) فتح الباب في الكنى والألقاب، ص٣٢٨.

عـن أبي قبيل، عـن أبي رومان، عن علي بن أبي طالب رضـي الله عنه قال: يَظْهَرُ السُّـفْيَانِيُّ عَلَى الشَّـام، ثُمَّ يَكُونُ بَيْنَهُمْ وَقْعَةٌ بِقَرْقِيسَا حَتَّى تَشْبَعُ طَيْرُ السَّمَاءِ وَسِبَاعُ الأَرْضِ مِنْ جِيَفِهِمْ، ثُمَّ يَنْفَتِقُ عَلَيْهِـمْ فَتْـقٌ مِنْ خَلفِهِمْ، فَتُقْبِـلُ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ حَتَّى يَدْخُلُوا أَرْضَ خُرَاسَـانَ، وَتُقْبِلُ خَيْلُ السُّـفْيَانِيُّ فِي طَلَبِ أَهْلِ خُرَاسَـانَ، وَيَقْتُلُونَ شِـيعَةَ آلِ مُحَمَّدٍ ﷺ بِالكُوفَةِ، ثُمَّ يَخْرُجُ أَهْلُ خُرَاسَـانَ فِي طَلَبِ المَهْدِيِّ[1].

وقد جاء أثر علي رضي الله عنه من طريق أخرى، دون ذكر لون الراية (السواد)؛ رواها نعيم بسند ضعيف[2].

المطلب الثالث

أثر العباس رضي الله عنه

رواه ابن عدي من طريق أبي الرَّبيع الزَّهْرَانِيُّ[3]، حَدَّثَنا داود بن عَبد الجبار، حَدَّثَنا سَـلَمَةُ بْـنُ المجْنُـون، سَـمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُـولُ: دَخَلَ العَبَّاسُ بَيْتًا فِيـهِ نَاسٌ مِنْ بَنِي هَاشِـم فَقَالَ: أَفِيكُمْ غَرِيبٌ، أَوْ هَل عَلَيْكُمْ عَيْنٌ؟ فَقَالُوا: مَا فِينَا غَرِيبٌ، ولاَ عَلَيْنَا عَيْنٌ. قَالَ: وَكَانَ لا يَعْدُونِي مِنَ الغُرَبَاءِ؛ لأَنَّنِي مِنْ ضِـيْفَانِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ أَصْـحَابِ الصُّفَّةِ، وَكُنْتُ مُسَانِدًا، فَلَمْ يَفْطِنْ لِي، فَقَالَ: إِذَا أَقْبَلَتِ الرَّايَاتِ السُّودِ فَالزَمُوا الفَرَسَ؛ فَإِنَّ دَوْلَتَنَا مَعَهُمْ[4].

وهذا الإسناد منكر؛ فيه: داود بن عبد الجبار، وسلمة بن المجنون، تقدم الكلام عليهما في حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

المطلب الرابع

أثر ابن عباس رضي الله عنهما

روي عن ابن عباس رضي الله عنهما من طريقين:

الطريق الأولى: رواها نعيم بن حماد قال: حدثنا رجلٌ، عن دَاوُدَ بْنِ عَبْدِ الجَبَّارِ الكُوفِيِّ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ مَجْنُونٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه يَقُولُ: كُنْتُ فِي بَيْتِ ابْنِ عَبَّاسٍ فَقَالَ: أَغْلِقُوا البَـابَ، ثُمَّ قَالَ: هَاهُنَا مِنْ غَيْرِنَـا أَحَدٌ؟ قَالُوا: لَا، وَكُنْتُ فِي نَاحِيَةٍ مِنَ القَوْمِ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: إِذَا

(١) المستدرك على الصحيحين ٥٤٧/٤، رقم الأثر (٨٥٣٠).

(٢) الفتن لنعيم بن حماد ٣٤٨/١، رقم الأثر (١٠٠٦). وفي إسنادها: رشدين وابن لهيعة.

(٣) أبو الربيع: هو سليمان بن داود، كما في فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل ٩٤٧/٢.
وهو ثقة. ينظر: تقريب التهذيب، ص٢٥١.

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال ٥٤٨/٣.

رَأَيْتُمُ الرَّايَاتِ السُّودَ تَجِيءُ مِنْ قِبَلِ المشْرِقِ فَأَكْرِمُوا الفُرْسَ، فَإِنَّ دَوْلَتَنَا فِيهِمْ، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: فَقُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: أَفَلَا أُحَدِّثُكَ مَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: وَإِنَّكَ لَهَاهُنَا؟ قُلْتُ: نَعَمْ، فَقَالَ: حَدِّثْ، فَقُلْتُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا خَرَجَتِ الرَّايَاتُ السُّودُ فَإِنَّ أَوَّلَهَا فِتْنَةٌ، وَأَوْسَطَهَا ضَلَالَةٌ، وَآخِرَهَا كُفْرٌ»[1].

قلت: وقد وهذا إسناد منكر، وقد سبق الكلام عليه في حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

ثم إن داود اضطرب في الرواية؛ فمرة جعلها عن العباس رضي الله عنه كما في الأثر السابق، ومرة جعلها عن ابن عباس رضي الله عنهما.

٢- الطريق الثانية: رواها الجورقاني من طريق الحسين بن إِدْرِيسَ الأَنْصَارِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمَّارٍ الموْصِلِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا غَسَّانُ بْنُ الرَّبِيعِ، عَنْ حَفْصِ بْنِ مَيْسَرَةَ، عَنْ هِلَالِ بْنِ خُبَابٍ، عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ خُثَيْمٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: إِذَا خَرَجَتِ الرَّايَاتُ السُّودُ مِنْ خُرَاسَانَ هِيَ لَنَا أَهْلَ البَيْتِ.

وقال: هذا حديثٌ غَرِيبٌ، لم نكتبه إلا بهذا الإسناد[2].

قلت: ووجه الغرابة: أن محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي؛ له عن أهل الموصل إفرادات وغرائب، نصَّ على ذلك ابن عدي[3].

وشيخه غسان بن الربيع كوفي سكن الموصل[4].

وغسان مختلف فيه؛ ذكره ابن حبان في الثقات[5]، وقال الخليلي: ثقة صالح[6]، وقال الدراقطني: ضعيف، وقال مرة: صالح[7].

وفي الإسناد هلال بن خباب؛ قال ابن حبان: كان ممن اختلط في آخر عمره؛ فكان يحدث بالشيء على التوهم، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد، وأما فيما وافق الثقات فإن احتج به محتج أرجو أن لا يجرح في فعله ذلك[8].

---

(١) الفتن لنعيم بن حماد ٢٠٢/١، رقم الأثر (٥٥١). وكذا رواه الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد ٢٠٣/٤: من طريق من طريق سُوَيْدِ بْنِ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ عَبْدِ الجَبَّارِ، حَدَّثَنَا أَبُو شُرَاعَةَ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ، فذكره.

(٢) الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير ٤٣٩/١، رقم الأثر (٢٦١).

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال ٥٣٦/٧.

(٤) الثقات لابن حبان ٢/٩.

(٥) المرجع السابق.

(٦) الإرشاد في معرفة علماء الحديث ٦١٨/٢.

(٧) تاريخ بغداد ٢٨٥/١٤، ولسان الميزان ٤١٨/٤.

(٨) المجروحين لابن حبان ٣/ ٨٧. وينظر: تاريخ بغداد ١١٣/١٦، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال ٣٣٢/٣٠.

قلت: والراوي عنه حفص بن ميسرة، لا يُعلم متى تحمّل الأثر عنه، قبل الاختلاط أم بعده.

وعليه فالأثر ضعيف لا يثبت، والله أعلم.

المطلب الخامس

أثر ابن عمر رضي الله عنهما

رواه نعيم بن حماد فقال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَرْوَانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: دَخَلتُ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ حِينَ نَزَلَ الحَجَّاجُ بِالكَعْبَةِ فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: إِذَا أَقْبَلَتِ الرَّايَاتُ السُّودُ مِنَ المشْرِقِ، وَالرَّايَاتُ الصُّفْرُ مِنَ المغْرِبِ حَتَّى يَلتَقُوا فِي سُرَّةِ الشَّامِ، يَعْنِي دِمَشْقَ، فَهُنَالِكَ البَلَاءُ، هُنَالِكَ البَلَاءُ[1].

وهذا إسناد منقطع؛ لتدليس مروان بن معاوية، وقد مضى الكلام على الإسناد في حديث عبد الله بن عمرو بن العاص.

ويخشى من تفرد نعيم بن حماد بهذا الأثر؛ قال مسلمة بن قاسم: كان صدوقاً، وهو كثير الخطأ، وله أحاديث منكرة في الملاحم انفرد بها[2].

المطلب السادس

أثر عمرو بن مرة الجهني رضي الله عنه

رواه نعيم بن حماد[3]، وابن عساكر في تاريخ دمشق[4]، من طريق الوليد، عَنْ رَوْحِ بْنِ أَبِي العَيْزَارِ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ آدَمَ الأَوْدِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الغَازِ بْنِ رَبِيعَةَ الجُرَشِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ عَمْرَو بْنَ مُرَّةَ الجُهنِي، صَاحِبَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: لَتَخْرُجَنَّ مِنْ خُرَاسَانَ رَايَةٌ سَوْدَاءُ، حَتَّى تُرْبَطَ خُيُولُهَا بِهَذَا الزَّيْتُونِ الَّذِي بَيْنَ بَيْتِ لَهْيَا وحَرَسْتَا، قُلنَا: مَا بَيْنَ هَاتَيْنِ زَيْتُونَةٌ؟ قَالَ: سَيُنْصَبُ بَيْنَهُمَا زَيْتُونٌ، حَتَّى يَنْزِلَهَا أَهْلُ تلكَ الرَّايَةِ فَتَرْبِطَ خُيُولَهَا بِهَا. قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ آدَمَ: وَحَدَّثْتُ بِهَذَا الحَدِيثِ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ سَلمَانَ فَقَالَ: إِنَّمَا يَرْبِطُ بِهَا أَهْلُ الرَّايَةِ السَّوْدَاءِ الثَّانِيَةِ الَّتِي تَخْرُجُ عَلَى الرَّايَةِ الأُولَى، فَإِذَا نَزَلُوهَا خَرَجَ عَلَيْهِمْ خَارِجِيٌّ مِنْ أَهْلِ هَذِهِ فَلَا يَجِدُ مِنْ أَهْلِ الرَّايَةِ الأُولَى إِلَّا مُخْتَفِيًا فَيَهْزِمُهُمْ.

واللفظ لنعيم.

---

(١) الفتن لنعيم بن حماد ٢٧٢/١، رقم الأثر (٧٨٣).

(٢) تهذيب التهذيب ٤٦٢/١٠.

(٣) الفتن لنعيم بن حماد ٣١٣/١، رقم الأثر (٩٠٥).

(٤) تاريخ دمشق لابن عساكر ١٧٧/٣٤، ٣١٠/٣٥.

وهذا الإسناد ضعيف جداً؛ فيه:

١- الوليد بن مسلم: مدلس، وقد سبق الكلام عليه في أثر علي رضي الله عنه.

٢- عبد الرحمن بن آدم الأودي: ذكره ابن عساكر في تاريخه، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً[١].

٣- عبد الرحمن بن الغاز: ذكره ابن عساكر في تاريخه، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً[٢].

والخبر أورده السيوطي في اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة[٣].

المبحث الرابع

آثار يحتمل أنها موقوفة

المطلب الأول

أثر يوسف بن عبد الله بن سلام رضي الله عنه

الفرع الأول: الخلاف في صُحبة يوسف بن عبد الله بن سلام:

اختلف في ثبوت صحبة يوسف بن عبد الله على ثلاثة أقوال:

القول الأول: له صحبة، وهو قول البخاري، وغيره[٤].

القول الثاني: له رؤية، وليست له صحبة، وهو قول أبي حاتم وابنه[٥].

القول الثالث: تابعي، وهو قول العجلي[٦].

قال العلائي: «أجلسه النبي ﷺ في حجره وسماه ومسح برأسه، وروى أحاديث عدة فقيل إنها مراسيل، وذلك على مقتضى قول أبي حاتم، وقد ذكر ابن عبد البر من طريق محمد بن المنكدر عنه قال: رأيت رسول الله ﷺ أخذ كسرة من خبز شعير ووضع عليها تمرة، وقال: هذه إدام هذه.

وهذا يقتضي قدراً زائداً على الرؤية، ويؤيد قول البخاري»[٧].

---

(١) تاريخ دمشق لابن عساكر ١٧٦/٣٤ - ١٧٧.

(٢) تاريخ دمشق لابن عساكر ٠١٣/٥٣.

(٣) اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة ٤٠٠/١.

(٤) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢٢٥/٩، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال ٤٣٦/٣٢، وسير أعلام النبلاء ٥١٠/٣.

(٥) المراجع السابقة.

(٦) سير أعلام النبلاء ٥١٠/٣، وتهذيب التهذيب ٤١٦/١١.

(٧) تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، ص٥٥٣.

قلت: والحديث رواه أبو داود وغيره من طريق: محمد بن أبي يحيى، عن يزيدَ بن أبي أمية الأعورِ، عن يوسفَ بن عبدِ الله بن سلامٍ، به[1].

وحسَّن إسناده ابن حجر في فتح الباري[2]، وقد قال عن يزيد بن أبي أمية الأعور: مجهول[3].

وبناءً على تحسينه للحديث رجح صحبته؛ فقال: «كلام البخاريّ أصح؛ وقد قال البغويّ: روى عن النبيّ صلّى اللّه عليه وآله وسلّم، وذكره ابن سعد في الطّبقة الخامسة من الصّحابة، وذكره جماعة ممن ألف في الصّحابة»[4].

إلا أنه ينازع في تحسينه للحديث؛ لأن فيه رجلاً حكم عليه ابن حجر بالجهالة.

ومن وجه آخر: جعل المزي الحديثَ من مسند أبيه؛ أي يوسف بن عبد الله بن سلام، عن أبيه، وقال: وهو الأشبه بالصواب[5].

ولهذا الخلاف القوي في إثبات الصحبة؛ آثرت جعل أثره في مطلب تحت مبحث آثار يحتمل أنها موقوفة.

الفرع الثاني: تخريج الأثر:

الأثر رواه نعيم بن حماد قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ الوَارِثِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ يُوسُفَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلاَمٍ، مَرَّ بِدَارِ مَرْوَانَ بْنِ الحَكَمِ فَقَالَ: وَيْلٌ لِأُمَّةِ مُحَمَّدٍ مِنْ أَهْلِ هَذِهِ الدَّارِ، حَتَّى تَخْرُجَ الرَّايَاتُ السُّودُ مِنْ قِبَلِ خُرَاسَانَ[6].

قلت: وهذا إسناد صحيح.

ومع صحة إسناده يظهر لي أن هذا الأثر من الاسرائيليات؛ فقد جاء الأثر عند ابن عساكر من طريق: أبي سلمة موسى بن إسماعيل، حدثنا حماد بن سلمة، أخبرنا حميد، عن بكر بن عبد الله المزني، أن رجلاً كان يهودياً فأسلم، يقال له يوسف، وكان يقرأ الكتب، فمر بدار مروان بن الحكم فقال: ويل لأمة محمد من أهل هذه الدار ثلاث مرار، فقلت له: إلى متى؟ قال: حتى تجئ رايات سود من قبل خراسان[7].

---

(١) ينظر: سنن أبي داود، كتاب، باب في التمر، ٦٤٣/٥، رقم الحديث (٣٨٣٠)، والمعجم الكبير للطبراني ٢٨٦/٢٢.

(٢) فتح الباري ٥٧١/١١.

(٣) تقريب التهذيب، ص٥٩٩.

(٤) الإصابة في تمييز الصحابة ٥٤٣/٦.

(٥) تهذيب الكمال في أسماء الرجال ١٠/٢٧.

(٦) الفتن لنعيم بن حماد ٢٠٨/١، رقم الأثر (٥٦٩).

(٧) تاريخ دمشق لابن عساكر ٧٢١/٧٣.

المطلب الثاني

أثر شيخ أدرك الجاهلية

الفرع الأول: هل الشيخ صحابي؟

احتمال أن يكون هذا الشيخ صحابياً، واحتمال أن يكون تابعياً، ولا قرائن للترجيح.

الفرع الثاني: تخريج الأثر:

الأثر رواه نعيم بن حماد قال: حَدَّثَنَا الوَلِيدُ بْنُ مُسْلِم، عَنْ أَبِي عبدة (عبيدة) الأَشْجَعِيِّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُمَيَّةَ الكَلبِيُّ، فِي خِلَافَةِ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ الملك قَالَ: حَدَّثَنَا شَيْخٌ، أَدْرَكَ الجَاهِلِيَّةَ قَدْ سَقَطَ حَاجِبَاهُ عَلَى عَيْنَيْهِ، أَتَيْنَاهُ نَسْأَلُهُ عَنْ زَمَانِنَا.

وقد ساقه بألفاظ متعددة؛ منها:

أ- يَلِيكُمْ بَعْدَ مَوْتِ هِشَام رَجُلٌ مِنْهُمْ شَابٌّ يُعْطِي النَّاسَ عَطَايَا لَمْ يُعْطِهَا أَحَدٌ قَبْلَهُ، فَيَنْشَأُ بِهِ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ خَفِيٌّ لَمْ يُذْكَرْ فَيَقْتُلُهُ، فَتُهَرَاقُ عَلَى يَدَيْهِ الدِّمَاءُ، وَتَنْقَطِعُ عَلَى يَدَيْهِ الأَرْحَامُ، وَتَهْرُجُ عَلَى يَدَيْهِ الأَمْوَالُ، ثُمَّ يَأْتِيكُمْ مُرَيْنٌ مِنْ هَاهُنَا، وَأَشَارَ إِلَى الجَزِيرَةِ، فَيَأْخُذُهَا بِسَيْفِهِ قَسْرًا، ثُمَّ تَأْتِيكُمْ بَعْدَ مُرَيْنٍ الرَّايَاتُ السُّودُ يَسِيلُونَ عَلَيْكُمْ سَيْلا[1].

ب- فَأَخْبَرَنَا عَنْ بَنِي أُمَيَّةَ حَتَّى ذَكَرَ خُرُوجَ مَرْوَانَ، ثُمَّ يَجِيءُ بَعْدَ مُرَيْنٍ الَّذِي يَخْرُجُ مِنَ الجَزِيرَةِ الرَّايَاتُ السُّودُ، يَسِيلُونَ عَلَيْكُمْ سَيْلًا حَتَّى يَدْخُلُوا دِمَشْقَ لِثَلَاثِ سَاعَاتٍ مِنَ النَّهَارِ، وَتُرْفَعُ عَنْ أَهْلِهَا الرَّحْمَةُ، ثُمَّ تُعَاوِدُهَا الرَّحْمَةُ، وَيُرْفَعُ عَنْهُمُ السَّيْفُ، ثُمَّ يَسِيرُونَ حَتَّى يَنْتَهُوا إِلَى المغْرِبِ[2].

ج- لَا تَزَالُ أَصْحَابُ الرَّايَاتِ السُّودِ شَدِيدَةً رِقَابُهُمْ[3] حَتَّى يَخْتَلِفُوا فِيمَا بَيْنَهُمْ، يُخَالِفُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، فَيَفْتَرِقُونَ ثَلَاثَ فِرَقٍ، فِرْقَةٌ يَدْعُونَ لِبَنِي فَاطِمَةَ، وَفِرْقَةٌ تَدْعُو لِبَنِي العَبَّاسِ، وَفِرْقَةٌ تَدْعُو لِأَنْفُسِهِمْ، قُلتُ: وَمَنْ أَنْفُسُهُمْ؟ قَالَ: لَا أَدْرِي، هَكَذَا سَمِعْتُ[4].

وهذا إسناد ضعيف؛ فيه:

١- الوليد بن مسلم: يعاني من تدليس التسوية[5].

---

(١) الفتن لنعيم بن حماد ١/٧٩١، رقم الأثر (٧٣٥).

(٢) الفتن لنعيم بن حماد ١/٢٠٥، رقم الأثر (٥٥٩).

(٣) زاد في رواية: بَعْدَمَا يَظْهَرُوا. ينظر: الفتن لنعيم بن حماد ١/٢١٤، رقم الأثر (٥٨٨).

(٤) الفتن لنعيم بن حماد ١/٢١٤، رقم الأثر (٥٨٨)، و١/٢١٥، رقم الأثر (٥٩١) واللفظ له، و١/٢٨٦، رقم الأثر (٨٣٤).

(٥) التبيين لأسماء المدلسين، ص٦٠.

٢- أبو عبدة الأشجعي: لم أقف له على ترجمة.

٣- أبو أمية الكلبي: ذكره ابن منده فقال: أبو أمية الكلبي، عن شيخ أدرك الجاهلية.

روى عنه: نعيم بن حماد، عن الوليد بن مسلم، عن أبي عبدة المشجعي، عن أبي أمية الكلبي[١].

ولم أقف له على ترجمة

٤- وشيخ أبي عبدة: مجهول العين.

وقد ساقه نعيم بن حماد مرة بالإسناد ذاته فجعله من كلام أبي أمية، قَالَ: «بَيْنَمَا أَصْحَابُ الرَّايَات السُّود يَقْتَتِلُونَ فيمَا بَيْنَهُمْ إِذْ خَرَجَ سَابِعُ سَبْعَة فَيَبْعَثُ إِلَى أَهْلِ القُرَى يَسْأَلُهُمْ نُصْرَتَهُ، فَيَأْبَوْنَ عَلَيْه، وَيَبْلُغُ عَامِلَ بَنِي العَبَّاس عَلَى طَبَرِيَّةَ مَخْرَجُهُ، فَيَبْعَثُ إِلَيْه جَمْعًا عَظِيمًا، فَإِذَا وَاجَهُوهُ مَالُوا إِلَيْه بِأَجْمَعِهِمْ إِلَّا صَاحِبُهُمُ الَّذِي قَادَهُمْ، يَنْصَرِفُ إِلَى صَاحِبِه، فَيُخْبِرُهُ وَيَمِيلُ الخَارِجِيُّ وَمَنْ مَعَهُ إِلَى السِّدْرَة الَّتِي إِلَى جَانِب التَّلِّ، فَيَنْزِلُ تَحْتَهَا، وَيَأْتِيه أَهْلُ القُرَى فَيُبَايِعُونَهُ، وَيَسِيرُ بِهِمْ فَيَلْقَاهُ صَاحِبُ طَبَرِيَّةَ عِنْدَ الأُقْحُوَانَة فَيُقَاتِلُهُ عِنْدَ بُحَيْرَة طَبَرِيَّةَ، حَتَّى تَحْمَارَّ عَجْرَاءُ البُحَيْرَة مِنْ دِمَائِهِمْ، ثُمَّ يَهْزِمُهُمْ، ثُمَّ يَجْمَعُونَ لَهُ بِالجَابِيَة جَمْعًا عَظِيمًا، فَوَيْلٌ لِمَنْ كَانَ أَهْلُهُ مِنَ الجَابِيَة عَلَى خَمْسَة أَمْيَال، وَطُوبَى لِمَنْ كَانَ أَهْلُهُ خَلْفَ ذَلِكَ، فَيَهْزِمُهُمْ ثُمَّ يَجْمَعُونَ لَهُ بِدِمَشْقَ جَمْعًا نَحْوًا مِنْ جَمْعِهِمُ الَّذِي دَخَلُوا بِه دِمَشْقَ، فَيَقْتَتِلُونَ هُنَالِكَ حَتَّى تَرْكُضَ الخَيْلُ فِي الدَّمِ إِلَى ثُنَّتِهَا، ثُمَّ يَهْزِمُهُمْ[٢].

المبحث الخامس

أهم الآثار المقطوعة

المطلب الأول

أثر كعب الأحبار

روي عن كعب من طرق:

الطريق الأولى: رواها نعيم بن حماد قال: حَدَّثنا رِشْدِينُ، عَنِ ابْنِ لَهِيعَةَ، عَنْ أَبِي قَبِيلٍ، عَنْ شُفَيٍّ، عَنْ تُبَيْع، عَنْ كَعْبٍ قَالَ: إِذَا مَلَكَ رَجُلٌ الشَّامَ، وَآخَرُ مِصْرَ، فَاقْتَتَلَ الشَّامِيُّ وَالمِصْرِيُّ، وَسَبَى أَهْلُ الشَّام قَبَائِلَ مِنْ مِصْرَ، وَأَقْبَلَ رَجُلٌ مِنَ المَشْرِقِ بِرَايَاتٍ سُودٍ صِغَارٍ قِبَلَ صَاحِبِ الشَّامِ، فَهُوَ الَّذِي يُؤَدِّي الطَّاعَةَ إِلَى المَهْدِيِّ[٣].

---

(١) فتح الباب في الكنى والألقاب، ص٧٤.

(٢) الفتن لنعيم بن حماد ٢٩٨/١، رقم الأثر (٨٧٠).

(٣) الفتن لنعيم بن حماد ٣١٢/١، رقم الأثر (٩٠٣).

وهذا إسناد ضعيف؛ لأجل رشدين وابن لهيعة، وقد مضى الكلام عليهما.

ومع ضعف الإسناد فهو مما أخذه كعب عن بني إسرائيل، وسيأتي بيان ذلك.

٢- الطريق الثانية: رواه نعيم بن حماد قال: حَدَّثَنَا بَقِيَّةُ، وَغَيْرُهُ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي هَزَّانَ، عَنْ كَعْبٍ قَالَ: إِذَا التَقَتِ الرَّايَاتُ السُّودُ وَالرَّايَاتُ الصُّفْرُ فِي سُرَّةِ الشَّامِ فَبَطْنُ الأَرْضِ خَيْرٌ مِنْ ظَهْرِهَا. قَالَ صَفْوَانُ: لَيَنْزِعَنَّ البَرْبَرُ أَبْوَابَ حِمْصَ عَمَّا سِوَاهَا[١].

وهذا إسناد ضعيف؛ فيه:

١- بقية بن الوليد: مشهور بالتدليس مكثر له عن الضعفاء، ويعاني تدليس التسوية[٢]، وقرنه بمبهم.

٢- أبو هزان عطية بن رافع: ذكره ابن أبي حاتم ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً[٣]، وذكره ابن حبان في الثقات[٤].

وكعب ممن يروي الإسرائيليات.

٣- الطريق الثالثة: وراها نعيم بن حماد قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَرْوَانَ، عَنْ أَرْطَاةَ بْنِ المنْذِرِ، عَنْ تُبَيْعٍ، عَنْ كَعْبٍ، بألفاظ متعددة:

أ- قال: أَسْعَدُ أَهْلِ الشَّامِ بِخُرُوجِ الرَّايَاتِ السُّودِ أَهْلُ حِمْصَ، وَأَشْقَاهُمْ بِهَا أَهْلُ دِمَشْقَ[٥].

ب- قال: لا تذهب الأيام حتى تخرج لبني العباس رايات سود من قبل المشرق[٦].

ج- قَالَ: إِذَا دَارَتْ رَحَى بَنِي العَبَّاسِ، وَرَبَطَ أَصْحَابُ الرَّايَاتِ السُّودِ خُيُولَهُمْ بِزَيْتُونِ الشَّامِ، وَيُهْلِكُ اللَّهُ لَهُمُ الأَصْهَبَ، وَيَقْتُلُهُ وَعَامَّةُ أَهْلِ بَيْتِهِ عَلَى أَيْدِيهِمْ، حَتَّى لَا يَبْقَى أُمَوِيٌّ مِنْهُمْ إِلَّا هَارِبٌ أَوْ مُخْتَفٍ، وَيَسْقُطُ السَّعْفَتَانِ: بَنُو جَعْفَرٍ وَبَنُو العَبَّاسِ، وَيَجْلِسُ ابْنُ آكِلَةِ الأَكْبَادِ عَلَى مِنْبَرِ دِمَشْقَ، وَيَخْرُجُ البَرْبَرُ إِلَى سُرَّةِ الشَّامِ فَهُوَ عَلَامَةُ خُرُوجِ المهْدِيِّ[٧].

وهذه الطريق يخشى فيها من الانقطاع بين عبد الله بن مروان شيخ نعيم، وأرطأة بن

(١) الفتن لنعيم بن حماد ١/٢٧٤، رقم الأثر (٧٩٢)، ١/٢٧٧، رقم الأثر (٨٠١).
(٢) التبيين لأسماء المدلسين، ص١٦.
(٣) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٦/٣٨٢.
(٤) الثقات لابن حبان ٥/٢٦١.
(٥) الفتن لنعيم بن حماد ١/٢١٠، رقم الأثر (٥٧٥).
(٦) الفتن لنعيم بن حماد ١/٢٠٦، رقم الأثر (٥٦٢).
(٧) الفتن لنعيم بن حماد ١/٣١٤، رقم الأثر (٩١٠).

المنذر؛ وهو من صغار التابعين، توفي سنة (١٦٣هـ)[١]، والراوي عنه عبد الله بن مروان توفي سنة (٢٣١هـ)[٢]، فبين وفاتيهما (٦٨) سنة.

والمتن من الاسرائيليات كما سيأتي.

٤- الطريق الرابعة: رواها نعيم بن حماد[٣]، والبيهقي في الدلائل[٤]، وابن عساكر في تاريخه[٥]، من طريق: أبي المغيرة[٦]، عَنِ ابْنِ عَيَّاش، عَمَّنْ حَدَّثَهُ، عَنْ كَعْب، قَالَ: « تَظْهَرُ رَايَاتٌ سُودٌ لِبَنِي العَبَّاس حَتَّى يَنْزِلُوا الشَّامَ، وَيَقْتُلُ اللَّه عَلَى أَيْديهمْ كُلَّ جَبَّار عَنيد أَوْ عَدُوًّا لَهُمْ، يُرَابِطُ بِسَاحَتِهِمْ أَدَمٌ خَمْسَةً وَأَرْبَعِينَ صَبَاحًا، فَيَدْخُلُهَا سَبْعُونَ أَلْفًا شِعَارُهُمْ فِيهَا: أَمِتْ أَمِتْ، ثُمَّ تَضَعُ الحَرْبُ أَوْزَارَهَا، فَيَمْكُثُ مُلْكُهُمْ تِسْعًا فِي سَبْعٍ، ثُمَّ يَنْتَكِثُ أَمْرُهُمْ بَعْدَ ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ سَنَةً.

وفي الإسناد انقطاع بين ابن عياش، وكعب، واحتمال أن يكون السند معضلاً احتمال قوي؛ لأن إسماعيل بن عياش ولد سنة (١٠٥هـ) أو بعدها، أي بعد وفاة كعب بـ(٧٣ سنة) على أقل تقدير.

وهناك احتمال يزيدُ الإسناد ضعفاً؛ وهو أن يكون المحذوف من السند غير شامي، وإسماعيل بن عياش؛ «صدوق في روايته عن أهل بلده، مخلط في غيرهم»[٧].

٥- الطريق الخامسة: رواها نعيم بن حماد قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْقُدُّوس، عَنِ ابْنِ عَيَّاش، عَنْ أُمِّ بَدْر، قَالَتْ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ زُرْعَةَ، يَقُولُ: سَمِعْتُ نَوْفًا الْبِكَالِيَّ، يَقُولُ لأَصْحَابِهِ: إِنِّي أَجِدُ أَنَّ هَذَا الْعَامَ تُجَلِّلُ فِيهِ دِمَشْقَ الْمُسُوحُ وَالْبَرَاذِعُ وَاللُّبُودُ، وَتَخْرُجُ قَتْلَاهُمْ عَلَى الْعَجَلِ، وَتُبْقَرُ بُطُونُ نِسَائِهِمْ، فَقَالَ كَعْبٌ: إِنَّمَا أُولَئِكَ قَوْمٌ يَأْتُونَ مِنَ الْمَشْرِقِ حِرْدِينَ، مَعَهُمْ رَايَاتٌ سُودٌ مَكْتُوبٌ فِي رَايَاتِهِمْ عَهْدُكُمْ وَبَيْعَتُكُمْ وَفَيْنَا بِهَا ثُمَّ نَكَثُوهَا، فَيَأْتُونَ حَتَّى يَنْزِلُوا بَيْنَ حِمْصَ وَدَيْرِ مِسْحَلٍ، فَتَخْرُجُ إِلَيْهِمْ سَرِيَّةٌ فَيَعْرِكُونَهُمْ عَرْكَ الْأَدِيمِ، ثُمَّ يَسِيرُونَ إِلَى دِمَشْقَ فَيَفْتَحُونَهَا قَسْرًا، شِعَارُهُمْ: أَقْبِلْ أَقْبِلْ، يَعْنِي بُكُشْ بُكُشْ، تُرْفَعُ عَنْهُمُ الرَّحْمَةُ ثَلَاثَ سَاعَاتٍ مِنَ النَّهَارِ[٨].

وهذا إسناد ضعيف، فيه: سعيد بن زرعة: قال أبو حاتم: مجهول[٩]، وذكره ابن حبان في الثقات[١٠].

---

(١) تاريخ الإسلام ٣٠٤/٤.

(٢) تاريخ دمشق ٣٩/٣٣.

(٣) الفتن لنعيم بن حماد ٢٠٩/١، رقم الأثر (٥٧٠).

(٤) دلائل النبوة للبيهقي ٥١٧/٦.

(٥) تاريخ دمشق لابن عساكر ٥٨/٣١.

(٦) أبو المغيرة: عبدالقدوس بن الحجاج.

(٧) تقريب التهذيب، ص١٠٩.

(٨) الفتن لنعيم بن حماد ١/ ٢٠٩، رقم الأثر (٥٧٢).

(٩) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢٤/٤.

(١٠) الثقات لابن حبان ٢٨٣/٤.

وأم بدر لم أجد لها ترجمة.

ومما يدل على أن أثر كعب مأخوذ عن أهل الكتاب؛ ما رواه نعيم بن حماد ببعض الطرق السابقة قال: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّه بْنُ مَرْوَانَ، عَنْ أَرْطَاةَ بْنِ المنْذِرِ، عَمَّنْ حَدَّثَهُ عَنْ كَعْب، وَأَبُو المغيرَة، عَنِ ابْنِ عَيَّاش، قَالَ: حَدَّثَنَا مَشَايِخُنَا، عَنْ كَعْب، يَزِيدُ أَحَدُهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ فِي الْحَدِيثِ، قَالُوا: اجْتَمَعَ كَعْبُ الْأَحْبَارِ وَرَاهِبٌ يُقَالُ لَهُ يَشُوعُ، وَكَانَ عَالِمًا قَارِئًا لِلْكُتُبِ، فَتَذَاكَرَا أَمْرَ الدُّنْيَا وَمَا هُوَ كَائِنٌ فِيهَا، فَقَالَ يَشُوعُ: يَا كَعْبُ، يَظْهَرُ نَبِيٌّ لَهُ دِينٌ يَظْهَرُ دِينُهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ، فَقَالَ لَهُ يَشُوعُ: أَخْبِرْنِي عَنْ مُلُوكِهِمْ يَا كَعْبُ أُصَدِّقْكَ وَأَدْخُلُ فِي دِينِكَ، فَقَالَ كَعْبٌ: أَجِدُ فِي التَّوْرَاةِ: يَمْلُكُ مِنْهُمُ اثْنَا عَشَرَ مَلِكًا.

ثم ذكر حديثاً طويلاً، وفيه: فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ وَقَعَ الْهَرْجُ بَيْنَهُمْ، وَوَقَعَتْ فِتْنَةُ بَنِي الْعَبَّاسِ، يَبْعَثُونَ أَحَدَ عَشَرَ رَاكِبًا إِلَى المشْرِقِ فَلَا يُرْضِي اللَّهُ أَعْمَالُهُمْ، يُبْتَلَى بِهِمْ أَهْلُ ذَلِكَ الزَّمَانِ فَلَا يَبْقَى أَهْلُ بَيْتٍ فِي الْعَرَبِ إِلَّا دَخَلَتْ عَلَيْهِمْ مَضَرَّتُهُمْ، يُزَفُّونَ مِنَ المشْرِقِ زَفَّ الْعَرُوسِ، وَعِنْدَ ذَلِكَ تَظْهَرُ رَايَاتُهُمْ، رَايَاتٌ سُودٌ، يَرْبُطُونَ خُيُولَهُمْ بِزَيْتُونِ الشَّامِ، يَقْتُلُ اللَّهُ عَلَى أَيْدِيهِمْ كُلَّ جَبَّارٍ أَوْ عَدُوٍّ لَهُمْ، حَتَّى لَا يَبْقَى إِلَّا هَارِبٌ أَوْ مُخْتَفٍ، مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِمْ يَكُونُ ثَلَاثَةٌ: المنْصُورُ، وَالسَّفَّاحُ، وَالمهْدِيُّ[1].

ثم ذكر ملاحم تكون.

فقول كعب: «أجد في التوراة» تصريح بأن الخبر الذي فيه الرايات السود مأخوذ من التوراة، والله أعلم.

المطلب الثاني

أثر محمد ابن الحنفية

رواه نعيم بن حماد قال: حَدَّثَنَا الوَلِيدُ، وَأَخْبَرَنِي أَبُو عَبْدِ اللَّه، عَنْ مُسْلِم بْنِ الأَخْيَلِ، عَنْ عَبْدِ الكَرِيمِ أَبِي أُمَيَّةَ، عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ الحَنَفِيَّةِ قَالَ: لَا تَزَالُ الرَّايَاتُ السُّودُ الَّتِي تَخْرُجُ مِنْ خُرَاسَانَ فِي أَسِنَّتِهَا النَّصْرُ حَتَّى يَخْتَلِفُوا فِيمَا بَيْنَهُمْ، فَإِذَا اخْتَلَفُوا فِيمَا بَيْنَهُمْ رُفِعَتْ ثَلَاثُ رَايَاتٍ بِالشَّامِ([2]).

وهذا إسناد ضعيف، فيه:

١- الوليد بن مسلم: يعاني تدليس التسوية، وقد سبق الكلام عليه.

٢- أبو عبد الله، وشيخه مسلم بن الأخيل: لم أقف عليهما.

(١) الفتن لنعيم بن حماد ٦٩٦/٢ – ٦٩٩، رقم الأثر (١٩٧٥).

(٢) الفتن لنعيم بن حماد ٢١٥/١، رقم الأثر (٥٩٢).

٣- عبد الكريم أبو أمية: ضعيف[١].

ورواه نعيم بن حماد في موضع آخر بإسقاط مسلم بن الأخيل شيخ أبي عبد الله؛ قال: حَدَّثَنَا الوَلِيدُ بْنُ مُسْلِم، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّه، عَنْ عَبْدِ الكَرِيم أَبِي أُمَيَّةَ، عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ الحَنَفِيَّةِ قَالَ: تَخْرُجُ رَايَةٌ سَوْدَاءُ لِبَنِي العَبَّاس، ثُمَّ تَخْرُجُ مِنْ خُرَاسَانَ أُخْرَى سَوْدَاءُ، قَلَانِسُهُمْ سُودٌ، وَثِيَابُهُمْ بِيضٌ، عَلَى مُقَدِّمَتِهِمْ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ شُعَيْبُ بْنُ صَالِحِ بْنِ شُعَيْبِ مِنْ تَمِيم، يَهْزِمُونَ أَصْحَابَ السُّفْيَانِيِّ حَتَّى يَنْزِلَ بَيْتَ المقْدس، يُوَطِّئُ لِلمَهْدِيِّ سُلطَانَهُ، وَيَمُدُّ إِلَيْهِ ثَلَاثُمِائَةٍ مِنَ الشَّام، يَكُونُ بَيْنَ خُرُوجِهِ وَبَيْنَ أَنْ يُسَلَّمَ الأَمْرُ لِلمَهْدِيِّ اثْنَانِ وَسَبْعُونَ شَهْرًا[٢].

وهو أثر ضعيف، لما سبق.

المطلب الثالث

أثر الحسن بن محمد بن علي

رواه نعيم بن حماد قال: حَدَّثَنَا المعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِي عَمْرو قَالَ: حَدَّثَنِي قَيْسُ بْنُ سَعْد، عَنِ الحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ قَالَ: لَا يَزَالُ القَوْمُ[٣] عَلَى ثَبَجٍ مِنْ أَمْرِهِمْ حَتَّى تَنْزِلَ بِهِمْ إِحْدَى أَرْبَعِ خِلَالٍ: يُلْقِي اللَّهُ بَأْسَهُمْ بَيْنَهُمْ، أَوْ تَجِيءُ الرَّايَاتُ السُّودُ مِنْ قِبَلِ المشْرِقِ فَتَسْتَبِيحُهُمْ، أَوْ تُقْتَلُ النَّفْسُ الزَّاكِيَةُ فِي البَلَدِ الحَرَامِ فَيَتَخَلَّى اللَّهُ مِنْهُمْ، أَوْ يَبْعَثُوا جَيْشًا إِلَى البَلَدِ الحَرَامِ فَيُخْسَفُ بِهِمْ[٤].

هذا الإسناد فيه من لم أقف عليه، ويكفي لردِّه تفرد نعيم بن حماد به.

المطلب الرابع

أثر تبيع

رواه نعيم بن حماد قال: حدثنا رشدين، عن ابْنِ لَهِيعَةَ: عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ سَيْف، عَنْ تُبَيْع، قَالَ: تَخْرُجُ الرَّايَاتُ السُّودُ مِنْ خُرَاسَانَ مَعَ قَوْمٍ ضُعَفَاءَ يَجْتَمِعُونَ، يُؤَيِّدُهُمُ اللَّهُ بِنَصْرِهِ، ثُمَّ يَخْرُجُ أَهْلُ المغْرِبِ عَلَى إِثْرِ ذَلِكَ[٥].

وهذا الإسناد ضعيف؛ فيه:

---

(١) تهذيب الكمال في أسماء الرجال ١٨/٢٥٩ – ٢٦٥.

(٢) الفتن لنعيم بن حماد ١/٣١٠، رقم الأثر (٨٩٤).

(٣) في رواية: لَا يَزَالُ بَنُو أُمَيَّةَ. ينظر: الفتن لنعيم بن حماد ١/٢١٢، رقم الأثر (٥٨١).

(٤) الفتن لنعيم بن حماد ١/ ١٩٣، رقم الأثر (٥٢٣).

(٥) الفتن لنعيم بن حماد ١/ ٣١٢، رقم الأثر (٩٠٠).

١- رشدين وابن لهيعة، قد سبق الكلام عليهما في تخريج أثر علي رضي الله عنه.

٢- ربيعة بن سيف: قال البخاري: عنده منا كير[١].

المطلب الخامس

أثر الشعبي

أورده ابن قدامة في المنتخب من علل الخلال: من طريق إِسْحَاق قَالَ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ، حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ يَزِيدَ، حَدَّثَنِي عُثْمَانُ بْنُ مَطَرٍ، حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّه بْنُ جُبَيْرٍ، حَدَّثَنِي عَامِرٌ الشَّعْبِيُّ قَالَ: تخرج من خرسانَ راياتٌ سودٌ تدعو إلى ولد فلان، فَلا تُرَدُّ لَهُمْ رَايَةٌ، حَتَّى يَأْتُوا مَسْجِدَ دِمَشْقَ، فَيَلقَوْنَهُ حَجَرًا حَجَرًا، ثُمَّ لا يَزَالُ الملكُ فيهِمْ، حَتَّى يَخْرُجَ السُّفْيَانِيُّ مَعَهُ راياتٌ حُمُرٌ، لا تُرَدُّ لَهُمْ رَايَةٌ، حَتَّى يَأْتُوا الكوفة، فيقتلون الرجال، ويبقرون بطون النساء، يكون مُلكُهُمْ قَدْرَ حَمْلِ امْرَأَةٍ تِسْعَةَ أَشْهُرٍ، ثُمَّ يَصِيرُ النَّاسُ غَازِينَ، حَتَّى يَخْرُجَ المهْدِيُّ مَتَى مَا خَرَجَ[٢].

قال المروذي: «أريت أبا عبد الله كتاباً لإسحاق بن داود في الملاحم، وفيه ذكر المواقيت: إذا كان سنة كذا، ففيه كذا، فضرب عليها بخطه، وقال: هذه موضوعة قل له: لا تحدث بها، فقلت لإسحاق، فضرب عليها»[٣].

قال محمد بن جعفر: «وهي هذه الأحاديث التي نهى أحمد إسحاق بن داود عن التحديث بها». وذكره منها هذا الأثر[٤].

المطلب السادس

أثر الحسن البصري

رواه نعيم بن حماد قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّه بْنُ إِسْمَاعِيلَ البَصْرِيُّ، عَنْ أَبِيه، عَنِ الحَسَنِ، قَالَ: يَخْرُجُ بِالرِّيِّ رَجُلٌ رَبْعَةٌ أَسْمَرُ مَوْلًى لِبَنِي تَمِيمٍ كَوْسَجٌ، يُقَالُ لَهُ شُعَيْبُ بْنُ صَالِحٍ فِي أَرْبَعَةِ آلَافٍ، ثِيَابُهُمْ بِيضٌ، وَرَايَاتُهُمْ سُودٌ، يَكُونُ عَلَى مُقَدِّمَةِ المهْدِيِّ، لَا يَلقَاهُ أَحَدٌ إِلَّا فَلَّهُ[٥].

وهذا إسناد ضعيف؛ فيه عبد الله بن إسماعيل بن عثمان البصري، قال أبو حاتم: هو لين[٦].

وله طريق أخرى ضعيفة ستأتي في الخبر التالي.

---

(١) التاريخ الكبير للبخاري ٣/٢٩٠.

(٢) المنتخب من علل الخلال ١/ ٤٠٣، رقم الأثر (٤٠٢).

(٣) المنتخب من علل الخلال ١/ ١٠٣.

(٤) المنتخب من علل الخلال ١/٣٠٣.

(٥) الفتن لنعم بن حماد ١/١١٣، رقم الأثر (٧٩٨).

(٦) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٥/ ٣.

المطلب السابع

أثر ابن سيرين

رواه نعيم بن حماد قال: حَدَّثَنَا الوَلِيدُ، عَنْ رَوْحِ بْنِ أَبِي العَيْزَارِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الحَسَنِ، وَابْنِ سِيرِينَ، قَالَا: تَخْرُجُ رَايَةٌ سَوْدَاءُ مِنْ قِبَلِ خُرَاسَانَ فَلَا تَزَالُ ظَاهِرَةً حَتَّى يَكُونَ هَلَاكُهُمْ مِنْ حَيْثُ بَدَأَ مِنْ خُرَاسَانَ(١).

وهذا الإسناد ضعيف؛ فيه:

١- الوليد بن مسلم: مدلس، وقد سبق الكلام عليه في أثر علي رضي الله عنه.

٢- روح بن أبي العيزار: لم أقف له على ترجمة.

المطلب الثامن

أثر أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين

روي من طريقين:

١- الطريق الأولى: رواها نعيم بن حماد قال: حَدَّثَنَا سَعِيدُ أَبُو عُثْمَانَ، حَدَّثَنَا جَابِرٌ الجُعْفِيُّ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ، بألفاظ متعددة:

أ- قَالَ: إِذَا بَلَغَتْ سَنَةُ تِسْعٍ وَعِشْرِينَ وَمِائَةٍ، وَاخْتَلَفَتْ سُيُوفُ بَنِي أُمَيَّةَ، وَوَثَبَ حِمَارُ الجَزِيرَةِ فَغَلَبَ عَلَى الشَّامِ، ظَهَرَتِ الرَّايَاتُ السُّودُ فِي سَنَةِ تِسْعٍ وَعِشْرِينَ وَمِائَةٍ، وَيَظْهَرُ الأَكْبَشُ مَعَ قَوْمٍ لَا يُؤْبَهُ لَهُمْ، قُلُوبُهُمْ كَزُبَرِ الحَدِيدِ، شُعُورُهُمْ إِلَى المَنَاكِبِ، لَيْسَتْ لَهُمْ رَأْفَةٌ وَلَا رَحْمَةٌ عَلَى عَدُوِّهِمْ، أَسْمَاؤُهُمُ الكُنَى، وَقَبَائِلُهُمُ القُرَى، عَلَيْهِمْ ثِيَابٌ كَلَوْنِ اللَّيْلِ المظْلِمِ، يَقُودُ بِهِمْ إِلَى آلِ العَبَّاسِ وَهْنَى دَوْلَتُهُمْ، فَيَقْتُلُونَ أَعْلَامَ ذَلِكَ الزَّمَانِ حَتَّى يَهْرُبُوا مِنْهُمْ إِلَى البَرِيَّةِ، فَلَا تَزَالُ دَوْلَتُهُمْ حَتَّى يَظْهَرَ النَّجْمُ ذُو الذَّنَابِ، وَيَخْتَلِفُونَ فِيمَا بَيْنَهُمْ(٢).

ب- قَالَ: تَنْزِلُ الرَّايَاتُ السُّودُ الَّتِي تُقْبِلُ مِنْ خُرَاسَانَ الكُوفَةَ، فَإِذَا ظَهَرَ المهْدِيُّ بِمَكَّةَ بُعِثَ بِالبَيْعَةِ إِلَى المهْدِيِّ(٣).

ج- قَالَ: يَبُثُّ السُّفْيَانِيُّ جُنُودَهُ فِي الآفَاقِ بَعْدَ دُخُولِهِ الكُوفَةَ وَبَغْدَادَ، فَيَبْلُغُهُ فَزَعُهُ مِنْ وَرَاءِ النَّهَرِ مِنْ أَهْلِ خُرَاسَانَ، فَيُقْبِلُ أَهْلُ المشْرِقِ عَلَيْهِمْ قَتْلًا، وَيَذْهَبُ نَجَسُهُمْ، فَإِذَا بَلَغَهُ ذَلِكَ بَعَثَ

(١) الفتن لنعيم بن حماد ٢١٢/١، رقم الأثر (٢٨٥).

(٢) الفتن لنعيم بن حماد ١/ ٧٠٢، رقم الأثر (٦٦٥).

(٣) الفتن لنعيم بن حماد ٤١٣/١، رقم الأثر (٩٠٩)، ٢٢٣/١، رقم الأثر (١٢٩).

جَيْشًا عَظِيمًا إِلَى إِصْطَخْرَ، عَلَيْهِمْ رَجُلٌ مِنْ بَنِي أُمَيَّةَ فَيَكُونُ لَهُمْ وَقْعَةٌ بِقُومِسَ، وَوَقْعَةٌ بِدَوْلَاتِ الرِيِّ، وَوَقْعَةٌ بِتُخُومِ زَرَنْجَ، فَعِنْدَ ذَلِكَ يَأْمُرُ السُّفْيَانِيُّ بِقَتْلِ أَهْلِ الكُوفَةِ، وَأَهْلِ المدينَة، وَعِنْدَ ذَلِكَ تُقْبِلُ الرَّايَاتُ السُّودُ مِنْ خُرَاسَانَ، عَلَى جَمِيعِ النَّاسِ شَابٌّ مِنْ بَنِي هَاشِم، بِكَفِّهِ اليُمْنَى خَالٌ، يُسَهِّلُ اللَّهُ أَمْرَهُ وَطَرِيقَهُ، ثُمَّ تَكُونُ لَهُ وَقْعَةٌ بِتُخُومِ خُرَاسَانَ، وَيَسِيرُ الهَاشِمِيُّ فِي طَرِيقِ الرِّيِّ، فَيَسْرَحُ رَجُلٌ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ مِنَ المَوَالِي يُقَالُ لَهُ شُعَيْبُ بْنُ صَالِحٍ إِلَى إِصْطَخْرَ إِلَى الأَمَوِيِّ، فَيَلْتَقِي هُوَ وَالمَهْدِيُّ وَالهَاشِمِيُّ بِبَيْضَاءَ إِصْطَخْرَ، فَتَكُونُ بَيْنَهُمَا مَلْحَمَةٌ عَظِيمَةٌ، عَلَيْهِمْ رَجُلٌ مِنْ بَنِي عَدِيٍّ، فَيُظْهِرُ اللَّهُ أَنْصَارَهُ وَجُنُودَهُ، ثُمَّ تَكُونُ وَقْعَةٌ بِالمَدَائِنِ بَعْدَ وَقْعَتِي الرِّيِّ، وَفِي عَاقِرْقُوفَا وَقْعَةٌ صَيْلَمِيَّةٌ، يُخْبِرُ عَنْهَا كُلُّ نَاجٍ، ثُمَّ يَكُونُ بَعْدَهَا ذَبْحٌ عَظِيمٌ بِبَابِلَ، وَوَقْعَةٌ فِي أَرْضٍ مِنْ أَرْضِ نَصِيبِينَ، ثُمَّ يَخْرُجُ عَلَى الأَخْوَصِ قَوْمٌ مِنْ سَوَادِهِمْ وَهُمُ العُصَبُ، عَامَّتُهُمْ مِنَ الكُوفَةِ وَالبَصْرَةِ حَتَّى يَسْتَنْقِذُوا مَا فِي أَيْدِيهِ مِنْ سَبْيِ كُوفَانَ[1].

د- قَالَ: ثُمَّ يَظْهَرُ المهْدِيُّ بِمَكَّةَ عِنْدَ العِشَاءِ وَمَعَهُ رَايَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقَمِيصُهُ وَسَيْفُهُ، وَعَلَامَاتٌ وَنُورٌ وَبَيَانٌ، فَإِذَا صَلَّى العِشَاءَ نَادَى بِأَعْلَى صَوْتِهِ يَقُولُ: أُذَكِّرُكُمُ اللَّهَ أَيُّهَا النَّاسُ، وَمَقَامَكُمْ بَيْنَ يَدَيْ رَبِّكُمْ، فَقَدِ اتَّخَذَ الحُجَّةَ، وَبَعَثَ الأَنْبِيَاءَ، وَأَنْزَلَ الكِتَابَ، وَأَمَرَكُمْ أَنْ لَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَأَنْ تُحَافِظُوا عَلَى طَاعَتِهِ وَطَاعَةِ رَسُولِهِ، وَأَنْ تُحْيُوا مَا أَحْيَا القُرْآنُ، وَتُمِيتُوا مَا أَمَاتَ، وَتَكُونُوا أَعْوَانًا عَلَى الهُدَى، وَوُزَرًا عَلَى التَّقْوَى، فَإِنَّ الدُّنْيَا قَدْ دَنَا فَنَاؤُهَا وَزَوَالُهَا، وَأَذَنَتْ بِالوَدَاعِ، فَإِنِّي أَدْعُوكُمْ إِلَى اللَّهِ، وَإِلَى رَسُولِهِ، وَالعَمَلِ بِكِتَابِهِ، وَإِمَاتَةِ البَاطِلِ، وَإِحْيَاءِ سُنَّتِهِ، فَيَظْهَرُ فِي ثَلَاثِمِائَةٍ وَثَلَاثَةَ عَشَرَ رَجُلًا، عِدَّةُ أَهْلِ بَدْرٍ، عَلَى غَيْرِ مِيعَادٍ قَزَعًا كَقَزَعِ الخَرِيفِ، رُهْبَانٌ بِاللَّيْلِ، أُسْدٌ بِالنَّهَارِ، فَيَفْتَحُ اللَّهُ لِلمَهْدِيِّ أَرْضَ الحِجَازِ، وَيَسْتَخْرِجُ مَنْ كَانَ فِي السِّجْنِ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ، وَتَنْزِلُ الرَّايَاتُ السُّودُ الكُوفَةَ، فَيُبْعَثُ بِالبَيْعَةِ إِلَى المهْدِيِّ، وَيَبْعَثُ المهْدِيُّ جُنُودَهُ فِي الآفَاقِ، وَيُمِيتُ الجَوْرَ وَأَهْلَهُ، وَتَسْتَقِيمُ لَهُ البُلْدَانُ، وَيَفْتَحُ اللَّهُ عَلَى يَدَيْهِ القُسْطَنْطِينِيَّةَ[2].

وهذا الإسناد ضعيف؛ فيه جابر بن يزيد الجعفي، رافضي ضعيف[3].

٢- الطريق الثانية: رواها نعيم بن حماد قال: حدثنا رشدين، عن ابن لهيعة، أخبرني إسرائيل بن عباد، عن محمد بن علي، مثله[4]، إلا أنه قال: تسع رايات سود[5].

---

(١) الفتن لنعيم بن حماد ١/ ٦١٣، رقم الأثر (٣١٩). وينظر: ١/ ٢١٣، رقم الأثر (١٠٩).

(٢) الفتن لنعيم بن حماد ١/ ٥٤٣، رقم الأثر (٩٩٩).

(٣) ميزان الاعتدال ١/ ٩٧٣، وتقريب التهذيب، ص٧٣١.

(٤) أي مثل حديث علي رضي الله عنه قال: يرسل الله على أهل الشام من يفرق جماعتهم، حتى لو قاتلتهم الثعالب غلبتهم، وعند ذلك يخرج رجل من أهل بيتي في ثلاث رايات، المكثر يقول: خمسة عشر ألفاً، والمقلل يقول: اثنا عشر ألفاً، أمارتهم: أمت أمت، على راية منها رجل يطلب الملك، أو يبتغي له الملك، فيقتلهم الله جميعاً، ويرد الله على المسلمين ألفتهم وفاضتهم وبزازتهم.

(٥) الفتن لنعيم بن حماد ١/ ٨٤٣، رقم الأثر (٧٠٠١).

وهذا الإسناد ضعيف؛ فيه:

١- رشدين وابن لهيعة، قد سبق الكلام عليهما في تخريج أثر علي رضي الله عنه.

٢- إسرائيل بن عباد: صاحب أخبار الملاحم[١].

قال ابن حجر: ذكره الطوسي في رجال الشيعة، وكان ثقة[٢].

المطلب التاسع

أثر الزهري

روي عن الزهري من طرق:

الطريق الأولى: رواها نعيم بن حماد قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَرْوَانَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَزِيدَ التَّنُوخِيِّ[٣]، عَنِ الزُّهْرِيِّ، بألفاظ متعددة:

أ- قال: يَمُوتُ هِشَامٌ مَوْتًا، ثُمَّ غُلَامٌ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ يُقْتَلُ قَتْلًا، ثُمَّ الَّذِي يَأْتِي مِنْ نَحْوِ الجَزِيرَةِ، وَسُلَيْمَانُ بْنُ هِشَامٍ يَوْمَئِذٍ بِالجَزِيرَةِ يُقْتَلُ قَتْلًا، وَمِنْ بَعْدِهِ الرَّايَاتُ السُّودُ[٤].

ب- قال: تُقْبِلُ الرَّايَاتُ السُّودُ مِنَ المشْرِقِ، يَقُودُهُمْ رِجَالٌ كَالبُخْتِ المجَلَّلَةِ، أَصْحَابُ شُعُورٍ، أَنْسَابُهُمُ القُرَى، وَأَسْمَاؤُهُمُ الكُنَى، يَفْتَتِحُونَ مَدِينَةَ دِمَشْقَ، تُرْفَعُ عَنْهُمُ الرَّحْمَةُ ثَلَاثَ سَاعَاتٍ[٥].

ج- قال: إِذَا اخْتَلَفَتِ الرَّايَاتُ السُّودُ فِيمَا بَيْنَهُمْ أَتَاهُمُ الرَّايَاتُ الصُّفْرُ، فَيَجْتَمِعُونَ فِي قَنْطَرَةِ أَهْلِ مِصْرَ، فَيَقْتَتِلُ أَهْلُ المشْرِقِ وَأَهْلُ المغْرِبِ سَبْعًا، ثُمَّ تَكُونُ الدَّبْرَةُ عَلَى أَهْلِ المشْرِقِ حَتَّى يَنْزِلُوا الرَّمْلَةَ، فَيَقَعُ بَيْنَ أَهْلِ الشَّامِ وَأَهْلِ المغْرِبِ شَيْءٌ، فَيَغْضَبُ أَهْلُ المغْرِبِ فَيَقُولُونَ: إِنَّا جِئْنَا لِنَنْصُرَكُمْ ثُمَّ تَفْعَلُونَ مَا يَفْعَلُونَ؟ وَاللَّهِ لَيُخَلِّيَنَّ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ أَهْلِ المشْرِقِ فَيَنْهَبُونَكُمْ، لِقِلَّةِ أَهْلِ الشَّامِ يَوْمَئِذٍ فِي أَعْيُنِهِمْ، ثُمَّ يَخْرُجُ السُّفْيَانِيُّ وَيَتْبَعُهُ أَهْلُ الشَّامِ فَيُقَاتِلُ أَهْلَ المشْرِقِ[٦].

وهذا إسناد صحيح؛ إن كان سعيد هو ابن عبدالعزيز التنوخي؛ بشرط ثبوت سماع عبد الله بن مروان (٢٣١هـ) من سعيد بن عبد العزيز التنوخي (١٦٧هـ) قبل الاختلاط، ولكن يبقى أن الخبر مما تفرد به نعيم بن حماد من أخبار الفتن والملاحم، ونعيم له أحاديث منكرة في الملاحم انفرد بها[٧].

---

(١) تاريخ ابن يونس المصري ٢/٥٣.

(٢) لسان الميزان ١/ ٦٨٣.

(٣) كذا في مطبوعة الفتن التي اعتمدتها، وأظنه تصحيفاً، والصواب: سعيد بن عبد العزيز التنوخي؛ لأنه من الرواة عن الزهري، ثم إن في الطريق الثانية راوياً مبهماً بين الزهري والوليد بن مسلم، وأظنه هو التنوخي؛ لأنه شيخ الوليد، والله أعلم.

(٤) الفتن لنعيم بن حماد ١/٧٩١، رقم الأثر (٨٣٥).

(٥) الفتن لنعيم بن حماد ١/٦٠٢، رقم الأثر (٤٦٥).

(٦) الفتن لنعيم بن حماد ١/٠٧٢، رقم الأثر (٢٧٧).

(٧) ينظر: تهذيب التهذيب ٠١/٢٦٤.

الطريــق الثانيــة: رواها نعيم بن حماد قال: حَدَّثَنَا الوَلِيدُ، عَنْ شَــيْخ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: إِذَا التَقَى أَصْحَابُ الرَّايَات السُّود وَأَهْلُ الرَّايَات الصُّفْر عِنْدَ القَنْطَرَة كَانَت الدَّبْرَةُ عَلَى أَهْل المشْرق، فَيُهْزَمُونَ حَتَّى يَأْتُوا فلَسْــطينَ، فَيَخْرُجُ عَلَى أَهْل المشْــرق السُّفْيَانيُّ، فَإِذَا نَزَلَ أَهْلُ المغْرب الأُرْدُنَّ مَــاتَ صَــاحبُهُمْ، وَافْتَرَقُوا ثَــلَاثَ فرَق: فرْقَــةٌ تَرْجعُ منْ حَيْثُ جَــاءَتْ، وَفرْقَةٌ تَحُــجُّ، وَفرْقَةٌ تَثْبُتُ، فَيُقَاتلَهُمُ السُّفْيَانيُّ فَيَهْزمُهُمْ وَيَدْخُلُونَ فِي طَاعَته[1].

وهذا إسناد ضعيف؛ لتدليس الوليد بن مسلم، وللانقطاع بين الوليد والزهري.

مع قيام احتمال أن يكون الشيخ هو سعيد بن عبد العزيز التنوخي، والله أعلم.

الطريــق الثالثة: رواهــا نعيم بن حماد قال: حَدَّثَنَا ضَــمْرَةُ بْنُ رَبيعَةَ، عَنْ عَبْــد الوَاحد، عَنِ الزُّهْــرِيِّ، قَــالَ: «بَلَغَني أَنَّ الرَّايَات السُّــودَ تَخْرُجُ منْ خُرَاسَــانَ، فَــإِذَا هَبَطَتْ منْ عَقَبَة خُرَاسَــانَ هَبَطَتْ تَنْفي الإِسْلَامَ، فَلَا يَرُدُّهَا إِلَّا رَايَاتُ الأَعَاجم منْ أَهْل المغْرب[2].

وهذا إسناد تفرد به نعيم بن حماد.

المطلب العاشر

أثر أبي قبيل حيي بن هانئ

رواه نعيــم بــن حماد قال: حَدَّثَنَــا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ التِّيهرْتِيُّ، عَنْ شَــيْخٍ لَهُــمْ يُقَالُ لَهُ عَبْدُ السَّلَام بْنُ مَسْلَمَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا قَبِيل، يَقُولُ:

أ- وَذَكَــرَ بَنِــي أُمَيَّةَ فَنَالَ منْهُمْ، ثُمَّ قَالَ: سَــيَليكُمْ بَعْدَهُمْ أَصْــحَابُ الرَّايَات السُّــود، فَيَطُولُ أَمْرُهُــمْ وَمُدَّتُهُــمْ حَتَّى يُبَايَعَ لغُلَامَيْــن منْهُمْ، فَــإِذَا أَدْرَكَا اخْتَلَفُوا فيمَا بَيْنَهُمْ، فَيَطُــولُ اخْتلَافُهُمْ حَتَّى تُرْفَعَ بالشَّــام ثَلَاثُ رَايَات، فَإِذَا رُفعَتْ كَانَ سَــبَبَ انْقطَاع مُدَّتهمْ، فَإِذَا قُرِئَ بمصْــرَ منْ عَبْد اللَّه عَبْــد اللَّه أَميرِ المؤْمنيــنَ، لَمْ يَلبَثْ أَنْ يُقْرَأَ عَلَيْهِمْ كتَابٌ آخَرُ منْ عَبْــد اللَّه عَبْد الرَّحْمَن أَميرِ المؤْمنينَ، وَهُوَ صَاحبُ المغْرب، وَهُوَ شَرُّ مَنْ مَلَكَ، وَهُمْ يُخْربُونَ مصْرَ وَالشَّامَ، فَإِذَا كَثُفَ أَمْرُهُمْ بالشَّــام اجْتَمَعَت الرَّايَاتُ السُّودُ وَأَصْحَابُ الرَّايَات الثَّلَاث وَمَنْ بهَا منَ المغْرب عَلَى أَهْل المغْرب، فَيَجْتَمعُــونَ جَميعًا عَلَيْهمْ، فَيُقَاتلُونَهُمْ فَتَكُونُ الغَلَبَةُ لأَهْــل الرَّايَات الثَّلَاث، وَيَنْقَطعُ أَمْرُ البَرْبَر، ثُمَّ يُقَاتلُونَ أَصْحَابَ الرَّايَات السُّود حَتَّى يَنْقَطعَ أَمْرُهُمْ[3].

ب- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ التِّيهرْتِيُّ، عَنْ عَبْدِ السَّلَام بْنِ مَسْلَمَةَ، سَمِعَ أَبَا قَبِيلٍ، يَقُولُ: إِنَّ

(١) الفتن لنعيم بن حماد ١٩٢/١، رقم الأثر (١٥٨) واللفظ له، و٩٦٢/١، رقم الأثر (٩٦٧).

(٢) الفتن لنعيم بن حماد ١٠٢/١، رقم الأثر (٥٤٥).

(٣) الفتن لنعيم بن حماد ١/ ٧٠٢، رقم الأثر (٧٦٥).

صَاحِبَ المغْرِبِ وَبَنِي مَرْوَانَ وَقُضَاعَةَ تَجْتَمِعُ عَلَى الرَّايَاتِ السُّودِ فِي بَطْنِ الشَّامِ[١].

وهذا الإسناد ضعيف؛ فيه: محمد بن عبد الله التيهرتي وشيخه، لم أجد لهما ترجمة.

ويكفي في ضعفه تفرد نعيم بن حماد به.

المطلب الحادي عشر

أثر عقبة بن أبي زينب

رواه نعيم بن حماد قال: حَدَّثَنَا ضَمْرَةُ، أَخْبَرَنَا رَجَاءُ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ أَبِي زَيْنَبَ، أَنَّهُ قَدِمَ بَيْتَ المقْدِسِ يَتَضَمَّنُ، فَقُلْتُ: لَعَلَّكَ إِنَّمَا تَخَافُ المغْرِبَ؟ قَالَ: لَا، إِنَّ فِتْنَتَهُمْ لَنْ تَعْدُوهُمْ مَا لَمْ تَخْرُجِ الرَّايَاتُ السُّودُ، فَإِذَا خَرَجَتِ الرَّايَاتُ السُّودُ فَخَفْ شَرَّهُمْ[٢].

وهذا الإسناد فيه عقبة بن أبي زينب؛ ذكره ابن أبي حاتم ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً[٣]، وذكره ابن حبان في الثقات[٤].

ثم إن عقبة بن أبي زينب ممن ينقل عن التوراة[٥].

المطلب الثاني عشر

أثر أرطأة بن المنذر

روي أثر أرطأة من طريقين:

١- الطريق الأولى: رواها نعيم بن حماد قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَرْوَانَ، عَنْ أَرْطَاةَ، بألفاظ:

أ- قَالَ: آخِرُ عَلَامَةٍ مِنْ زَوَالِ مُلكِ بَنِي العَبَّاسِ ثَلَاثَةُ مُلُوكٍ مِنْهُمْ يَتَوَالَوْنَ، أَسْمَاؤُهُمْ أَسْمَاءُ الأَنْبِيَاءِ، لَا يُجَاوِزُوهُمْ بَعْدَ هَؤُلَاءِ الملُوكِ، وَمُدَّةُ بَنِي العَبَّاسِ مِنْ هَؤُلَاءِ الملُوكِ الثَّلَاثَةِ أَرْبَعِينَ عَامًا، فَإِذَا رَأَيْتَ الاِخْتِلَافَ فِيهِمْ، وَجَمَاعَةٌ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ مُجْتَمِعُونَ بَيْنَ النَّهَرَيْنِ، وَوِلَايَةَ رَجُلٍ مِنْ بَنِي العَبَّاسِ نَحْوَ المغْرِبِ، وَاصْطِكَاكَ الرَّايَاتِ السُّودِ، وَالصُّفْرِ فِي سُرَّةِ الشَّامِ، وَقَتْلَ وَالِي مِصْرَ، وَمُنِعَ خَرَاجُهَا، فَهِيَ مِنْ أَمَارَةِ انْقِطَاعِ مُدَّتِهِمْ[٦].

ب- قَالَ: السُّفْيَانِيُّ الَّذِي يَمُوتُ الَّذِي يُقَاتِلُ أَوَّلَ شَيْءٍ مِنَ الرَّايَاتِ السُّودِ وَالرَّايَاتِ الصُّفْرِ

(١) الفتن لنعيم بن حماد ١/ ٧٦٢، رقم الأثر (٤٦٧).
(٢) الفتن لنعيم بن حماد ١٠٢/١، رقم الأثر (٦٤٥).
(٣) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١١٣/٦.
(٤) الثقات لابن حبان ٥٤٢/٧.
(٥) تاريخ دمشق لابن عساكر ١٦/ ٢٨١.
(٦) الفتن لنعيم بن حماد ٨١٢/١، رقم الأثر (٥٠٦).

فِي سُـرَّة الشَّـام، مَخْرَجُهُ مِنَ المندرون شَرْقِيَّ بَيْسَـانَ، عَلَى جَمَلٍ أَحْمَرَ، عَلَيْهِ تَاجٌ يَهْزِمُ الجَمَاعَةَ مَرَّتَيْنِ، ثُمَّ يَهْلِكُ وَهُوَ يَقْبَلُ الجِزْيَةَ، وَيَسْبِي الذُّرِّيَّةَ، وَيَبْقُرُ بُطُونَ الحَبَالَى[1].

ج- قَالَ: إِذَا اصْـطَكَّتِ الرَّايَاتُ الصُّـفْرُ وَالسُّودُ فِي سُرَّةِ الشَّـامِ فَالْوَيْلُ لِسَاكِنِهَا مِنَ الجَيْشِ المَهْزُومِ، ثُمَّ الوَيْلُ لَهَا مِنَ الجَيْشِ الهَازِمِ، وَيْلٌ لَهُمْ مِنَ المُشَوَّهِ المَلْعُونِ[2].

وهـذا جزء من إسـناد الطريق الثالثـة لأثر كعب، وفيـه كلام، وقد وقف به المصـنف على أرطأة.

٢- الطريق الثانية: رواها نعيم بن حماد قال: حَدَّثَنَا الحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ، عَنْ جَرَّاحٍ، عَنْ أَرْطَاةَ.

أ- قَالَ: يَدْخُلُ السُّـفْيَانِيُّ الكُوفَةَ فَيَسْـبِيهَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، وَيَقْتُلُ مِنْ أَهْلِهَا سِـتِّينَ أَلْفًا، ثُمَّ يَمْكُثُ فِيهَا ثَمَانِيَ عَشْـرَةَ لَيْلَةً، يَقْسِـمُ أَمْوَالَهَا، وَدُخُولُهُ الكُوفَةَ بَعْدَمَا يُقَاتِلُ التُّرْكَ وَالرُّومَ بِقَرْقِيسِـيَا، ثُمَّ يَنْفَتِـقُ عَلَيْهِـمْ مِنْ خَلْفِهِمْ فَتْـقٌ فَتَرْجِعُ طَائِفَـةٌ مِنْهُمْ إِلَى خُرَاسَـانَ، فَيَقْتُلُ خَيْلُ السُّـفْيَانِيِّ وَيَهْدِمُ الحُصُـونَ حَتَّى يَدْخُلَ الكُوفَةَ، وَيَطْلُبُ أَهْلَ خُرَاسَـانَ، وَيَظْهَرُ بِخُرَاسَـانَ قَوْمٌ يَدْعُونَ إِلَى المَهْدِيِّ، ثُمَّ يَبْعَثُ السُّـفْيَانِيُّ إِلَى المدينَة فَيَأْخُذُ قَوْمًا مِنْ آلِ مُحَمَّدٍ حَتَّى يَرِدَ بِهِمُ الكُوفَةَ، ثُمَّ يَخْرُجُ المَهْدِيُّ وَمَنْصُـورٌ مِنَ الكُوفَةِ هَارِبَيْنِ، وَيَبْعَثُ السُّـفْيَانِيُّ فِـي طَلَبِهِمَا، فَإِذَا بَلَغَ المَهْدِيُّ وَمَنْصُـورٌ مَكَّةَ نَزَلَ جَيْشُ السُّـفْيَانِيِّ البَيْدَاءَ، فَيُخْسَـفُ بِهِمْ، ثُمَّ يَخْـرُجُ المَهْدِيُّ حَتَّى يَمُرَّ بالمدينَة فَيَسْـتَنْقِذُ مَنْ كَانَ فِيهَا مِنْ بَنِي هَاشِـم، وَتُقْبِلُ الرَّايَاتُ السُّـودُ حَتَّى تَنْزِلَ عَلَى الماءِ، فَيَبْلُغُ مَنْ بالكُوفَة مِنْ أَصْـحَابِ السُّفْيَانِيِّ نُزُولُهُمْ فَيَهْرُبُونَ، ثُمَّ يَنْزِلُ الكُوفَةَ حَتَّى يَسْتَنْقِذَ مَنْ فِيهَا مِنْ بَنِي هَاشِم، وَيَخْرُجُ قَوْمٌ مِنْ سَـوَادِ الكُوفَة يُقَالُ لَهُمُ العُصَبُ، لَيْسَ مَعَهُمْ سِلَاحٌ إِلَّا قَلِيلٌ، وَفِيهِمْ نَفَرٌ مِنْ أَهْلِ البَصْرَة، فَيُدْرِكُونَ أَصْـحَابَ السُّفْيَانِيِّ فَيَسْتَنْقِذُونَ مَا فِي أَيْدِيهِمْ مِنْ سَـبْيِ الكُوفَةِ، وَتَبْعَثُ الرَّايَاتُ السُّودُ بِالبَيْعَةِ إِلَى المَهْدِيِّ[3].

ب- قَـالَ: يَجِـيءُ البَرْبَرُ حَتَّـى يَنْزِلُوا بَيْنَ فِلَسْـطِينَ وَالأُرْدُنِّ، فَتَسِـيرُ إِلَيْهِمْ جُمُوعُ المَشْـرِقِ وَالشَّـام حَتَّى يَنْزِلُوا الجَابِيَةَ، وَيَخْرُجُ رَجُلٌ مِنْ وَلَدِ صَـخْرٍ فِي ضِـعْفٍ، فَيَلْقَى جُيُوشَ المغْرِبِ عَلَى ثَنِيَّـةِ بَيْسَـانَ فَيَرْدَعُهُمْ عَنْهَا، ثُمَّ يَلْقَاهُمْ مِـنَ الغَدِ فَيَرْدَعُهُمْ عَنْهَا، فَيَنْحَـازُونَ وَرَاءَهَا، ثُمَّ يَلْقَاهُمْ فِي اليَوْمِ الثَّالِثِ فَيَرْدَعُهُمْ إِلَى عَيْنِ الرِّيحِ، فَيَأْتِيهِمْ مَوْتُ رَئِيسِهِمْ فَيَفْتَرِقُونَ ثَلَاثَ فِرَقٍ: فِرْقَةٌ تَرْتَدُّ عَلَى أَعْقَابِهَا، وَفِرْقَةٌ تَلْحَقُ بِالحِجَازِ، وَفِرْقَةٌ تَلْحَقُ بِالصَّـخْرِيِّ، فَيَسِيرُ إِلَى بَقِيَّةِ جُمُوعِهِمْ حَتَّى يَأْتِيَ

(١) الفتن لنعيم بن حماد ٩٧٢/١، رقم الأثر (٠١٨).

(٢) الفتن لنعيم بن حماد ٥٧٢/١، رقم الأثر (٥٩٧).

(٣) الفتن لنعيم بن حماد ١/ ٨٠٣، رقم الأثر (٣٩٨).

ثَنِيَّةَ فيق، فَيَلتَقُونَ عَلَيْهَا، فَيُدَالُ عَلَيْهِمُ الصَّـخْرِيُّ، ثُمَّ تَعْطِفُ إِلَى جُمُوعِ المشْرِقِ وَالشَّامِ فَتَلقَاهُمْ، فَيُدَالُ عَلَيْهِمْ مَا بَيْنَ الجَابِيَةِ وَالخَرْبَة، حَتَّى تَخُوضَ الخَيْلُ فِي الدِّمَاءِ، وَيَقْتُلُ أَهْلُ الشَّـامِ رَئِيسَهُمْ، وَيَنْحَازُونَ إِلَى الصَّخْرِيِّ فَيَدْخُلُ دِمَشْقَ فَيُمَثِّلُ بِهَا، وَتَخْرُجُ رَايَاتٌ مِنَ المشْرِقِ مُسَوَّدَةٌ، فَتَنْزِلُ الكُوفَةَ فَيَتَوَارَى رَئِيسُـهُمْ فِيهَا، فَلَا يُدْرَى مَوْضِـعُهُ، فَيَتَحَيَّنُ ذَلِكَ الجَيْشُ، ثُمَّ يَخْرُجُ رَجُلٌ كَانَ مُخْتَفِيًا فِي بَطْنِ الوَادِي فَيَلِي أَمْرَ ذَلِكَ الجَيْشِ، وَأَصْـلُ مَخْرَجِه غَضَـبٌ مِمَّا صَنَعَ الصَّخْرِيُّ بِأَهْلِ بَيْتِه، فَيَسِيرُ بِجُنُودِ المشْـرِقِ نَحْوَ الشَّامِ، وَيَبْلُغُ الصَّخْرِيَّ مَسِيرُهُ إِلَيْهِ فَيَتَوَجَّهُ بِجُنُودِ أَهْلِ المغْرِبِ إِلَيْهِ، فَيَلتَقُونَ بِجَبَلِ الحَصَـى، فَيَهْلِكُ بَيْنَهُمَا عَالَمٌ كَثِيرٌ، وَيُوَلِّي المشْـرَقِيُّ مُنْصَـرِفًا، وَيَتْبَعُهُ الصَّـخْرِيُّ فَيُدْرِكُهُ بِقَرْقِيسِـيّا عِنْدَ مَجْمَعِ النَّهْرَيْنِ فَيَلتَقِيَانِ، فَيُفْرَغُ عَلَيْهِمَا الصَّـبْرُ فَيُقْتَلُ مِنْ جُنُودِ المشْـرَقِيِّ مِنْ كُلِّ عَشْرَةٍ سَبْعَةٌ، ثُمَّ يَدْخُلُ جُنُودُ الصَّخْرِيِّ الكُوفَةَ فَيَسُومُ أَهْلَهَا الخَسْفَ، وَيُوَجِّهُ جُنْدًا مِنْ أَهْلِ المغْرِبِ إِلَـى مَنْ بِإِزَائِه مِنْ جُنُودِ المشْـرِقِ، فَيَأْتُونَهُ بِسَـبْيِهِمْ، فَإِنَّهُ لَعَلَى ذَلِـكَ إِذْ يَأْتِيه خَبَرُ ظُهُورِ المهْدِيِّ بِمَكَّةَ، فَيَقْطَعُ إِلَيْه مِنَ الكُوفَةِ بَعْثًا يُخْسَـفُ بِه. قَالَ أَرْطَاةُ: وَيَكُونُ بَيْنَ أَهْلِ المغْرِبِ وَأَهْلِ المشْـرِقِ بِقَنْطَرَةِ الفُسْـطَاطِ سَـبْعَةُ أَيَّامٍ، ثُمَّ يَلتَقُـونَ بِالعَرِيشِ فَتَكُونُ الدَّبْرَةُ عَلَى أَهْلِ المشْـرِقِ حَتَّى يَبْلُغُوا الأُرْدُنَّ، ثُمَّ يَخْرُجُ عَلَيْهِمُ السُّـفْيَانِيُّ بَعْدُ، وَكَانَ الرُّومُ الَّذِينَ كَانُوا بِحِمْصَ كَانُوا يَتَخَوَّفُونَ عَلَيْهَا مِنَ البَرْبَرِ، وَيَقُولُونَ: وَيْلَكِ يَا تَمْرَةُ مِنْ بَرْبَرٍ[1].

وهذا الإسناد لا بأس به؛ لحال الجراح الحمصي[2].

تتمة: هناك آثار أخرى رواها نعيم بن حماد من طريق الوليد بن مسلم[3]، ولا تصح.

---

(١) الفتن لنعيم بن حماد ٥٧٢/١، رقم الأثر (٦٩٧).

(٢) ينظر: ميزان الاعتدال ٠٩٣/١.

(٣) ينظر: الفتن لنعيم بن حماد ٩١٢/١، رقم الأثر (٧٠٦)، و٣٦٢/١، رقم الأثر (٧٤٧).
ومن عجيب ألفاظها برقم (٧٤٧): إِذَا خَرَجَ التُّرْكُ عَلَى أَصْحَابِ الرَّايَاتِ السُّودِ فَقَاتَلُوهُمْ، لَمْ تَجِفَّ بَرَاذِعُ دَوَابِّهِمْ حَتَّى يَخْرُجَ أَهْلُ المَغْرِبِ.

المبحث السادس

دراسة تحليلية لأحاديث الرايات السود

المطلب الأول

أصول جامعة للتعامل مع أحاديث الرايات السود

الأصل الأول: لم يثبت حديث مرفوع في الرايات السود.

الأصل الثاني: كل خبر تفرَّد به نعيم بن حماد في الرايات السود؛ فهو منكر.

قال مسلمة بن قاسم: كان صدوقاً، وهو كثير الخطأ، وله أحاديث منكرة في الملاحم انفرد بها[1].

الأصل الثالث: بعض الأخبار المرفوعة والمقطوعة الواردة في الرايات السود جذرها رافضي أو إسرائيلي، كما سيأتي بيانه.

الأصل الرابع: تنزيلها على الأحداث لا يصح بوجه من الوجوه.

قال ابن كثير: «فهذه الأخبار في خروج الرايات السود من خراسان وفي ولاية السفاح، وهو أبو العباس عبد الله بن محمد بن علي بن عبد الله بن العباس بن عبد المطلب، وقد وقعت ولايته في حدود سنة ثلاثين ومائة، ثم ظهر بأعوانه ومعهم الرايات السود، وشعارهم السواد»[2].

ثم قال: «وقد ورد عن جماعة من السلف في ذكر الرايات السود التي تخرج من خراسان بما يطول ذكره، وقد استقصى ذلك نعيم بن حماد في كتابه، وفي بعض الروايات ما يدل على أنه لم يقع أمرها بعد، وأن ذلك يكون في آخر الزمان»[3].

ثم جزم بأنها ليست التي كانت في سنة (١٣٠هـ)؛ فقال: «وهذه الرايات السود ليست هي التي أقبل بها أبو مسلم الخراساني، فاستلب بها دولة بني أمية، في سنة ثنتين وثلاثين ومائة، بل هي رايات سود أخرى تأتي صحبة المهدي»[4].

وقال أيضاً: «وتكون الرايات السود المذكورة في هذه الأحاديث، إن صحت، هي التي تكون مع المهدي، ويكون أول ظهور بيعته بمكة، ثم تكون أنصاره من خراسان كما وقع قديماً للسفاح، والله تعالى أعلم.

---

(١) تهذيب التهذيب ٠١/٢٦٤.

(٢) البداية والنهاية ١٨٢/٩.

(٣) البداية والنهاية ١٨٢/٩.

(٤) البداية والنهاية ٢٦/٩١.

هذا كله تفريع على صحة هذه الأحاديث، وإلا فلا يخلو سند منها عن كلام، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب»[1].

المطلب الثاني

أمثلة من التنزيل المعاصر لأحاديث الرايات السود

وفيما يلي أمثلة من التنزيل المعاصر لأحاديث الرايات السود:

المثال الأول: تنزيل صاحب كتاب هرمجدون:

ذكر صاحب الكتاب أن «الطالبان» هم أصحاب الرايات السود؛ قال: «وقد ظهر الطالبان حوالي سنة ١٩٩٦م»، ثم ذكر أن ظهور المهدي يكون بعد ست سنوات، واعتمد في ذلك على أثر ابن الحنفية، الذي سبق تخريجه، واستفاض في حشد الأخبار من كتاب الفتن لنعيم بن حماد[2].

ويعترض على هذا التنزيل من وجوه:

الوجه الأول: هذا التنزيل والجزم، ومحاولة ربط الأحداث بالأخبار، هو قفز على الشرط الأول من شروط تأويل الخبر وتفسيره، فكل الأخبار التي ذكرها معلولة، لا تصح.

الوجه الثاني: لو غضضنا الطرف عن صحة الإسناد، وقرأنا المتن القائل بين الرايات السود التي ظهرت سنة (١٩٩٦م) وبين ظهور المهدي ست سنوات، أي يجب أن يظهر المهدي سنة (٢٠٠٢م)، ونحن اليوم في سنة (٢٠٢١م) فأين تنزيله للأحداث؟!

الوجه الثالث: الخبر الذي اعتمده في ذلك، جاء في أوله: تخرج راية سوداء لبني العباس، ثم تخرج من خراسان أخرى سوداء[3]، والكاتب يتحدث عن العصر الحاضر.

المثال الثاني: تنزيل صاحب كتاب عصر الظهور:

ساق مؤلف الكتاب نصوصاً من كتب السنة والشيعة في الرايات السود، ثم ذكر فوائد الروايات، ومنها:

١- أنه متواتر بمعناه إجمالاً، وفيه مظلومية أهل البيت، وأن إنصافهم يكون على يد قوم من المشرق يمهدون لدولة مهديهم عليهم السلام، وأنه يظهر على أثر قيام دولة لهؤلاء القوم فيسلمونه رايتهم ويظهر الله به الإسلام على العالم ، فيملأ الأرض قسطاً وعدلاً.

---

(١) البداية والنهاية ٣٨٢/٩.

(٢) هرمجدون، ص٥٣ - ٦٣.

(٣) الفتن لنعيم بن حماد ٥١٣/١، رقم الأثر (٤٩٨).

٢- أن المقصود بقوم من المشرق وأصحاب الرايات السود: الإيرانيون.

٣- أن حركتهم تواجه عداء من العالم وحرباً، وأنها تكون خروجاً على حاكمهم ثم قياماً قرب ظهور المهدي.

٤- أن نصرتهم فريضة على كل مسلم من الجيل الذي يعاصرهم، مهما كانت ظروفه صعبة[١].

ثم قام بالربط بين الروايات السنية والشيعية، وبين ما يجري في إيران.

ثم قال: «وفيه دلالة أيضاً على أن مدة حركة الإيرانيين إلى ظهور المهدي عليه السلام لا تزيد عن عمر إنسان؛ لأن ظاهر كلام الباقر عليه السلام أنه لو أدرك حركتهم لأبقى نفسه لنصرة المهدي عليه السلام بالأسباب الطبيعية ، وليس بالأسباب الإعجازية ، وهي دلالة مهمة على دخولنا في عصر الظهور واتصال حركتهم به ، وقربها منه»[٢].

ثم جاء بحديث أبي هريرة رضي الله عنه: «تخرج من خراسان رايات سود فلا يردها شيء حتى تنصب بإيلياء».

وقال: «ومعناه واضح، فهو يتحدث عن حركة عسكرية وجيش يزحف من إيران نحو القدس التي تسمى إيلياء وبيت إيل»[٣].

ويكفي في الاعتراض على هذا التنزيل: رد ما قرره مؤلف عصر الظهور في الفائدة الأولى؛ حيث نصَّ على أنه متواتر، ومن قرأ تخريج الآثار علم نكارة الأخبار.

ثم إن من يقرأ هذا التحليل، ويربطه بالشعارات التي ترفع، والممارسات التي تجري في البلاد، يدل على أن أقواماً يتمسحون بهذه الأخبار المنكرة، دافعين بالأمة نحو مزالق الأمل المفرط.

وما ظهور الرايات السود التي أعلنت الخلافة عام (٢٠١٤م) عنا ببعيد، لنعيد النظر في هذه الأخبار أولاً، ثم تنزيلات وهمية بُنيت على سراب.

ويأخذنا التحليل والربط في الوقائع وجذور الروايات؛ ليصل بنا إلى العلاقات المشبوهة مع أعداء الأمة.

ويدلك على ذلك الأثر المنكر، وبه يأخذون، عن ابن عباس قال: إِذَا رَأَيْتُمُ الرَّايَاتِ السُّودَ

(١) عصر الظهور، ص١٧، فما بعدها.

(٢) المرجع السابق، ص٤٧.

(٣) المرجع السابق، ص٥٧.

تَجِيءُ مِنْ قِبَلِ المشْرِقِ فَأَكْرِمُوا الفُرْسَ، فَإِنَّ دَوْلَتَنَا فِيهِمْ[1].

وتزداد الصورة وضوحاً حين ترى المعجم الجغرافي لأخبار الرايات السود.

فائدة: صناعة وقائع أحاديث الفتن:

والكلام السابق يقود إلى سؤال مهم؛ وهو:

هل يمكن صناعة وقائع أحاديث الفتن؟

من يقرأ كتاب عصر الظهور يعلم أن الأحداث التي تجري في بلاد الشام والعراق واليمن هي صنيعة تمت تمهيداً لخروج المهدي؛ ومنها الرايات السود والرايات الصفراء، وهؤلاء يصنعون الوقائع تعجيلاً لخروج المهدي، وكأنهم ينظرون إلى أحاديث آخر الزمان على أنها سنة شرعية تكتسب، وليست سنة كونية، لا يد لبشر في إيجادها.

وهذا كالفيلم الذي تم صناعته في نهايات القرن العشرين، بعنوان (نوستراداموس) والذي تحدث عن ظهور المهدي.

نعم يمكن صياغة فيلم حقيقي على أرض الواقع، كفيلم الرايات السود، وتعبئة من لا يبصر الطريق تحت تلك الرايات، وتوجيهها نحو أبناء الأمة الإسلامية.

والمخرج من ذلك هو العلم بأن أحاديث آخر الزمان هي سنن كونية محضة، ستجري متى شاء الله عز وجل، لا يد لبشر في إيجادها وصناعتها متى أراد.

وأذكر في هذا المقام، أن أحد المراهقين لما قرأ حديث أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَحْسِرَ الفُرَاتُ عَنْ جَبَلٍ مِنْ ذَهَبٍ، يَقْتَتِلُ النَّاسُ عَلَيْهِ، فَيُقْتَلُ مِنْ كُلِّ مِائَةٍ، تِسْعَةٌ وَتِسْعُونَ، وَيَقُولُ كُلُّ رَجُلٍ مِنْهُمْ: لَعَلِّي أَكُونُ أَنَا الَّذِي أَنْجُو»[2].

فعمد ذلك الجاهل إلى إغلاق فتحات ماء السد الكبير؛ الذي يحجز ماء نهر الفرات، لتقليل الماء في مجرى الماء فيبدو أنه ينحسر، واستبشر أتباعه بذلك.

وهذا من الجهل المركب، وقد قضى ذلك الجاهل، وما انحسر الفرات، فإرادة الله هي الغالبة.

وعلى مرِّ الأيام والسنين ظهرت الرايات السود من عهد العباسيين إلى يومنا هذا، ولم يظهر

---

(١) الفتن لنعيم بن حماد ٢٠٢/١، رقم الأثر (١٥٥).

وكذا رواه الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد ٣٠٢/٤: من طريق من طريق سُوَيْدِ بْنِ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ عَبْدِ الجَبَّارِ، حَدَّثَنَا أَبُو شُرَاعَةَ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ، فذكره.

(٢) رواه مسلم، كتاب الفتن وأشراط الساعة، ٩١٢٢/٤، رقم الحديث (٤٩٨٢).

المهدي، وظهر رجال يدعون المهدوية، وماتوا ولم يملؤوا الدنيا عدلاً وقسطاً.

فإذا كانت أحاديث الرايات السود لم تثبت، فكل صناعة وإن بدت لقصير النظر متقنة، فهي فاشلة لأنها أسست على رمال متحركة.

المطلب الثاني

أثر الملل والنحل في أحاديث الرايات السود

الفرع الأول: الإسرائيليات في أحاديث الرايات السود:

ومن خلال المرويات السابقة تبين أن بعضاً من الرواة كان له حظٌ من النظر في الإسرائيليات، ومنهم:

١- يوسف بن عبد اللَّهِ بن سلَام: كما جاء عند ابن عساكر بسنده، عن بكر بن عبد الله المزني، أن رجلاً كان يهودياً فأسلم، يقال له يوسف، وكان يقرأ الكتب، فمر بدار مروان بن الحكم فقال: ويل لأمة محمد من أهل هذه الدار ثلاث مرار، فقلت له: إلى متى؟ قال: حتى تجئ رايات سود من قبل خراسان[١].

٢- كعب الأحبار: وقد مرَّ في الكلام على أثره الوارد في الرايات السود ما يثبت تلقيه الأثر عن التوراة([٢]).

٣- عقبة بن أبي زينب ممن ينقل عن التوراة[٣].

الفرع الثاني: الرافضيات في أحاديث الرايات السود:

ويكفي في ذلك ما جاء في عصر الظهور من روايات رافضية، يتم تنزيلها الخطير على الواقع.

ومن خلال الأخبار التي تم تخريجها، نجد أن بعض الرواة ذو نزعة رافضية؛ ومنهم:

١- عبد الرزاق: متهم بالتشيع، ونفى ذلك عنه الإمام أحمد بن حنبل، كما سبق في تخريج حديث ثوبان رضي الله عنه[٤].

٢- علي بن زيد بن جدعان: قال ابن عدي: «كَانَ يُغَالِي فِي التشيع فِي جملة أهل البصرة، ومع ضعفه يكتب حديثه»[٥].

---

(١) تاريخ دمشق لابن عساكر ٧٢١/٧٣.

(٢) ينظر: الفتن لنعيم بن حماد ٦٩٦/٢ – ٩٩٦.

(٣) تاريخ دمشق لابن عساكر ١٦/ ٢٨١.

(٤) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله ٩٥/٢.

(٥) الكامل في ضعفاء الرجال ٦/ ٤٤٣. وينظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٤٣٤/٠٢ - ٥٤٤.

٣- يزيد بن أبي زياد، وهو مع ضعفه، كان من أئمة الشيعة الكبار[١].

٤- عبد الله بن داهر: قال العقيلي: عبد الله بن داهر الرازي رافضي خبيث[٢].

٥- داهر بن يحيى الرازي: قال الذهبي: داهر بن يحيى الرازي، رافضي بغيض، لا يتابع على بلاياه[٣].

٦- حنان بن سدير: قال الدارقطني: «حنان بن سدير من شيوخ الشيعة»[٤].

٧- جابر بن يزيد الجعفي، رافضي ضعيف[٥].

٨- إسرائيل بن عباد: صاحب أخبار الملاحم[٦]، قال ابن حجر: ذكره الطوسي في رجال الشيعة، وكان ثقة من الرواة عن أبي جعفر الباقر[٧].

وكذلك كان من رواة الرايات السود من يتشيع لبني العباس؛ كعمر بن راشد المديني، روى أحاديث في فضائل بني العباس[٨].

فخروج الأخبار عن مُتعصب لبيت من بيوت النبوة، وعمن ينظر في الإسرائيليات، يقوي القول بردها، والله أعلم.

المطلب الرابع

المعجم الجغرافي لأحاديث الرايات السود

وفيما يلي سرد لأهم الأماكن التي ذكرت في أخبار الرايات السود، مرتبة على حروف المعجم:

الأُرْدُن: بلد معروف.

إِصْطَخْر: بلدة بفارس، وهي من أقدم مدن فارس وأشهرها[٩].

---

(١) ميزان الاعتدال ٤/ ٤٢٤.
(٢) الضعفاء الكبير للعقيلي ٢/ ٠٥٢.
(٣) ميزان الاعتدال ٢/ ٣.
(٤) علل الدارقطني ٥/ ٤٨١.
(٥) ميزان الاعتدال ١/ ٩٧٣، وتقريب التهذيب، ص٧٣١.
(٦) تاريخ ابن يونس المصري ٢/ ٥٣.
(٧) لسان الميزان ١/ ٦٨٣.
(٨) ميزان الاعتدال ٣/ ٦٩١.
(٩) معجم البلدان ١/ ١١٢.

الأُقْحُوَانَة: موضع ببلاد الشام، على شاطئ بحيرة طبرية[١].

إيلياء: اسم مدينة بيت المقدس[٢].

بِابِل: اسم ناحية منها الكوفة والحلّة[٣].

بحيرة طَبَرِيَّة: بحيرة معروفة، في بلاد الشام، وبين البحيرة والبيت المقدس نحو من خمسين ميلاً[٤].

البَصْرَة: بلد معروف.

بيت المقدس: بلد معروف.

بَيْتِ لِهْيَا: قرية بغوطة دمشق[٥]، وهناك بلدة بيت لهيا بفلسطين.

بَيْسَانَ: مدينة في فلسطين، وبها عين فيها ملوحة يسيرة[٦].

الجَابِيَة: قرية من أعمال دمشق، وإليه ينسب باب الجابية[٧].

الجَزِيرَة: بين دجلة والفرات مجاورة الشام؛ سميت الجزيرة لأنها بين دجلة والفرات، وهي صحيحة الهواء جيدة الرّيع والنماء واسعة الخيرات، من مدنها: حران، والرها والرقة، وماردين، وآمد، والموصل[٨].

حَرَسْتَا: قرية كبيرة عامرة وسط بساتين دمشق على طريق حمص[٩].

حِمْص: بلد معروف.

خُراسان: بلاد واسعة، مما يلي العراق، ويقع إقليم خراسان في شرق إيران اليوم.

الخَرْبَة: موضع ببلاد الشام، لم أميزه، وأظنه موضعاً قريباً من مدينة دمشق؛ لارتباطه بالجابية كما ورد في أثر أرطأة.

دمشق: بلد معروف.

---

(١) المرجع السابق ١/ ٤٣٢.
(٢) المرجع السابق ١/ ٣٩٢.
(٣) المرجع السابق ١/ ٩٠٣.
(٤) المرجع السابق ١/ ٣٥٢.
(٥) المرجع السابق ١/ ٥٢٢.
(٦) المرجع السابق ١/٥٢٧.
(٧) المرجع السابق ٢/ ٩١.
(٨) المرجع السابق ٢/١٣٤.
(٩) المرجع السابق ٢/ ٢٤١.

دير مسحل: يقع بين حمص وبعلبك[١].

الرَّمْلَة: مدينة عظيمة بفلسطين[٢].

الرِّيّ: مدينة في إيران اليوم.

زَرَنْج: مدينة في أفغانستان، على حدود إيران.

الشام: إقليم معروف.

عَاقِرْقُوفَا: يقال أنها من قرى بغداد[٣].

فِلَسْطِينَ: بلد معروف.

قَرْقِيسِيَا: بلد على نهر الخابور، وعندها مصبّ الخابور في الفرات، فهي في مثلث بين الخابور والفرات[٤].

القُسْطَنْطِينِيَّةَ: بلد معروف، وهي إسطنبول اليوم.

قُومِس: بلد في بلاد فارس، مجاورة للري[٥].

كُوفَان: قيل هي الكوفة، وقيل: بلدة بهراة[٦]، بأفغانستان.

الكُوفَة: بلد معروف.

المدينة: أشهر من أن تُعرف.

مِصْر: بلد معروف.

مكة: أشهر من أن تُعرّف.

المندرون: قرية في فلسطين، شرق بيسان.

نَصِيبِين: مدينة عامرة من بلاد الجزيرة[٧].

ويلاحظ أن الرايات السود ومعظم الأحداث المتعلقة بها تقع في الأقاليم التالية:

١- إقليم فارس: حيث الخروج وبعض الوقائع في الري وغيرها.

---

(١) المرجع السابق ٢/ ٥٣٨.

(٢) المرجع السابق ٣/ ٦٩.

(٣) المرجع السابق ٤/ ٦٨.

(٤) المرجع السابق ٤/ ٣٢٨.

(٥) ينظر: المرجع السابق ٤/٤١٤.

(٦) المرجع السابق ٤/٤٩٠.

(٧) المرجع السابق ٥/٢٨٨.

٢- إقليم العراق: وبه بعض الأحداث في الكوفة والبصرة وغيرها.

٣- إقليم الجزيرة الفراتية: وبه بعض الأحداث.

٤- إقليم بلاد الشام: وبه وقائع في حمص ودمشق وبيت المقدس.

٥- وأما بقية الأماكن فالأحداث فيها قليلة.

وبهـذا يمكـن تعليل كثرة الأحداث في العراق والشـام والجزيرة الفراتيـة، عند من يريد أن يصنع راية سوداء، لغاية ما.

المطلب الخامس

الوعاء الزماني لأحاديث الرايات السود

الأحاديث المرفوعة والمرسلة لم تذكر زماناً معيناً لخروج الرايات السود.

وكذا الأحاديث الموقوفة لم تذكر وعاء زمانياً لخروج الرايات السود.

أمـا الأخبار المقطوعة، وهي الموقوفة على التابعين ومن بعدهم، فكلها تتحدث عن الرايات السود في عهد بني العباس، ومن ذلك:

١- أنه تخرج في عهد بني العباس؛ قال أبو أمية: بَيْنَمَا أَصْحَابُ الرَّايَاتِ السُّودِ يَقْتَتِلُونَ فِيمَا بَيْنَهُمْ إِذْ خَرَجَ سَـابِعُ سَـبْعَةٍ فَيَبْعَثُ إِلَى أَهْلِ القُرَى يَسْأَلُهُمْ نُصْـرَتَهُ، فَيَأْبَوْنَ عَلَيْهِ، وَيَبْلُغُ عَامِلَ بَنِي العَبَّاسِ عَلَى طَبَرِيَّةَ مَخْرَجُهُ، فَيَبْعَثُ إِلَيْهِ جَمْعًا عَظِيمًا.....[1].

٢- وتستمر دولتهم (٧٣) سنة؛ قَالَ كعب: تَظْهَرُ رَايَاتٌ سُودٌ لِبَنِي العَبَّاسِ حَتَّى يَنْزِلُوا الشَّامَ، وَيَقْتُلُ اللَّهُ عَلَى أَيْدِيهِمْ كُلَّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ أَوْ عَدُوًّا لَهُمْ، يُرَابِطُ بِسَـاحَتِهِمْ أَدَمٌ خَمْسَـةً وَأَرْبَعِينَ صَبَاحًا، فَيَدْخُلُهَا سَـبْعُونَ أَلْفًا شِـعَارُهُمْ فِيهَا: أَمِتْ أَمِتْ، ثُمَّ تَضَعُ الحَرْبُ أَوْزَارَهَا، فَيَمْكُثُ مُلْكُهُمْ تِسْعًا فِي سَبْعٍ، ثُمَّ يَنْتَكِثُ أَمْرُهُمْ بَعْدَ ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ سَنَةً[2].

٣- وبين خروجهم وبين تسـليم الأمر للمهدي (٦) سـنوات؛ قال مُحَمَّدُ ابنُ الحَنَفِيَّة: تَخْرُجُ رَايَةٌ سَوْدَاءُ لِبَنِي العَبَّاسِ، ثُمَّ تَخْرُجُ مِنْ خُرَاسَانَ أُخْرَى سَوْدَاءُ، قَلَانِسُهُمْ سُودٌ، وَثِيَابُهُمْ بِيضٌ، عَلَى مُقَدِّمَتِهِمْ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ شُعَيْبُ بْنُ صَالِحِ بْنِ شُعَيْبِ مِنْ تَمِيمٍ، يَهْزِمُونَ أَصْحَابَ السُّفْيَانِيِّ حَتَّى يَنْزِلَ بَيْتَ المَقْدِسِ، يُوَطِّئُ لِلمَهْدِيِّ سُـلطَانَهُ، وَيَمُدُّ إِلَيْهِ ثَلَاثُمِائَةٍ مِنَ الشَّـامِ، يَكُونُ بَيْنَ خُرُوجِهِ وَبَيْنَ أَنْ

(١) الفتن لنعيم بن حماد ٢٩٨/١، رقم الأثر (٨٧٠).

(٢) الفتن لنعيم بن حماد ٢٠٩/١، رقم الأثر (٥٧٠)، ودلائل النبوة للبيهقي ٥١٧/٦، وتاريخ دمشق لابن عساكر ٥٨/٣١.

يُسَلَّمَ الأَمْرُ لِلمَهْدِيِّ اثْنَانِ وَسَبْعُونَ شَهْرًا[1].

٤- وفي أثر أَبي جَعْفَر قَالَ: إِذَا بَلَغَتْ سَنَةُ تِسْع وَعِشْرِينَ وَمِائَة، وَاخْتَلَفَتْ سُيُوفُ بَنِي أُمَيَّةَ، وَوَثَبَ حِمَارُ الجَزِيرَةِ فَغَلَبَ عَلَى الشَّام، ظَهَرَتِ الرَّايَاتُ السُّودُ فِي سَنَةِ تِسْعٍ وَعِشْرِينَ وَمِائَة..[2].

٥- وقريب من هذا التاريخ؛ أي سنة (١٢٩هـ) قال الزهري: يَمُوتُ هِشَامٌ مَوْتًا، ثُمَّ غُلَامٌ مِنْ أَهْلِ بَيْتِه يُقْتَلُ قَتْلًا، ثُمَّ الَّذي يَأْتِي مِنْ نَحْوِ الجَزِيرَةِ، وَسُلَيْمَانُ بْنُ هِشَامٍ يَوْمَئِذٍ بِالجَزِيرَةِ يُقْتَلُ قَتْلًا، وَمِنْ بَعْدِهِ الرَّايَاتُ السُّودُ[3].

وهشام بن عبد الملك مات سنة (١٢٥هـ)[4].

أما سليمان بن هشام بن عبد الملك بن مروان الأموي، فقد ظفرت به المسودة (بني العباس) فقتلوه سنة (١٣٢هـ)[5]، وذلك بعد أن لحق بالخوارج، وبايع الضحاك بن قيس الشيباني الحروري[6].

والخلاصة: إن تعيين زمن خروج الرايات السود، وأنه لبني العباس، لم يكن هذا التعيين إلا في عهد التابعين ومن بعدهم، ولا يوجد حديث مرفوع، مقبول أو مردود، في ذلك.

الخاتمة

الحمد لله الذي سدد ووفق، وفتح لي من السبل ما أُغلق، والصلاة والسلام على الصدوق المصدق، وعلى آله وصحبه، ومن تبع نهجهم الأرفق.

وبعد:

ففي الختام وقفات لاستبصار النتائج، وتتميم الفوائد، فأختم بقولي:

١- أحاديث الرايات السود لم يثبت من طرقها المرفوعة شيءٌ.

٢- والأخبار المقطوعة لها جذور تمتد إلى التوراة وغيرها.

٣- ومحاولات التنزيل قديماً وحديثاً لا تصح.

٤- وهناك اضطراب في صناعة أحداث الرايات السود.

---

(١) الفتن لنعيم بن حماد ٣١٠/١، رقم الأثر (٨٩٤).

(٢) الفتن لنعيم بن حماد ١/ ٢٠٧، رقم الأثر (٥٦٦).

(٣) الفتن لنعيم بن حماد ١٩٧/١، رقم الأثر (٥٣٨).

(٤) تاريخ الإسلام ٥٤٤/٣.

(٥) تاريخ الإسلام ٦٦٩/٣.

(٦) تاريخ دمشق لابن عساكر ٣٩٧/٢٢.

٥- إن تضييق دائرة البحث في فكرة جزئية يعطي نظرة أقرب للشمول والتمام.

٦- إن الواقع لا يُصحح الحديث؛ فلو فتحنا هذا الباب لصححنا الموضوعات والمكذوبات بتأويلات باطلة ساذجة.

٧- إن الاتكاء على مثل هذه الأخبار في تفسير واقعنا يفضي إلى أمل متهور، أو قنوط بائس، وكلا طرفي الأمر ذميم.

٨- والحذر كل الحذر من أن تنزل هذه الأخبار على الواقع، وإن تطابقت في ذهنك مع ما تعيشه.

وعلى ذلك يوصي الباحث:

١- بدراسة أحاديث الفتن ضمن وحدة الموضوع، كما في هذا البحث.

٢- ودراستها على ضوء قواعد أهل الإسناد قبل التنزيل.

٣- الحذر من التنزيلات المبنية على الأمل الزائد، أو القنوط الهاوي.

٤- ولابد لدارس هذه الأحاديث من قراءة التاريخ جيداً؛ ليأخذ العبر، ويتأنى في الحكم.

وفي الختام: هذا ما تمَّ تبيضه في هذه العجالة، أسأل الله أن ينفع به، وأن يكتب الأجر والثواب بما كان صواباً، وأن يغفر لي الزلل، إنه سميع مجيب.

والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

فهرس المصادر والمراجع

١- الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير، تأليف: الحسين بن إبراهيم بن الحسين بن جعفر الجورقاني، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الرابعة، ١٤٢٢ هـ/٢٠٠٢ م.

٢- الإرشاد في معرفة علماء الحديث، تأليف: خليل بن عبد الله بن أحمد الخليلي القزويني، تحقيق: د. محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ.

٣- الإصابة في تمييز الصحابة، تأليف: أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ.

٤- البحر المحيط في أصول الفقه، تأليف: محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، دار الكتبي، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.

٥- البداية والنهاية، تأليف: إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، تحقيق: عبد الله بن عبد

المحسن التركي، دار هجر، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ/١٩٩٧م.

٦- البرهان في علوم القرآن، تأليف: محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي، الطبعة: الأولى، ١٣٧٦هـ/١٩٥٧م.

٧- تاريخ ابن خلدون = ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، تأليف: عبد الرحمن بن محمد ابن خلدون، تحقيق: خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٨ هـ/١٩٨٨ م.

٨- تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، تأليف: يحيى بن معين، تحقيق: د.أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

٩- تاريخ ابن يونس المصري، تأليف: عبد الرحمن بن أحمد بن يونس الصدفي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ.

١٠- تاريخ أسماء الثقات، تأليف: عمر بن أحمد بن عثمان ابن شاهين، تحقيق: صبحي السامرائي، الدار السلفية، الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

١١- تاريخ أصبهان = أخبار أصبهان، تأليف: أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

١٢- تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، تأليف: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: د. بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣م.

١٣- التاريخ الأوسط، تأليف: محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م.

١٤- التاريخ الكبير، تأليف: محمد بن إسماعيل البخاري، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد.

١٥- تاريخ بغداد، تأليف: أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق: د.بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.

١٦- تاريخ دمشق، تأليف: علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.

١٧- التبيين لأسماء المدلسين، تأليف: إبراهيم بن محمد بن خليل سبط ابن العجمي،

تحقيق: يحيى شفيق حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

١٨- تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، تأليف: أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين أبو زرعة ابن العراقي، تحقيق: عبد الله نوارة، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.

١٩- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تأليف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة، الرياض.

٢٠- تفسير القرآن العظيم، تأليف: إسماعيل بن عمر بن كثير، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

٢١- تقريب التهذيب، تأليف: أحمد بن علي بن محمد ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

٢٢- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تأليف: يوسف بن عبد الله ابن عبد البر، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٣٨٧هـ.

٢٣- تهذيب التهذيب، تأليف: أحمد بن علي بن محمد ابن حجر العسقلاني، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة: الأولى، ١٣٢٦هـ.

٢٤- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تأليف: يوسف بن عبد الرحمن المزي، تحقيق: د.بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

٢٥- الثقات، تأليف: محمد بن حبان البُستي، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، الطبعة: الأولى، ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م.

٢٦- الثقات = معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم، تأليف: أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

٢٧- جامع التحصيل في أحكام المراسيل، تأليف: صلاح الدين خليل العلائي، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م.

٢٨- جامع بيان العلم وفضله، تأليف: يوسف بن عبد الله بن محمد ابن عبد البر، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.

٢٩- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تأليف: أحمد بن علي بن ثابت الخطيب

البغدادي، تحقيق: د. محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض.

٣٠- الجرح والتعديل، تأليف: عبد الرحمن بن محمد بن إدريس ابن أبي حاتم الرازي، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد الدكن، الهند، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٢٧١هـ/١٩٥٢م.

٣١- دلائل النبوة، تأليف: أحمد بن الحسين البيهقي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ.

٣٢- ذخيرة الحفاظ، تأليف: محمد بن طاهر المقدسي، المعروف بابن القيسراني، تحقيق: د.عبد الرحمن الفريوائي، دار السلف، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.

٣٣- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الأمة، تأليف: محمد ناصر الدين الألباني، دار المعارف، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.

٣٤- سنن ابن ماجه، تأليف: محمد بن يزيد ابن ماجه القزويني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، دار الرسالة العالمية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.

٣٥- سنن أبي داود، تأليف: أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق: شعَيب الأرنؤوط، وآخرون، دار الرسالة العالمية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.

٣٦- سنن الترمذي = الجامع الكبير، تأليف: محمد بن عيسى بن سَوْرة الترمذي، تحقيق: د.بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٨م.

٣٧- السنن الواردة في الفتن وغوائلها والساعة وأشراطها، تأليف: عثمان بن سعيد بن عثمان أبو عمرو الداني، تحقيق: د. رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري، دار العاصمة، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ.

٣٨- سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل، تأليف: أبو داود سليمان بن الأشعث السّجستاني، تحقيق: محمد علي قاسم العمري، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

٣٩- سؤالات البرقاني للدارقطني، تأليف: أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب البرقاني، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، كتب خانه جميلي، لاهور، باكستان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ.

٤٠- سير أعلام النبلاء، تأليف: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: مجموعة من

المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

٤١- شرح صحيح مسلم = المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، تأليف: محيي الدين يحيى بن شرف النووي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢هـ.

٤٢- صحيح مسلم = المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، تأليف: مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٤٣- الضعفاء الكبير، تأليف: محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

٤٤- الضعفاء والمتروكون للنسائي، تأليف: أحمد بن شعيب بن علي النسائي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ.

٤٥- الطبقات الكبرى، تأليف: محمد بن سعد، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٦٨م.

٤٦- طبقات المدلسين = تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، تأليف: أحمد بن علي بن محمد ابن حجر العسقلاني، تحقيق: د.عاصم بن عبدالله القريوتي، مكتبة المنار، عمان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

٤٧- عصر الظهور، تأليف: علي الكوراني العاملي، بدون.

٤٨- علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية، تأليف: علي بن عمر الدارقطني، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، دار طيبة، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

٤٩- العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، تأليف: عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، تحقيق: إرشاد الحق الأثري، إدارة العلوم الأثرية، باكستان، الطبعة: الثانية، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

٥٠- العلل ومعرفة الرجال (رواية عبد الله)، تأليف: أحمد بن محمد بن حنبل، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني، الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

٥١- فتح الباب في الكنى والألقاب، تأليف: محمد بن إسحاق ابن مَنْدَه، تحقيق: نظر محمد الفاريابي، مكتبة الكوثر، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.

٥٢- فتح الباري شرح صحيح البخاري، تأليف: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، أشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.

٥٣- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، تأليف: محمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق: علي حسين علي، مكتبة السنة، مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

٥٤- الفتن، تأليف: نعيم بن حماد، تحقيق: سمير أمين الزهيري، مكتبة التوحيد، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ.

٥٥- فضائل الصحابة، تأليف: أحمد بن حنبل، تحقيق: د. وصي الله محمد عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

٥٦- فوائد الحنائي = الحنائيات، تأليف: الحسين بن محمد الحنائي، تحقيق: خالد رزق محمد جبر أبو النجا، أضواء السلف، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

٥٧- فوائد مُكرم البزاز، تأليف: مكرم بن أحمد البزاز، تحقيق: نبيل سعد الدين جرار، دار البشائر الإسلامية، (ضمن مجموع فيه ثلاثة أجزاء حديثية)، الطبعة: الأولى ١٤٣١هـ/٢٠١٠م.

٥٨- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تأليف: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: محمد عوامة، أحمد محمد نمر الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية، مؤسسة علوم القرآن، جدة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.

٥٩- الكامل في ضعفاء الرجال، تأليف: عبد الله بن عدي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ/-١٩٩٧م.

٦٠- الكفاية في علم الرواية، تأليف: أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق: إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، بدون.

٦١- اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، تأليف: عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، تحقيق: صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ/١٩٩٦م.

٦٢- لسان الميزان، تأليف: أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: دائرة المعارف النظامية، الهند، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٠هـ/١٩٧١م.

٦٣- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، تأليف: محمد بن حبان البُستي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ.

٦٤- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، تأليف: علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي، تحقيق: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٤١٤ هـ/١٩٩٤م.

٦٥- المدلسين، تأليف: أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين، أبو زرعة ابن العراقي، تحقيق: د.رفعت فوزي عبد المطلب، د.نافذ حسين حماد، دار الوفاء، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.

٦٦- المستدرك على الصحيحين، تأليف: محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ/١٩٩٠م.

٦٧- مسند أبي يعلى الموصلي، تأليف: أبو يعلى أحمد بن علي بن المثُنى الموصلي، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

٦٨- مسند أحمد، تأليف: أحمد بن محمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.

٦٩- مسند البزار، تأليف: أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، وعادل بن سعد، وصبري عبد الخالق الشافعي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة: الأولى.

٧٠- مسند الروياني، تأليف: محمد بن هارون الرُّوياني، تحقيق: أيمن علي أبو يماني، مؤسسة قرطبة، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ.

٧١- مسند الشاشي، تأليف: الهيثم بن كليب الشاشي، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ.

٧٢- المسودة في أصول الفقه، تأليف: آل تيمية (الجدّ: مجد الدين عبد السلام بن تيمية، والأب: عبد الحليم بن تيمية، والحفيد: أحمد بن تيمية)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي.

٧٣- مشيخة ابن البخاري، تأليف: أحمد بن محمد الحنفي، تحقيق: د. عوض عتقي سعد الحازمي، دار عالم الفؤاد، مكة، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ.

٧٤- مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، تأليف: أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري، تحقيق: محمد المنتقى الكشناوي، دار العربية، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ.

٧٥- مصنف ابن أبي شيبة، تأليف: أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ.

٧٦- المعجم الأوسط، تأليف: سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة.

٧٧- معجم البلدان، تأليف: ياقوت بن عبد الله الحموي، دار صادر، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٩٩٥م.

٧٨- المعجم الكبير، تأليف: سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة: الثانية.

٧٩- مقدمة ابن الصلاح = معرفة أنواع علوم الحديث، تأليف: عثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح، تحقيق: د. نور الدين عتر، دار الفكر، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

٨٠- المنار المنيف في الصحيح والضعيف، تأليف: محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية،حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م.

٨١- المنتخب من علل الخلال، تأليف: عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي، تحقيق: أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، دار الراية للنشر والتوزيع.

٨٢- المؤتلف والمختلف، تأليف: علي بن عمر بن أحمد الدارقطني، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

٨٣- الموضوعات، تأليف: عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٣٨٦هـ/١٩٦٦م.

٨٤- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تأليف: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢هـ/١٩٦٣م.

٨٥- هرمجدون، آخر بيان يا أمة الإسلام، تأليف: أمين محمد جمال الدين، المكتبة التوفيقية، مصر، بدون.